

البينة

شرح المختصر الكبير

العنوان

١٤٥٨

رقم المصور

ورقية

نوع التصوير

أ - شرح الأبهري على المختصر الكبير لابن عبد الحكم

فقه مالكي

الطبع

٣٧٥ هـ

أبو بكر

المالكي

محمد التميمي

المؤلف

الأبهري

محمد بن عبد الله بن محمد التميمي

المالكي

أبو بكر

٣٧٥ هـ

العربية

اللغة

تاريخه

مكان النسخ

الناسخ

نسخ

الجزء

الأوراق

الأسطر

المقاس

سم

الخط

البداية

مسئلة قال ومن كان عليه دين يحبط بماله فقد اختلف في رهنه فقيل لا يجوز وقيل انه يجوز...

النهاية [مخرقة] ففي الخبر دليلان أحدهما أن الأب لا يحتاج إلى استئذانها إلا على معنى تطيب نفسها والآخر أنها لا تزوج إذا كان الولي غير الأب إلا بعد أن يستأذن... إذا بلغ بأن يطلق لأن الطلاق إليه وليس...

الساعات والاجازات

التعلقات

المصادر: الكشف - / -

الأعلام

٢٢٥ / ٦

كحالة

٢٤١ / ١٠

الهدية

٥٠ / ٢

فهرس

الأزهرية

٣٦٧ / ٢

المخطوطات المصورة

فؤاد السيد

٢٨٠

بلد المصدر مصر - القاهرة مكتبة الأزهرية الرقم ١٦٥٥

نوع التصوير : ورقية موجب سالب

الملاحظات :

- مخروم النهاية .

- ورد في بدايته أن المخطوط وقف على المدرسة العروفة بالمالكية في المحرم ٦٠٤ هـ .

التاريخ

المدقق

المفهرس محمد مولى النذوي
٧ / ١ / ١٣٠٣ م

فيه نعيم الروح والعاربه والوديعه والنعمه والماق والنصائح وانه عود جوال
يماز والصلح والوكاله والعضاء السنان

للحرانه السجده الحافطيه عن ربنا الله بدم العيز والبقاء . الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين
الحمد لله رب العالمين

الحز السابع من باب شرح المحصور الكبر لعبد الله بن محمد
الحكمي بمعاينة لشرحه وانفاحه ابو بكر محمد بن عبد الله بن صالح
البرقي

لعبد الرحمن بن علي المعاصري

للحرانه الأجله الأفضليه السيفيه الجلاله الشرفه الناصبه الخليليه

عمرها الله بدم العيز

من هذا الجز وهو السابع من شرح الامير وعبد اجله اننا عر جران حبه لرحمة الله تعالى
على طلبة العلم من المسلمين من غير قرارة ونشأ ومقابله لا باع ولا يوهى ولا يملك ولا يبيع
على طلبة العلم من المسلمين من غير قرارة ونشأ ومقابله لا باع ولا يوهى ولا يملك ولا يبيع
واقرة حرانه الكبريه المعرفه بالماليه قلم حرلم على هذا الوقت اوفى ما يحرم
ردل

سليم

المكتبة الزهرية

شرح بلدي باختصار الكبير لابي عبد الحكيم

١٤٥٨

ياول في سنة ابراهيم المكي

٩٧/٨/٢

بسم الله الرحمن الرحيم

فانه ومن كان عليه دين خرب ماله فقد اخلت في دينه فقيل لا يجوز
وصلا له ما دام له دين فليس ذلك احب اليك وجه قوله انه لا يجوز
دينه فلا ريب ان عرفا قد وجب في دينه وعلق ماله فليس له ان يخرج
عليهم الى غيرهم وكما الى بعضهم دون بعض الا ان يهره في ذلك وجه
قوله انه ان يترفع ما لم يفسد ولا يبيع من عليه الدين وسواء لما كان خائفا
وكذلك تصرفه في المال على وجه الصلاح والمعاوضة فكذلك يجوز
دينه وان يمانه سلسله فان ومن ربه وليه فوكيها

الراعي يذبح المولى فيصبح رعيه وان وحدها بعثت اذنه بعثت ودرت
 عنه الحد والحويه الولد اما ان ذكركم الراعي او كان ذكركم الراعي
 فقد رضى المولى بخرجه المولى عنه وزده الى الراعي باذنه له في المص
 فيه ما تولى واما المولى قد بعثت منه ولا تخون بها بعد ذلك فدر رضى
 بالوعود على بن ذكركم الراعي واما اذا وحدها الراعي بعثت اذنه المولى
 كانها المولى لم يرض بن ذكركم الراعي الى الراعي ودر عنه الحد منه وكن
 ملكه وان كان فيه حق لغيره وهو المولى والحد مدر ولا لغيره والولد
 الحق به لانه حدث عن وكن ملكه لغيره وان كل وحدها فيه الحد فالولد
 الحق بالتواخي اذا حدثت مسله فالو من ارضى حلالا هذا
 والراعي فضله المولى بها روز الفرض اذا اجزى ذلك اما ان ذكركم
 المولى او بالرهون في الفلتر والموت من بها المولى الفوه بتسبه لغير
 المولى وحياته ولو لا ذلك لم يسبق في المولى سيما ولا فحل بن المولى

الاول والثاني في اعضاء ذلك وكان الرافضون هم الماني فضله
 الرهن من الرهن الاول لانه لم يرضى لك كان كما لو انهم ما خصوا
 لعقد واحد واذا كان لغوا اموه لم يكن وكان الرهن كله للاول
 قال ومن اقر ثلثه ميت تزيجهم فانكوز ذلك الورثة فانقولوا لهم
 ويخلفون بالله ما تعلم انذر يقول ويكونون احق بها عنهم الا ان يصير منه على ما
 ذكره انما قال ذلك لان الرهن قد اقر بان ملك الرهن فيهم فقد ملك ذلك
 الورثة عن الرهن وادعوه وانما رهن يدعيه فلا يقبل قوله في ملك غيره
 الم يبينه ولا يخلقوا بالله ما يعلمون انه رهن يدعيه وذلك كما لو ادعى ذلك
 رجل ان عمن زيد ان عمر ارضه شيا وانكر ذلك عمر ومعلن زيد السنة
 على دعواه وعلى عمر والامير المن يقول رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
 على المدعي واليمين على المدعى مسله قال ومن باع موق
 علامه وهو باع موقا واربعين زهنا لم يفسد فالسيد اولي به عنه
 انما قال ذلك لان حكم السيد في هذا الحكم الا حصى فلما كان الاحصى اولي
 بالرهن من سائر الرهن لان الرهن عند السيد اولي به عنه لان العقد
 ملك عند ملكه ملكا يمتسك كما يمتسك ملكا بملك كما يمتسك
 فلما كان الرهن السيد من مكانه رهن على بيع باعه او يملك عقده كان
 اولي به من سائر الرهن فذكر ذلك السيد عبده
 قال ومن ارهن رهنه فوكيها الرهن فحملت او لم تحمل فهو رهنه
 للسيد امه انما قال ذلك لان الرهن ليس بملك امه الرهن ولا هو
 امواته والوكي لا يجوز له من الرهن فمتى وكما فهو رهنه عليه الم

ان كان بها وهو غير مختار بل كثر عليه او باذن الراهن له فلا يكون عليه
 الحد اذا جعل ان ذلك غير جائز له ان الجرد من ربا ليس به وذلك
 يكون بسببه الملك وسببه الجهد بخير الموصوفه على الواجب
 فان ولا يترى بالرهون السلف في الكفاية ولا بأس بالسلف يكون فيه الرهن
 او الجهد والبيع مثل ذلك انهما فالذلك ان الرهن جائز في الدين كله
 وكذلك الموقوف وسوا كانت من سلف او غيره كفاية او غيره كفاية
 الله عز وجل الرهن في الدين بعهده ولو خدوا كتابا فها هو مضمونه
 قال ومن كانت له على رجل ذهاب باطار لمصلحة واراد ان يسعه بها ورهنه
 رهنه وجعل اطارها واحدة في الرهن فلا حرج فيه انما قال ذلك ان هذا يدخله
 فرض حتى يصفه ان الرهن انما اخذ به من له الى بعد من اجله لمارهنه به
 الرهن وصار رهنه له من اجل صفته بالرهن الذي لم يكن في اصل
 الحق وذلك غير جائز من قبل ان كل فرض حر سفعه فهو حرام
 قال ومن رهن دارا بدين دونها لتسوى ووضعها على يد
 رجل ثم راد ان يرهن فضلها بعد الاول من اخذ وتسلم منه فليس ذلك
 له ان يدخل عليه احدا في رهنه وليس الذي رهن به رهنه للاحر
 انما قال ذلك ان الرهن كله للهون الحق الاول فليس يجوز للراهن ان يرهن
 ما فضل عن الحق بغير اذن الراهن الاول كما انه ليس له ان يبيع فضل ذلك
 ولا يهبه بغير اذن الراهن الاول فكذا ليس له رهنه انما ذاك الاول
 قال ومن كان عليه دين فحل فبعث به قد عاه الى ان يوفيه ويعفيه
 رهنه فلا بأس بذلك وان لم يحل فلا حرج فيه والجهد كذلك انما قال ذلك

مسألة

مسألة

مسألة

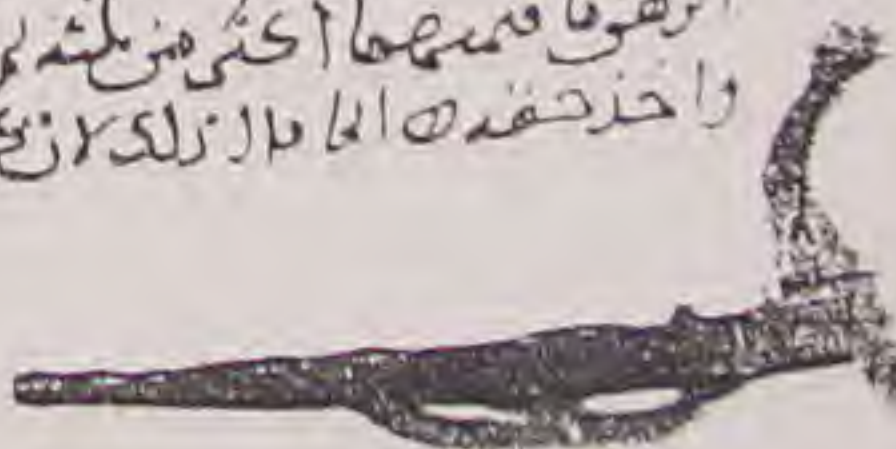
مسألة

كانه اذا اخذ بعد عمله فذلك معروف بصفته به وذلك جائز وسواء اخذ
 رهنه او لم يرهنه فليس به كذا بأس فان لم يحل الحق لم يجران بخره عن اصل الاول
 برهنه باخذه له لم يجره على التناحيث معروف بصفته من جهة لم يجب بعد
 وانما زاده في اصله الذي علمه الدين زاده الرهن والجهد الذي لم يجر
 في اصله
 والمسألة والرهون من رهنه فها هو واقر باحق وتدا عينا
 في رهنه الرهن فصفه الذي هو في رهنه واخذه على صفته لم يجره فان كان
 اكثر مما رهنه به رهنه الفضل وان كان اقل اخذ الرهن بصفته
 وان كان كفايا فهو رهنه انما قال ذلك ان الرهن هو من على صفته
 الرهن في القول قوله مع يمينه انه غار من اصله والعول في القيمة قول القار
 مع يمينه ثم يقول احداه اهل التصرف كانت كفايا لاسيما كانت
 قضا حاشية وان تارده على ان يرهن اخذ الرهن من رهنه فيها من الرهن
 وان زاد الدين على رهنه الرهن اخذ الرهن زاده الدين عن رهنه الرهن
 من هذا ان الرهن رهنه واحب في رهنه الرهن والعول في الحقوق
 فليس يسقط ذلك بطلان الرهن وكذلك زاده رهنه الرهن عن الدين
 حق للرهن على الرهن باخذها منه انه لم يرهن رهنه على الرهن فيكون
 القول قوله مع يمينه في رهنه انما ان يرهن الرهن قوله ولا يكون عليه
 رهنه والرهون على ان الرهن ليس بثلثه الرهن المحل لودع ان الرهن
 انما هو الرهن في رهنه وتعلق حقه بالرهن وانما ولي من الرهن
 في الرهن والموت وكان في رهنه الرهن في رهنه الرهن والرهون
 ذلك المستقر في الرهن انما هو الرهن في رهنه ولم يشبه المودع ان

فليس الجورح صفة لرب دونه فكان الرهن حلا في نفسه ليس بشبه
 الودعه ايضا امانه ولا لشبه الغصب انه تعدى محذور فخص بغير وجه
 لكنه اذا علم ان يلفه لغش صنفه او ان ذلك قد يلف فلا فيه على الرهن
 وانما هو غير محذور على التلف لما ذكرناه واذا علم يلفه فهو من مال الرهن
 لقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الرهن من رهنه له غنمه وعليه غرمه
 ان تلفه وان ملكه لما كان للرهن ولم يكن للرهن متعديا بغيره ولا يده
 عليه بدعا فيه كان يلفه من ماله وهذا هو الرهن عند ملك وحكم
 الغار به بشي ان المستعتر ايضا عبثه الشئ لم يصفه له لم يصفه له
 يعني سوانه غش محذور على يلف الشئ المستعتر محذور الرهن سوانا
 على يلف ذلك لغش قوله كان ذلك من المعبر وان لم يلف ذلك لم يكن المستعتر
 محذورا على التلف **مسئلة** قال وان كان الرهن كاهن
 فاختلفا فيما بين يلف الرهن وكان القول قوله حتى يترك الرهن
 كله فان كان له رده فله ولا نقحان احده الرهن حقيقة الا ان يشاء الرهن
 ان يعيد صفة وياخذ به انما طار ذلك ان الرهن وسفه بالحق كما كانت
 الشكارة وثيقه بالحق فلما رجع الى قول السهول في مبلغ الحق اذا وقع
 الشك فيه وجب ان يرجع الى قيمة الرهن في مبلغ الحق اذا وقع الشك
 فيه لان الشك في الرهن لا يوجب الحق فهو ما قيمته اكثر من الحق
 او قلله هذا في الاصل ما هو دون حقه وان كان كذلك رجع الى
 قيمة الرهن في مبلغ الدين لانه يسد به لخاصة الحق ليس طارعا على
 الدينه وان كان اوله بالرهن ليقطع الحق فيه كما يكون الحق عنه اوله

العبد الجاني الا ان يعيد ولسد العبد الجاني ان يشاء فيه فيكون ذلك له
 فكذا الرهن ولو ان الرهن ان يعيد الرهن حقيقة
 قال وان كان الرهن قبله بالحق حلف الرهن على ما يشاء والراهن الجاني
 ان يشاء ان يعيد الرهن حلفه ان يشاء حلفه وسكن ذلك عنه انما كان ذلك
 له ان الرهن من رهنه حلفه ما ذكره من الحق عليه ان حلفه على حمله ذلك
 لم يكون له مما حلف عليه فله ان ما يسد الرهن من قيمته فيكون كالحكم
 بالثبوت له والتمس من يجوز ان الرهن الجاني من مال الرهن حلفه الرهن وان
 يشاء على الرهن وان يشاء حلفه ان ذلك ليس عليه ان الرهن الجاني
 له مما ذكره من الرهن ما اراد على قيمة الرهن فصار مدعيه ذلك والراهن
 متحدا عليه فكان حكمه حكم المدعي في المدعي عليه اما مدعي المدعي
 او مدعي المدعي عليه **مسئلة** قال وان هلك الرهن وتجاوز
 الحق وقيمة الرهن واخذوا في ذلك حلفه فانه يصفه الذي هو سده
 حلفه على حقيقة الرهن وانما حلفه وان كان قد حلف على حلفه على ما
 ادعى وان كان اكثر مما ادعى حلفه على ذلك من رده من قاصوه فما
 بلغ قيمته من الحلف الذي عليه الحق على الفحل فان حلفه على ما ادعى
 بعد قيمته وان لم يكن له ما بقي من الحق **مسئلة** قال وان كان
 دكرا ان الرهن جعل في رهنه الى قيمته من ثلث عا في الحق لانه وسفه
 بالحق وشاءه به كما لا بد له انما وثيقه الحق ومصدق له احسبه
 وان كان كذلك حلفه على حلفه الرهن حلفه في ذلك الى صفه الرهن
 وحلفه على حلفه الرهن وانما حلفه على حلفه الرهن حلفه

مع خمسة بروج بعد موت خمسة الرهن في الدنيا الى ما ذكرناه من التكاليف
والنقصان والحكم فيه كما ذكرناه فيما تقدم بسواك
قال وان كان الرهن موضوعا على يد رجل فله ان يرد عليه ما رهن به
ولا ينفقه فيه ولا يصدق والقول قول الذي عليه الدين مع خمسة بروج له مالو
يركن من ثمنه الى اقله ان كان الرهن لم يركن الى الرهن واليه واليه
سأهداه اذا تلف في يده بمرئيه في الحق انه يرجع الى قيمته بلغة ليش
من حقه الرهن ولا يترتب عليه ولا في يده واذا كان كذلك كان الرهن كأنه لم
يكن الرهن في قيمته في مبلغ الدين ان كان له لا يرجع في الرهن الرهن
صمته اذا تلف في يده لم يترتب عليه بلغة ليش او يترتب عليه او علم
بلغه او لم يعلم ذلك فلا يترتب عليه في كل ذلك حكم الرهن اذا كان في يد
الرهن في كل حال يترتب عليه كأنه لم يترتب الرهن في كل حال هو كأنه لم يترتب
انه لا يرجع الى قيمته في مبلغ الدين اذا اختلفا فيه والله اعلم واليه
حار الحكم كذلك من الرهن في الرهن بخلافهما على ان حكم الرهن اذا
كان على يد غير الرهن من رخصا به بخلاف حكمه اذا كان في يد الرهن
واذا كان كذلك وجب ان يكون ذلك في كل شيء وان يكون في يده شاهد
بمبلغ ثمن الرهن والله اعلم
مسألة قالوا في الرهن لسواك
لهذا فانه عليه قيمتها مع ما اذا كان في يده في يده في يده في يده في يده
سأهداه الى يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده
الرهن في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده
واخذ حقه الى ما ذكرناه من كل من ادعى دعوى في خروج عن العرف



الذي يعرفه الناس لم يعل قوله ذلك منه ورجع الى ما عرف من ذلك
فاذا قال الرهن في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده
قوله وكان القول قوله مع قيمته في مقدار ما يكونان من صلبه في الاعلى
بمعرفة ذلك ولا يجوز القول قول الرهن فيما زاد على ذلك انه مدعى
وعليه السنة وعلى الرهن الثمن لا نه مذكور فان نكل عن الثمن حلف الرهن
على ما ادعاه واخذ حقه كما يكون في السنة سائر الدعوى على ما سناه
مسألة قال ومن باع رهننا بغير اقرار صاحبه فحكم انه باعه
لخمسته وقال الرهن في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده
للرهن حقه حقه الرهن في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده
كان الرهن في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده
فالقول قوله مع قيمته لا نه في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده
القيمة فعليه السنة على ذلك وهذا اذا رجع حقه الرهن في يده في يده في يده في يده
ببسته يقوم فانه يرجع الى قوله السنة او يعرفه الرهن بها وحلف
على حقيقتها
مسألة قال ويضمن من الرهن كل ما كان
من حلي او متاع او ما القيمة ذلك مما يغاب عليه ولا يضمن حلي او متاع
في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده
الرهن لم يضمنه نفسه وحظه الموقوف هو ان يضمنه لم يضمنه في يده في يده في يده في يده
واذا كان كذلك لم يعل قوله على يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده
على يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده
لم يركن عليه غرضه في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده في يده

فما رآه في يده ولا هو ما أدرك له فيكون يلقه منه فوجب لهذه العلة
 أن يكون يلقه من الراهن إذا علم ذلك وقد دار رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بين رهنه له عنه وعليه غريمه **مسألة** قالوا كأنه
 على موضع وضع الرهن على يده أو يلقه إنما قال ذلك لأن الرهن هو
 مورد للرهن ولا غريم عليه إذا لم يلقه الرهن بصفته لأنه في بعض النسخ
 لصفته بصفته وإنما قصد لغيره **مسألة** قالوا من الرهن
 رهنه والحمل رهنه فإما فيه من ضمان ثم يلف الرهن غريم الرهن
 للحمل وهو أصل الحق إنما قال ذلك لأن الرهن إذا نقص عن أصل الحق
 لم يحمّل غريم ما نقص لضمانه بالنقصان وكذلك إذا لفظ الرهن كله
 لم يحمّل غريم أصل الحق ضمانه لذلك وكان معنى المسألة أن الخاص حال
 للمضمون له أن لا يصل إلى ضمان الرهن فإنا خاص من جهة **مسألة**
 قال ومن كان له رهن فباعه بغير إذن رهنه وقام الأخرى فإن كان
 نقد على قسمته وانقص من حق الذي قام بقرينه مع له وإن جفأت
 لنقص حقه مع الرهن كله بعض الذي قام بحقه ودفع الثمن إلى الراهن
 أركان نقد منقطع والاحلف بالله ما أن يكون له التوقف من
 على حقه إنما طار أنه يقتضي الرهن ولا حق كل واحد من الرهنين
 واجب في الرهن فليس أحدهما أولى من الآخر فإذا احلف أحدهما بغير
 به أحدهما بيع من الرهن بحقه من الرهن ودفع إليه وترك منه
 مقدار حوائج الباقي في نفس الرهن إذا كان كالتحريم والساب وما أسبه
 ذلك وإن كان لا يقتضي بيع كله شيء وفي الذي لم يبق حقه ودفع إلى

مسألة

الراهن ما بقي إلى حله أو أدرك ذلك الرهن الباقي وإن لم يرد مع الرهن
 بعد أن حلف للصدق المحو عن الراهن ولم يوقف الرهن إلى حله من قبل أنه فأيده
 للراهن وعف ذلك إلى أجل بل قد يكون يلف حلقه في ذلك عتق
مسألة قالوا ومن رهن بصفته فاحلف الرهنين ونرى علم الوتر أنه رهن
 هو رهنه فإنه حلف الراهن به أن يدينه لا بد من رهنه إنما قال ذلك
 ملك الرهن قد ثبت للراهن ولست بدركه من الرهن الذي الرهن عليه ولا بد
 مقداره أحد فترجع إلى الرهن في ما يدعيه الرهن وجار القول في
 الراهن مع رهنه في مقدار ما ذكره من الرهن لست بها ما أسبه **مسألة**
مسألة قالوا ومن رهن رهنه فبيع الرهن بصفته نعم إذا
 أدرك له في رهنه فبيع بالذي عليه كان لها قيمته على الراهن ولا يرد
مسألة قال ومن أخرج إليه رهنه فأنكره حلف الرهنين **مسألة**
 أن إذا امتد يد فيه على كذبه إنما قال ذلك لأن الجواب هو
 عن الرهن والقول قوله مع رهنه إذا ما أخذ الرهن بصفته ولست بدركه
 أمه إذا لفظ فيما ذكره أنه ليس محققا على اللف بصفته الرهن بصفته
 لنفسه وهو موثوق به فكان القول قوله مع رهنه **مسألة**
 قال وإن قال الراهن قد قضيت نصف حقه فلا بد من الرهنين
 بأخذ رهنه وهو حلفه من كان من الوتر أنه يدينه على الراهن
 ذلك لأن الراهن مدعي أنه قد قضى بعض الحق الذي على الراهن فلا يقر قوله
 إلا بصفته والاحلف الرهنين أنه لم يقض حقه أو ووتر أنه كان قد مات **مسألة**
 لما ندع عليه والبنه على المدعي والتمس على المذكر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



قال ومثل هذا هو الذي يقال ان يدع اليه حيزا من رهنه فابا فليست كذلك
ان يترضا المترهن وان باع الراهن من الرهن فحقه حل او لم يحل
ومضى السع كما انما قال ذلك لان الرهن قد وجب فيه حق للمترهن فليست
عليه رد ذلك على الراهن واخذ عتبه الا ان يجب ذلك كما لو اكتسب سببا
لم يملك المترهن منه ان يرد به اليه ويدفع عتبه لم يكن ذلك على المترهن
فكذلك الرهن فله فاما اذا باع الراهن الرهن فان المترهن الجبار ان
فشيء السع واخذ الرهن وان شا امضاه واخذ منه وحقه الجبار اليه
ذلك لان الراهن متعذر والمترهن متعذر عليه والجبار للمترهن عليه في حصول
على ما بيناه مما تقدمه مساله قال واذا باع الراهن الرهن
ان المترهن لم يرد له لدفعه الى حقه فكيف على ما قال ويوضع
له من الرهن فله فاما ان يبيع له سببا وفاء الرهن فاما قال ذلك لان حق
المترهن قد وجب فليست للرهن ان يبيع الرهن ولا اخذه من يد المترهن
يعتذر ضاه فاذا قال انما ادنت له في البيع لدفعه الى رهنه كان القول قوله
مع لمينه لا حتمال ان يكون له من كما قال الا ان يدفع اليه الراهن
رهنه لكون حقه فيه ويكون الرهن للرهن فان لم يفعل ذلك الراهن كان
الرهن للمترهن كما انه بدل الرهن الذي قد تعلق حقه فيه
قال ومثل هذا هو الذي يقال ان يدع اليه حيزا من رهنه فابا فليست كذلك
ان يترضا المترهن وان باع الراهن من الرهن فحقه حل او لم يحل
ومضى السع كما انما قال ذلك لان الرهن قد وجب فيه حق للمترهن فليست
عليه رد ذلك على الراهن واخذ عتبه الا ان يجب ذلك كما لو اكتسب سببا
لم يملك المترهن منه ان يرد به اليه ويدفع عتبه لم يكن ذلك على المترهن
فكذلك الرهن فله فاما اذا باع الراهن الرهن فان المترهن الجبار ان
فشيء السع واخذ الرهن وان شا امضاه واخذ منه وحقه الجبار اليه
ذلك لان الراهن متعذر والمترهن متعذر عليه والجبار للمترهن عليه في حصول
على ما بيناه مما تقدمه مساله قال واذا باع الراهن الرهن
ان المترهن لم يرد له لدفعه الى حقه فكيف على ما قال ويوضع
له من الرهن فله فاما ان يبيع له سببا وفاء الرهن فاما قال ذلك لان حق
المترهن قد وجب فليست للرهن ان يبيع الرهن ولا اخذه من يد المترهن
يعتذر ضاه فاذا قال انما ادنت له في البيع لدفعه الى رهنه كان القول قوله
مع لمينه لا حتمال ان يكون له من كما قال الا ان يدفع اليه الراهن
رهنه لكون حقه فيه ويكون الرهن للرهن فان لم يفعل ذلك الراهن كان
الرهن للمترهن كما انه بدل الرهن الذي قد تعلق حقه فيه

فليست بدول ضمانه وان علم بلفه بيمينه لان ضمان اليمينه على ذلك نادى
ولا نزول الاصل الذي هو الغالب بالنسبة له فله رهنه وانما عند الله بنسبة
الحكم وقد قال عتبه عن ملك انه لا ضمان عليه اذا علم بلفه وهو قول
ابن القيس وكذلك الضمان وهذا هو الصحيح من قبله ان اذا علم بلفه
من عتبه قوله بيمينه بقوله من فهو عتبه متعذر بلفه ولا في كونه الرهن
بغيره فلم يكن عليه عتبه من رهنه وان وجب عليه ذلك كان كالمعاصي
وهذا على ان الغاصب متعذر بيمينه المصوب والسر كذلك المترهن
ولا اخذه على كونه المعاصي كالمعاصي فيكون ضامنا له اذا لفت
بصنعه او عتبه صنعه ان المسد قد ورد على ذلك مثل ان يترضا من
فيها وليست كذلك المترهن منه ان يبيع الرهن ليعتذر فيه فاحلف
لهذه اعلمه فلم يكن على المترهن ضمانه مساله قال واذا
لعت رجلا مع رجلا بثوب بيمينه وامتنع بشي فزاد لعت على صاحب الثوب
فكذلك المترهن عتبه وما ارجاهب الثوب ما دفع الى الخشيه وما امر
الا بذلك واقر الرسول او انكر فانه لو خذ من صاحب الثوب العتبه ان كان
لن الثوب ذلك ويكون له صاحب الثوب قبل رسول الله اما قال ذلك
المترهن القول قوله مع لمينه فيما ينظر من مبلغ الحق الى قيمة الرهن
فوجب ان يكون له العتبه اذا كانت قيمة الرهن ذلك او اكثر من ذلك
لقوله لا يخرج الرهن عن يدي الا ما اخذ من الرهن ويجوز ذلك له وسواء
اقر الرسول او انكر فان انكر رجح المرسل عليه باليمين التي اخذها
من المترهن بيمينه وان انكر فله ان يخطئه الله انه لم يخذ

عشر ما اقره نوري الخمسة التي دفعها الى الامم وقرعها من الخمسة
 العار بكرانه دفعها اليه خلفه وتبين وان انكر ان يكون احد من الرهنين
 الخمسة حلفا للرسل وتبين وكانت عزم صاحب التوبة انما قال ذلك لان
 الرسول موثق بالقول قوله في دفع ذلك الى المرسل فان انكر ان يكون احد من
 خمسة قال لقول قوله انما مع خمسة لان المرهن مدعى عليه وهو منكره
 قال وهذا رهن حليا فارهنه المرهنه اخرى فذكر سر المرهن الاخر وادعى
 صاحبه ان فيه ما لا يبرأ او لقول قول الكاسر وحلف الا ان يكون للرهنين
 منه انما قال ذلك لان الكاسر له غارم لعينه والقول قول القارم مع
 عينه في مبلغ ما غرمه من القيمة لان الذي يدعى عليه اكثر من ذلك مدعى عليه
 اليه ومع هذه المسئلة اذا كان المرهن الاول ارهنه باذن الراهن فان
 كان يحرر اذنه فهو منع من ولوا الرهنين باخذ فممنعه يوم تغدى بالرهن
 من عينه والقول قوله مع عينه في القيمة او باخذ فممنعه من الدائن والقول
 قول الكاسر مع عينه وهو المرهن الثاني مسئلة حال
 ومن الرهنين ساكنا فكل فلا ضمان عليه وعليه الممنوع من ارضه او رخصا اذا
 وان كان ارضا على منكر في شيء من امره حتى اجابه ذلك فهو شبه ان يكون
 فيه شيء انما قال انه لا ضمان عليه اذا افشده انه لا يهياله منع فساد
 ولا الاحتفاظ منه اذا حلفه حلفه قبله ولا شيء عليه انه ليس بمنع
 ولا مفرك فاما اذا فرك في حلفه فعليه ضمانه انه قد فرك في حلفه ونعدي
 في ذلك فلو لم يمتد بالعدد والساخ هو كتمان لشبهه الحيلسان
 مسئلة قال وانما حلف الراهن قال لقول قول المرهن مما سمعته
 خمسة الرهنين نوري حلفان حلفا حلفا

يعني اذا اختلفا في ساخ الدين كمر هو والقول قول المرهن مع منه ان
 مبلغ الرهنين ان الرهنين كالتشاهدانه يرجع الى قوله في مبلغ الحق وذلك
 يرجع الى قيمة الرهنين مبلغ الحق وكذا ذلك لا يكون للرهنين فانه
 فادته انه وثيقه لخدمته متى قلنا للرهنين او مات فالمرهنين اوليه وقبله
 حلفا اصل الحق ومعرفته تدره هي من اجبر الفوائد الى جعل الرهنين
 اجلها الا ترى ان قوله عز وجل ولا يحلوا كتابا فهو معيخه جعل الرهنين
 كالكتاب في الواسعة بالحق ويرى عطف الذي عليه الحق عند عدم الرهنين و
 الكتاب به ففان قال من لم يرضه فليرضه فليرضه فليرضه فليرضه
 عدل ان وجود الرهنين والردوع الى مبلغه في الدين كوجود اليه انه يرجع
 الى قولها في مبلغ الدين وقد ذكرنا هذا مما تقدم مسئلة حال
 ومن الرهنين يوالي العسر واليسر ولا يمينه من زاد فيه من الخمسة فلا تقاضاه
 حقه ادعى الخمسة حلفه جعل الرهنين اليه والاحلف الراهن ما اردت
 منه سيما وكان القول قوله انما قال ذلك لان الرهن قد ثبت ما روى به
 ليسها ره اليسر ودعى من هذا الحق فكانت سها دهم اول من الرجوع
 الى قيمته لان سها ره اليسر من سها ره الحق كان هو هو اول
 ولم يقبل قول المرهنين يدعى من الزيادة الا يمينه والاحلف الراهن ويرك
 منهما لان المرهنين يدعى الزيادة على ما يست الرهنين من الحق والراهنين
 منكر فعليه الممنوع اليه على المرهنين مسئلة قال ومن
 حلف من رجل حليا فزعم انه عنده ودفعه وقال الذي هو في يديه بل
 رهنه على قوله خود به الحلف واليمين انما قال ذلك لان الذي يريده



دفع الحق الى الرهن ان الرهن على ذلك دفع المال الى الراهن فمن لم
 يدفع اليه حقه من الرهن الذي ضمنه له وجب عليه ان يدفع اليه من ماله لا
 وقد قال بعض الفقهاء انما على مال امرئ يسلم من مسئلة
 قال واذا لم يرد ذلك من الثمرات احدهما قبل الاخر فقد حل ما على المسئله
 في حقه من المال ذلك لان الدين حل هو الذي عليه وفلسه ان والى
 المست وخراب ربه المفلتس ووجوب بقرقه مال الميت على ورثته وقسم
 مال المفلتس على عياله وكان الدين والى امر المبررات فوجب بقدرته لصدقه
 الفلح ونفي نصيب الحق من حل الدين مسئلة قال ونفقة الوهن
 على صاحبه له انما قال ذلك لان ملك الرهن هو الراهن لا يتقل بكونه زهنا
 على ملكه فوجب نفقته عليه وكان له غلته وقد قال رسول الله صلى الله عليه
 الرهن مهور رهنه له عمنه وعليه غرمه ثم بدله غلته وعليه نفقته
 قال والرهن والى من اكفله انما قال ذلك لان الرهن قد وجب حقه
 الرهن وعلاقته فصار والى من عساه كاشا ما كان من ربه وغتر به الراهن
 انه ليس له حده مريده ولا اخراجه عن رهنه الا باذنه او دفع الحق اليه
 فلما لم يكن له ان يخرجه في حارة الجاه لغتر اذنه حتى يوفيه حقه فكذا
 اذا مات الرهن في ذلك الوقت كان لورثته يقوم مقامه فيما اذا ان ساكه
 وليس لهم ما لم يكن له مسئلة قال وموت الرهن على ماله
 ثم حلف بعقده فحلت ولبيس له ما رهنه فلا يجوز عقده اذا لم يمسسه
 قبل ان يمسه او بعد ما رهنه انما قال ذلك لان حق الرهن قد يعلق بالرهن
 وهو العبد فليس للراهن ان يعقده لان ذلك يكاد حق الرهن ان يعلق به ليس

له ان يمسسه لغتر اذنه متوقفة وتساو كانت لمينه قبل رهنه او بعده لغتر
 عقد مينه لعقده لانه لا يجوز ان يعقده بعد رهنه سواء ان عقد الرهن بعد
 الرهن او قبله لان العتق بعد رهنه ولا يجوز عتق الراهن الرهن من غير اذن
 الرهن او دفع الحق اليه وهذا اذا لم يرد الراهن من الراهن العبد الموهون
 فاما اذا كان له مال عيسه فان عقده واخذ حق الرهن منه او دفع اليه رها
 بد رهنه مسئلة قال ومن رهن حيا كالسائر من رهنه من رجل
 ما لبيع مودود وليس ذلك له الا ان رها الرهن انما قال ذلك لان حق
 الحق رهن قد وجب في الرهن وليس يجوز اخراجه الرهن عن رهنه لغتر اذنه
 او دفع الحق اليه كبيع ولا يخرجه وهذا اذا كان الذي رهنه من حوز رهنه على
 السمر فاما اذا كان ممن حوز رهنه فوصيه رهنه باكله مسئلة
 قال ومن وضع رهنه على يد من رهنه رهنه فباعه فانه باع رهنه حيث
 وجده فان فات اخذ حقه طال ان رهنه ذلك وان تعدى الذي وضع الرهن
 على يديه فباعه ولم يكن له مال لم يحل الحق على الراهن وحان الى اخله اما
 قال ذلك لان الحق رهن هذا الرهن دايع لغتر امره انشا او اخذ رهنه فلا
 الرهن قد يعلق به حق الرهن وليس له اخراجه الا اذا رهنه او دفع
 حقه اليه اذا رهنه كذا الرهن من يقد احد فباعه من وضع على يديه
 فلما رهنه اخذه حيث وجده او اخذ رهنه من يبعه ان رهنه الرهن وكان
 قد فات فان لم يكن له مال لم يكن له اخذ الحق من الراهن حيا اخله
 الراهن لم ينفذ وبيع الرهن وليس عليه من يقد غتقه ثم وعليه دفع الحق
 الذي كان الرهن به اذا اخل اخله مسئلة قال ومن رهنه

انها قد سلمت لانه لم يخذها على الضمان ولا هو متعدي بالخذل وروى
 وكيع عن علي بن صالح عن عبد الاعلى عن محمد بن الحنفية عن علي بن السلام
 قال العاربه ليس بسبع ولا مضمونه انما هو معروف ان الخائف منهم وهذا
 قول جماعة من التابعين منهم شرح وابرهه والحسن
 قال ويضمن العاربه كل ما ضاع او انكسر من الخلى او لياك ولا يضمن
 الخسوف انما تعدى به وكذلك لو هون ومن يزل به امره والله جل وعز
 يفسد بقوم بعده لم يفرك ولم يضيع فلا ضمان عليه انما قال ذلك لان
 المستعير ليس بمضاه العاربه على وجه الامانة مفردة بل مضاه لمصلحة
 نفسه فاذا علم هلاكها من غير منع لم يضمن عليه شي وانما يعلم ذلك ضمن
 فيمتثل لانه غير مصدق على التلف وانما صدق على التلف من غير السب
 لمصلحة ربه كما هو روى عن غيره من المستعير والمضاهي اما اذا لم يمتثل
 بتعدي به على نفسه فمتثل كخائبة عليها فتمت له ما لو تعدى عليها وهو
 في يده بها ففعله فمتثلها مسلمة قال ومن اعاد من خطا رابه
 الى اجل فليتبوا له اخذها الى ذلك الاجل انما قال ذلك لانه قد ان
 نفسه فعل خير ومعرفة واجبه في ماله لغرضه عليه ان يرجع فيه
 كما لو اوجب سببا من ماله بعدا او اوجبه او على وجه النذر لم يضمن ان
 يرجع فيه وقد قال الله عز وجل اوفوا بالعقود وعدوى محمد بن المنذر
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل معروف صدقة فليس
 يجوز الرجوع في صدقة مسلمة قال ومن اعاد من خطا رابه
 كسنتا او مهنات او غير ذلك من المنافع خيانه فليتبوا له ولست له فيه

ربه وشراء منه جازا من سائر انما قال انه لا يرجع فيه لما يثبت انه قد
 اراد نفسه فعل خير في ماله لغرضه فليتبوا له ان يرجع فيه ان فعل المعروف
 صدقة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله لست به منه
 فانما يريد ان يعفى المعصية المعاصية سببا على ان يخطئ به ومن العاربه وذلك
 حان كما يجوز ذلك في الغرض ان لست به المعصية لخطئها لانه فعله ليجل
 على غرض وجه المتاجرة وكذلك له غير انما اراد الرجوع الشئ اليه لا وجه
 المتاجرة في ستر مصفاه العاربه مسلمة قال ومن استعير
 دابة الى مكان فتعدى فيها حياها ما جاز من ان يضمنه اياها يوم تعدى
 بغيرتها ومن ان يكون في السعدى انما قال ذلك لان المصدق
 عليه قد فعل محيرا اعني التمسك عليه او والى المعقول من القود والعقود
 ان من الخنايه اذا نذرت له ان التمسك عليه مكلوم والخاني كالموقد والى الله
 عز وجل انما السبيل على الذين يكلمون الناس ففعل الخنايه كغيرها الخاني
 لئلا يعود الخاني ففعله ولست تعدى عنه بذلك الخاني الدابة محيرا من
 كرى الدابة من حيث تعدى ومن اخذ فمتثلها منه مسلمة قال
 ومن استعير دابة او عبدا فضلت او اتى فهو معدوق وعليه المهور وان
 ادعا انه مات وله جبران لم يعلم ذلك احد منهم ولا غيرهم فلا يعدى
 الا ان ياتي اياها او ان ياتيها فمتثلها ذلك الا ان ياتيها فمتثلها ذلك
 قيل له كاشي عليه الا ان ياتيها فمتثلها ذلك الا ان ياتيها فمتثلها ذلك
 العبد وخلا له وانفلتت الدابة وخلا لها لست هو مما يقدر الاستعير
 على ان ياتيها ذلك في الناس لانه حدث مر غير علمه ولا يعرفه ذلك في القول

قوله مع صبره على ما ذكر من ذلك لا لا يعرف كذبه فيما يقول فاما
 اذا ذكر موت ذلك لم يقبل قوله الا ان ياتي من يعرف ذلك لا موت
 العبد والدايه ليس يخفى ذلك على غيره من الجيران ومن يقرب منه ليس هو
 معروف به ويقدر ان يصاحبه على احواله واعلام حترانه ذلك فحق لم يصح
 ذلك فقد فرح وقصر فل يقبل قوله **مسئله** قال من استعار
 دابة الى بلد فاصطفا عمارا لمعير غير ذلك البلد والبول قول المسعير
 اذا كان سبه مما كان له اما قال ذلك كان المسعير قد وجب له رغب
 الدابة خصوصاً الغاربه له وقضه لها فكان اقوى تشبها وكان البول قوله
 مع كمينه وكان المعير قد بدا حاله ما قد وجب للمستعير من الغاربه فلا
 يقبل ذلك منه الا ان ياتي المسعير من ذلك بما لا يعرفه الناس ولم يحسن
 عما دتصم به فاما لغاربه فلا يقبل قوله لخروج وجه عن عرف الناس كما لا يقبل
 قول من يدعي خلاف عرف الناس في السفر والسير والجموله واسباه ذلك
 قال ومن استعار دابة اربعة اميال فتقدر عليها الى تريد في اهلها على
 احسن ما كانت عليه فليس عليه سب الا حرك ما ربه ه انما قال ذلك
 لان هذا المقدار الذي تعدى اليه ليس على طبعه فممنها اذا سلمت
 الدابة فيه ولو رغب من ان يكون عليه القمه في هذا المقدار لو
 ذلك في المثل وكوع وله العركه نه زاد في ركبها على ما اذله صاحبها
 فله كرك ذلك ه وعدوا ملكا ان قمه الدابة انكيا من حتره عليها
 او من ما تعدى عليها وان هي لم يفتيها ستون ولا يه ز وجهه ما قلناه
 ان السعدن لما حمل من السعدن كان في الدابة المنفلا عليه هيتر

مسئله



بسرخر مثلها في التعدد وعندها من حتره على اهلها تعدد الناس
 بعضهم على بعض بهذا التعداد عليه بالخيار على ما يشاء فاما تعدد
مسئله قال ومن استعار ثوبا اياها فلبسه اخبر من ذلك فليس به
 ما نقص من قيمته بعد الا ما من الى استعارتها وان كان اخلقه بمرده وما
 بعض بعد تلك الامور اما قال ذلك لا من صاحب الثوب لانه ان يلبس
 اخبر مما اعاره من المده فاذا اراد عليها كان بعدا وعلمه بدرايه المسه
 لحاجته من نقصان قيمته او اجرة تلكه من ايجان من ذلك **مسئله**
 قال ومن انت الى اهلها بفلا ده وزعمت انها السعدن بها فانكروا ذلك
 عليها فاعلموها لتوردها فاعلمت ان غلاده فارخانه يعرفها الذك
 فليها ودخلوها بها لم يخلعها على حترها وبلن مهر غرم ما قومتها
 اما قال ذلك ان الغلاده احدث على وجه الغاربه فاذا بلغت وزعم
 تلفها فعلى من بلغت عنده فممنها من المسعير او من دفع المسعير
 اليه ذلك وهم اهل الدابه والبول قولهم حترها له هو يعرف موت
 قيمتها والبول في قول الغاربه مع المسه حاجته يدعي انك
 بما ذكره الغاربه فلا يقبل ذلك منه **مسئله**
 قال ومن استعار دابة ليحمل عابها حمله حمل حماران بلا حمار عليه
 ان كان الذي حمل منه ممل الذي ذكره وكذا لو حمل احد من قمره حمارا
 فلا ضمان عليه ه انما قال ذلك انه اذا حمل على الدابه مثل ما استعارها
 له وافترضا رايها فقد فعل ما له ان يغيره من المعير قد اذله في ذلك فلا س
 عليه لوجهه ذلك اذا حملها هو اكن ضررا بالذابه فقد تعدد ونقصان
 لو كان

فما حبه المستحق من فوائده او كثر ما زاد على ما ذكرناه
 قال ومن استعان بدينه على انه لها خاص ولا ضمان عليه في انما كان ذلك لان
 العار به اذا كثر هلاكها فلا ضمان على المستعير هذا اصلها ونكحها فان
 من حلاف ما عليه الاصول كان السر كما لا خلاف في ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كل سر كالتسوية كتابا لله فهو لكل واحد استراحت المانع
 التوبة على المستعير ان اصله للمستعير مسألة فان من
 استعان بدينه فدينه هو لها خاص في انما كان ذلك لان السر كما لا خلاف في ان
 كفى هلاكها فان لم يكن المستعير يملك على هلاكها جميع فدينها لا نه لئلا
 محدقا على يلفا العار به لان فيضها لم ينفعه دون مفعله رهاقه
 فان قيل البتة لم يضر اذا ذكر ان المال قد يلف في يده فالقول قوله
 مع كونه وان كان فيضه الشئ لم ينفعه نفسه وكذلك المستعير فيضه
 ليس المستعير لم ينفعه نفسه بل يلفه من مال له والعول قوله في يلف
 ذلك مع كونه وكذلك يجب ان يكون المستعير والمقرض في يده بل يلفه من مال له
 ذكرت من قبل ان كثر المفعول في الرهن للمقرض وكلها للمستعير واكثر
 المفعول في الجارة للمقرض وكذلك في المخاربه اكثرها للمقرض وانما اذا
 كان كذا بخر الى من هو اكثر مفعول في اصل محل السلف منه وكان
 الشئ الشئ به محدقا على السلف بده ان المودع مصدق على يلف
 الشئ اذا سفعه له في الوديعه وليس الفاضل مصدقاً على يلف الشئ
 ان فيضه الشئ لنفسه لونه وكذا كذا لو عمل يلفه كان خاصاً وكذا
 المستعير اذا يلف الشئ بدينه كان كذا بدينه لان فيضه العرض
 نفسه

من يخرجه بعد ذلك ما ذكرنا الى اكثر المفعول ان يكون للمقرض الشئ بدينه
 فيكون ان كثر لونه مصدقاً على السلف على الذي يدينه وان كانت له دون
 لونه لم يكن مصدقاً على السلف ان يلفه يلفه ولا يكون عليه ضمان كذا بدينه
 قد ثبت لغير قوله وليس هو مستعير بالالف في يده فان لم يلفه من مال له
 فعله ولا ضمانه كما يلف من كذا الفاضل المفعول به باب الوديعه
 قال ومن كانت عنده ودينه واستقر بها جارية فحملت منه فهي
 دينة وتكون له ولد وان كان لها اكلها فصاحب الوديعه استوه العرواح
 انما قال ذلك لان المودع لما نفدى في المال الذي عنده باستقر به جارية
 فقد يعلق لها في دينه وجمارت الجارية له فانها حملت منه جارت امر
 ولد ان المودع اعني رب المال له ملك عسنتها فيكون له اخذها وله المال
 في ذمه المودع وكذا اذا يلف المال فهو في دينه ويكون المودع استوه
 الفر ما لانها قد حاربت في ذمه المودع وليس المودع في هذا كالمقرض
 او المبيع معه ان استقر بها الجارية في ركنها فحملت انما يبيع دون
 ولدها لان المودع لم يرد في الوديعه كالمبيع كالمقرض والمال اذا حلفها
 فاذ ارد عليه صلها فقد وحل في يده والمقرض والمبيع كالمقرض والمال اذا حلفها
 لما دفعها الى المقرض والمبيع معه فيكون لهما الجارة انما يلف
 من ضمن المودع المال الذي يلفه المفعول به الجارية حتى لو كان
 او ضمن المودع الذي اخذاه وله بيع الجارية ان لم يكن للمودع مال كان
 شئ الجارية انما هو لرب المال وليس كذلك شئ المودع الجارية لرب
 المال فيكون له اخذها فانما هو هذا الوجه مسألة

قال واذا استودع الرجل وديعه عنده في ارادة عند من سبقه فلا ضمان
عليه وكذلك اموال التام في امان قال ذلك لان المودع عليه ان يفعل
في المودعة من الحفظ والحياطة والحرص مثل ما يفعل له انا الضمان الى
سفره في غيره مما يجوز ان يكون عينا غيره من سبقه كما يفعل ذلك
لما له ليس عليه اكثر من ذلك فان بلغت المديونية في فعله ان يفعل
كما لو بلغت عنده لم يرض عليه من **مسألة** قال واذا كانت
المودعة من المديونية جارية بها امانة او امانة منه تحديق بها عنه امانا
ذلك لانها بان لا يعرف له مستحق فحكمه ان يفرق بين الفقراء او في مصالح
المسلمين كما يفعل ذلك في اموال التي ارباب لها كالحشم والحدقات
والسباه والكتف **مسألة** قال ومن جرد المودعة في امانة او امانة
عليه امانا قال ذلك لانه مستعد في الجارة بها فعله الضمان ليس
والوحيته في الضمان وليس كذلك المضارب والبيع معه اذا جرد الممار
انفسهما لان رب المال دخل في هذا على كلفة الفضل والكاره فليس
لضمان كلفة ذلك لصاحب المودعة في المال ولم يدخل المودع على كلفة الفضل
واما ان يدفعها له وله امانة للمال دون الرجوع **مسألة** قال
قال ولا يسلف الرجل من المودعة يكون عنده امانة او امانة جارية امانا
قال ذلك لان المودعة هي مال المودع وليس يجوز له ان يصرف فيه
بغير اذنه به وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يملك احدكم امانة
مسألة ان يكتب بغير منه فليس بغيره كحدان يسفح بطلان حد بغير اذنه
اذا كان ذلك بغيره فان كان بغيره كان ذلك له لا للمسلمين **مسألة**
قال ولا يصرر

فليس بغيره كحدان يسفح بغيره ان يسفح بغيره امانة او امانة جارية
مسألة قال ومن اودع المودعة عند رجل من عترة او عترة غلبها
صاحبها بغيره ففان صاحب المودعة يطلب ذلك فان كان ذلك
قريباً فله ان يسفح بغيره او جرد في كاد بغيره جرد او جرد في كاد
كالم فلا يشترط امانا قال ذلك لان ما قرب هو المدة اذا في بها فهو
الكتابها في يده وانه امانا ان المودع لم يصبها بالاسفار عليه
فانما اذا كان ذلك امانة كمال ما يصدقته والاسفاده على عترة او جرد
للسفاد فهو جرد ان ردا المودع في كاد عليه او بغيره عند فاما جرد من
كاد المدة **مسألة** قال ومن استودع المودعة
فان استودعها على عترة عند فعله المدة امانا او امانة ذلك لان المودع
المانا وثيق بالمودع دون غيره فليس له ان يدفعها الى غيره من عترة او جرد
بغير اذنه لانه اذا فعل ذلك سخطا به مستعد في امانا فاما اذا كان من
عترة جرد **مسألة** قال ومن دفع المودعة الى غيره
بغيره فلا يخرج منها الا بالقبض **مسألة** قال واذا كان ذلك امانة او امانة
المودع عند فسخه للمودعة وجب ان لا يرضى به او قد يوافق منه عند
الدفع اليه فحب ان يوافق هو ايضا عند ردها ومتى لم يفعل ذلك فقد
فرق كونه بغير قوله في ردها **مسألة** **مسألة** قال
ومن تسلف من وديعه لسيما ما امانة عليه فاما في ردها من
تدبره وركب التسلف من المودع ابيع او حل فان كان له مال فيه وقاد اسفد
على ذلك فارجوان لا يجوز بيعه امانا او امانة ذلك لانه لا ضمان عليه مما في

من لو دعيه اذ لو ان له غير متعدي فيما يقا به وليس هو متعديا
 السلف معهما ان السلفها اخر لها انما سعلون بغيره وتركها كذلك
 كمنش عليها السلف فاذ كان اليهودي موثرا ما موثرا كان للسلفها الصع
 لربها ولم يكن متعديا بالسلف منها ولا يترك ما يترك فليس يلزمه ضمان
 ما يتركها بل يلزمه رد ما للسلف وقد روي عن عائشة وابي حمزة انهما كانا
 للسلف من اموالنا من غيرهما **مسئلة** قال ومن استودع
 رجلا حقه فيها حنكه فاعقبها فما حاد بها بكنها فقال قد اعقبته ا
 فارادى جعلت فيها ديارا من مختلف المستودع ما اخذت منها شيئا ولا علمت
 كد فيها شيئا ومثواتها انما قال ذلك ان المودع سدد على اليهودي رد ما
 وهو منكسر له كد عليه الله على ما يدعيه والاحلف المودع كانه منكر
 قال ومن دفع اليه مال فغير الله لدفعه الى رجل فلا يدفعه الا بدينه فان
 فعل ضرر وحق له ان يرد ما الى من اتى به بغير الله اذا كان دفعها اليه
 بغير الله في الخاف ان ذلك ان المدفع الى المالك بحسب عليه ان يرد المدفع
 اليه كذا ان يشهد على الذي اقر به بالدفع اليه للسلف المالك الذي كان على
 الدافع والرسول المكاتب عنه فمن لم يفعل ذلك الما مورا لدفع فقد فترى
 وضيع ولزمه المالك اذا احدث ذلك المدفع اليه وقد قال الله عز وجل
 فاذا اذعتم للمواثيق فاشهدوا عليهم امر الحكماء والواجب
 بذلك والمالك ليس له ذمة فيهم انما هو في اديهم امانه فكذلك المدفع
 اليه المالك هو يده امانه وليس عليه ان يدفع ذلك اليه الى من امانه
 عليه فاما اذا اراده ان يرد ما الذي دفعه اليه قبل قوله وان لم يكن له بینه

مسئلة

لانه قد اضمنه على رد ما وهذا اذا لم يدفعه اليه بینه على ما ذكرناه
 مسئلة قال ومن استودع ساء فغيره قد جاع قال قوله وقد
 نش عليه انما قال ذلك كانه موثرا على اليهودي والصع انما هو من مع
 بینه في السلف كانه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في بيعها في كذا
 فبضه الشئ لم يصفه بینه كانه لم يصفه ولا فائدة له في ان يدفعه فحاشا بغيره
 انما قال قوله المودع في ذلك **مسئلة** قال ومن علق
 ودعيه وقراض وما يضاعه دفع الله اليه بغيره وبيد كذا وصاحبه
 ذلك قد هلك قبله فانه يجب في ماله كونه الدين يكون بشيء الغرماء
 انما قال ذلك لان كل ذلك هو بدينه ودينه كانت او فراض او بضاعه في
 رد ذلك الى ان يابه كما عليه ان يرد ما اذا كانت في كذا كانوا اشبه
 الغرماء اذا لم يعترف امواهم باعنائها وان اعترف كما في اولها من ايات
 الدين في حقوقهم هو في آية عيان الدينه فحاشا ان يرد ما على من
 لا ترضي انما تولفت وتعلم ذلك لم يرد ما له من قاض الميراث احياءا
 كانوا اشبه الغرماء لاجل ذلك كله ماله وانما حقوق في بینه
 تؤخذ من ماله اذا لم يعرف اعنائها **مسئلة** قال ومن
 رجلا نقاض له ساء فغيره وحلته بماله فهو اسوء الغرماء انما قال
 ذلك لان مال الذي اقره بغيره قد صار في ماله واصطفيه بینه
 اسوء الغرماء على ما ذكرناه **مسئلة** قال والمراء
 حذا فيها اسوء الغرماء انما قال ذلك لان الدين من الدين ويجب على
 بدينه ومعاونه كما وجب سابق الدين فحاشا المراء اسوء الغرماء

لما تتركها فهو الصحيح انه منزلة المورد استوى بالذات غير متساوية عنها او
غيرها فالعقل له وعليه لصاحب الذات غير متساوية وهذا مثله سواء
ومن المتصدق بالذات غير المتساوية فان ذلك لانها الذات غير متساوية
فليس صدقها ونمايتها عما كانت او غير متساوية انما يتحقق بها لانها لا لنفسه
اعني الملقك ومن استقرضها وتحت فيها لنفسه كان الوجه له دور
الماز وذلک بمنزلة الوردية مسألة قال ومن وجد مثله
المحلا والذو والحمل والشيء ذلك فان كان كرتن وضعه في اقل الاماكن
الى ذلك المكان يعرف وان كان مدينه اسفح به ويتصدق به احد البنا
وحاجبه على حقه ان حاته اما قال ذلك ان حاجبه انما يكلبه في الموضع الذي
خلع فيه وما قاز به من الاماكن يجب ان تتركه ان كان في المدينه عرف
ويعود ان اسفح به اذا كان كرتن به ويتصدق به ان شاء الملقك ويكون
حاجبه محبوا ان حاته على ما ذكرناه مسألة قال ومن وجد مثله
فكانت ذات بال فليأخذها اما قال ذلك انه اذا ترك اخذها اخذها من
لعله غير يقه عليها وذلك بكرة له انه ترك حفظها على صاحبها وفي حفظها
عليه فعل حتر ومعونه عليه وقد قال الله عز وجل ونها ونها على البر والهدى
مسألة قال ومن وجد شيئا في المسمى فليعلمه بعض شيئا المسمى يعرفه افضل
الما قال ذلك لان الشئ مما يكون للشئ فهو يعرفه اعرف المسمى بكونه
للمشاة ولا بعدد الرجال على مثل ذلك مسألة قال ومن وجد
اسما فليعلمه فوجد من سؤله بعينه يعرفه الملقك وان كان
له بالقليل فليأخذها اما قال ذلك لان حفظه الملقك وتعرفه

شئ يجب على الملقك حمله ليس تحت احد من يدك دورا غير متساوية
على ذلك فليأخذ الملقك ان يدعها الى عينه لتعرفه اذا كان في مثله وتعرفه
كالوردية لان الوردية كالحلفه عليه في كونها عنده ولا حاج الى تعريفها
وحاجه في اللقمة التي ذكرتها وتعرفها فسفكح يدك عن سفله وكن للفقمة
لمحترضا حبها امانه فليأخذها الى عينه وانوردية فليأخذها صاحبها
اما ان المورد ويدعه فليست يجوز له فعل ذلك الى عينه ان يكون في سفله
مسألة قال ومن وجد مثله في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى
را مع حوته فلا يتركه انما قال ذلك لان من حله في سفله في المسمى
فليأخذها لفقمة في المسمى فليأخذها في المسمى فليأخذها في المسمى
المسمى لان المسمى حله في المسمى فليأخذها في المسمى فليأخذها في المسمى
ولهذه العله كره فيها اسمع والشيء في المسمى فليأخذها في المسمى
ترفع صوت فلا يتركها كذا في المسمى فليأخذها في المسمى فليأخذها في المسمى
ذلك لو ادنى الناس ان تتركه كره المسمى فليأخذها في المسمى فليأخذها في المسمى
مسألة قال ومن وجد في المسمى فليأخذها في المسمى فليأخذها في المسمى
انما قال ذلك لوان ياتيها حله في المسمى فليأخذها في المسمى فليأخذها في المسمى
التي حشيت شيئا رها وتلقها في المسمى فليأخذها في المسمى فليأخذها في المسمى
ترك اخذها والفقرة في المسمى فليأخذها في المسمى فليأخذها في المسمى
قد يعرف موضع محصل في عين ذلك الموضع فليأخذها في المسمى فليأخذها في المسمى
وليس كذلك البقرة انه لم يكن في المسمى فليأخذها في المسمى فليأخذها في المسمى
مسألة قال ومن وجد شيئا في المسمى فليأخذها في المسمى فليأخذها في المسمى

ليست كغيرها في الأموال أنه لا يغرر لصاحبها فممنها ما لا يملكه لو
أكلها في موضع يخاف عليها الملق لما كان عليه غرم فممنها لصاحبها وليس
كذلك بقاها أموالها بغير ولا يخاف عليها لفظها إلا أن يكون من الأسما
التي يفتقد من المال كونه حكمة كغير المواشي وإذا كان كذلك لم يكن
عليه غرم فممنها لصاحبها إذا صدق بها لأن سببه ملئها المواشي فيها
وأمره أو كدس لغيره لا نسبها غمها عليه غرم فيه ما تصدق بها وليس عليه
غرم فيه المواشي لأنه لو أكلها في موضع ما لم يصدق عليه غرم فممنها
مسألة قالوا من جلد كلبا أو حقا فافلت منه ثم وجده بباع
فإن كان قد كاد وصار مع العبد فليس له فيه شيء إذا صار إلى الحالة الأولى
وإن كان بعد ذهابه سورا أو يومين فهو أولى به إنما قال ذلك لأن الصيد
لما كان صله مباحا أخذه لغير عوض ولا رفع من أمره عنه كان ملكه لمن هو
بذريه ما دامت يده عليه فإذا خرج عن يده ورجع إلى أصله من الاستماع
من حاربه أو آخر كان للشاري لأنه قد ملكه باللفظ الذي ملكه به الأول فزار
معنى الأول عنه والتشبه ذلك لما استغنى الإنسان بغيره من تركه أو من
معينه غير جارية ثم ذهب في السر أو البركة بعد أخذه ثم بعد ذلك
ملكه عنه وعاد إلى ما كان عليه من أصله بآخيه فهو غير منزهة عن الناس
سوا في ما التزمه أو التزمه أن يترك حله مباح ثم عاد ما كان في يده
إلى أصله في ذلك الصيد إذا عاد إلى أصله واستوفى حق فهو وعن سوا
وإن كان الصيد يعرف بعينه وليس كذلك إنما فاعرفه بعد العلم به قبل
لأنه لو علم أنه من أصله ملكه حتما لما عنه إذا انصب في التركة

إلى موته وخاف بلفها أيضا فيجوز له معها ويقع لهما إلى صاحبها إذا
 وكذلك يجوز بيعه إذا كان حبيسه خيفة أن يلف وأن يهرب فيجوز
 بيعه إذا ما لم له دار أو ما صاحبه كان له المهر والشر له أن يأخذ القدر مع
 أو ما لم على أن يشترط بعه لنفسه لا فوق ذلك ولا يحضر الحاضر يفتد
 على العكس عليه وإن كره ذلك فذلك بعه عليه ^{مسألة} قال
 وفي بيع خاله أمه أمه ما رواه النخعي قال زكاد أن الإمام هو القبر يا موال
 المسلم الغيب منهم والولي عليهم يجب أن يبيع الخاله هو نفسه
 صاحبها أو من يأمره الإمام بذلك من بعه لها لم يضره حكمه ^{مسألة} قال
 قال ومن وجد البلاء فيهما فليعرف فليست بينهما حصة وجدها وليس
 الشهادة على أن يسألها أن إذا كان ذلك لا يخرجه أخذ ذلك الذي صلى الله
 عليه وسلم قال من تساله ما آت ولها معها نسفانها وحذاؤها ما آكل
 السكر وتزاد الحاق ولأنه لا يخاف عليها كالحق على النساء والنسوة
 فعلى من أخذها أن يكافئ وحدها ^{مسألة} قال ومن وجد
 نسائه أن يحب قريبه فأكفها عزمها إذا ما قال ذلك أنه لا مونة عليه
 لا تنفقها إلى القربة ولا غيرها في موضع لا كاف عليها أسلف من كل ذلك
 أو عتقها ما رواه يعقوب بن عمر بن الخطاب من أبي خاله فهو حار فيقول
 عتقني وأنا يعني بذلك أنه لا ما قال ذلك أنه لا ينهي عن أخذها
 وأخذها حال أي عتقني أنه فعل ما لا يجوز له فعله لئلا يرضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن أخذها ^{مسألة} قال ومن وجد خاله
 فقال رباها وليتخذوها فإنها صاحبة المهر ما لم يوافقها

او المتبرع بها ملكه لو حب اذ انصب له تركه في تركه زنت لغيره او
 زنت غيره ان يروى ملك صاحب الرب عنه لانه لا يعرف بعينه فلما كانت
 بعد ملكها باجماع واليهما ينزكان في الترتيب على مقدار ما لكل واحد
 منهما ولو لم يكونا كذلك في انفاخذ لرجب ان يكون الصبي له من الذي
 ركنه وهو ان اصله مباح لا يمنع منه ادمي فان قيل لو كان كما
 قلت لكان العبد اذا لم يرد ان يتركه عتق سيده وحب ان يكون
 له من اخذه لانه قد ترجع الى اصله فلما لم يكن كذلك فخذ ذلك الصبي للشيء هو
 ثم اخذه لانه قبل ان يتركه ما قلت من قبل ان اصل العبد ليس هو مباحا
 كالصبي اذ لم يولد له من مبيع غيره ومنه من يولد له من مبيع غيره والصبي
 اذ لم يولد له من مبيع غيره ومنه من يولد له من مبيع غيره والصبي
 المسير له ان السبي مريد ان يرجع الى ياقه وليس كذلك اخذ الصبي
 لانه لما اخذه لعوض تركه وكذلك اخذت من المعادن وهو بمنزلة اخذ
 العبد من يملكه لرجب ان اصل العبد ليس مباحا كالصبي لانه لو كان
 مبيعون عنهما وليس كذلك الصبي لانه ليس يجوز ان يولد له من مبيع غيره
 قال مالك في المثلث اذا جاء من يعرف العفاص والوكا انه يدفع ذلك اليه
 لما قال ذلك لما رواه مالك والنور بن حمار بن سلمة عن ربيعة بن عبد الرحمن
 عن يونس بن موهب عن يونس بن حبيب عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه
 وسلم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 جابها من عرف عفاصها ووكاها وعاها فادفعها اليه وهذا هو الحديث
 مما رواه سلمة عن ربيعة وروى حماد بن سلمة عن حماد بن سلمة عن حماد بن سلمة

مسألة

عن زيد بن حذاف عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 النور بن سلمة عن حماد بن سلمة عن حماد بن سلمة عن حماد بن سلمة
 وجدت صفة في منافع قوم فيها ما به دينار فاستأني على الله عليه وسلم
 فقال عرفها حوله ففعلت ثم استأني فقال لي مثل ذلك ففعلت ثم استأني
 فقال لي مثل ذلك ففعلت ثم استأني فقال لي مثل ذلك ففعلت ثم استأني
 احد لحيته بعدتها ووعاها فادفعها اليه والى فاستأني بها فلما امر
 النبي صلى الله عليه وسلم يرفعها اليها انما اعرف عفاصها ووكاها
 وحب على المثلث ففعلت اليه وان لم يكن للكاتب منه على ذلك
 وان قبل ان الكاتب قد يجوز ان يكون عتقها لغيرها طسحون للمثلث
 ان يرفعها اليه لغيره لانه قد جعل النبي صلى الله عليه وسلم
 بينه الكاتب ما ذكره من العفاص والوكا وامر المثلث ان يرفعها اليه
 اذا ذكر ذلك والنفقات تختلف على حسب الحال والمساهمة عليها
 ترى انها يجوز في مواضع الضرورة ما لا يجوز عتق الضرورة من ذلك
 مساهمة النساء منقولات يجوز مما لا يملك الرجل عليه للضرورة ان
 ذلك لانه لا يحضره الرجل فذلك جعل العفاص والوكا بينه في دفع المال
 الى الكاتب ان قام اليه على سقوك ما له بعد ذلك وانشق ولو فعل ذلك
 لادى ذلك ان ترك اسفاعة ماله لانه لا نقد ان يتركه ويغير سنده
 ولو فعل ذلكه حجاج ارسى به عليه ثابته وهو قول من القضاة
 يوثق ان يترك اسفاعة المثلث هو المثلث الذي في يده المثلث لانه
 لا يرفعها لنفسه وليس له ان يرفعها لغيره المثلث لانه لا يرفعها لغيره

للمعتز ان الكاتب يبيته وكذلك لا يكلف الكاتب البيته لان البيته يلزم
 المدعي حيث يلزم المدعى عليه الممنوع فان قيل لو كانت العلة ما
 ذكرت بعد ان لا يسهل في حق السهمي المال وان ذلك قد ورد في ترك
 المدعي المتأخر من المدعي السابق في حق المدعي المستوفى في يد المدعي فلو ان
 حقه في يد المدعي وكما وعد بعد ان لا يسهل على السارق في حال ما
 سرق فلما لم يفعل العلامة في ذلك دون السطارة فكذلك العلة
 في يد المدعي ما ذكرت من قبل ان المدعى عليه السرق فيكون ذلك وملك المدعي
 التي لنفسه فهو في حق المدعي ولا يحق للمدعي ان يملكه لان البيته
 المدعي ان المدعى عليه السرق فيكون ذلك انكر ذلك ولست كذلك
 المدعي في الدلالة ان المدعي لنفسه ولا لا يسارق في عينه غير
 وكونه يكون بطلانها ما يلزم ما ذكرت على اعمالنا ولو ان
 الذي السرق في يد المدعي لنفسه حاز ان يملكه ذلك بالعلامة
 وقد قال مكي في كتاب الكفر اذا اخذوا ووجدوا يدعونه ما رادعا
 قولك دفع العلامة ذلك من عذر وعفاص انه يدفع اليه بعد بيته
 كاللذخه سواء عله ذلك ما ذكرناه ان الذي في يد المدعي السرق في
 لنفسه ولا يحق للمدعي ان يملكه ذلك ان المدعي ما يملكه من العلامة
 لو ان المدعي كان المدعي ان يدفع ذلك الى المدعي على ركن العلامة
 اللعنه واستوفوا في ذلك قبله يدفع ذلك اليهم كلهم
 ايمانهم كما يفعل ذلك اذا اقاموا بيته انه يدفع العهر بعد ايمانهم
 وان يدان ان لو دفع الى واحد علامه برحمة المولى فذلك العلامة

قيل له هذا كما يحكم في يد بها بالبيته من اني عمود بيته انما له فكلما
 انما انما به من البيته حكمنا بمقتله في العلامة وقد كان انما في هذه
 المسئلة ان يفتيه بدفعها اليه ولا يحكم عليه فكيف يجوز لا السارق في
 انما له حكمه لان سبيل العالم ان لا يفتي به بالحق عنده كما لا يجوز له ان
 يحكم الا بالحق عنده
 باب الاباق والارواح
 انما فليست له عليه الا ما اوصى وحمله فان حاز عكر النفعه فارسله
 فهو خاضع وان انقضت فلا ضمان عليه انما ما ان ذلك له في اخذه له
 فعل ما يجوز له ان يفعل وكذلك يعقنه عليه وحمله فعلي جاحب العهر
 ان يعكبه ذلك انه لا يجوز له بضع ماله وانلافه فاداه حقه عليه
 غشيه فعلي به ما حقه عليه به وهذا اذا كان الذي اخذه لبيته
 يملك الحقل في اخذه فان كان ممن يملك الحقل على اخذه كان ذلك له
 فلما ان كل من فعل شيئا حقه به ما ان غشيه مما لو كان جاحب المال
 حاضرا كان عليه فعله فعلي جاحب المال دفع ذلك اليه لانه لو امتنع من
 حقه ماله وان انصبيه لرفع من ذلك وحج عليه وكان هذا الفعل
 سوفيهما وقد قال الله عز وجل ولا توتوا السفهاء اموالكم اى اموالهم
 وقد هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اخاذه الماز الا ان ان
 رجل لو اقام من قاتل وليه دون الما ما كان عليه قود ولا حد لانه
 فعل ما على الامام فعله انما كان به ذلك فكذلك الذي ياخذ العهر
 له اجرته ان كان ممن يملك فقله الاجر والاعقنه وحمله فان ارسله
 خوف النفعه ممن قيمته لانه قد تعدى ما رساله بعد اخذه لانه

على صاحبه فلو لم ينفه كما لو احدثت له في نفسه شيئا من افعالها لم ينفه
فمنها الصالحات وما كان من جميع على صاحبها ما اوردته من حيفها له فان اتق
فلا ينفه عليه ان لم يترك في حقيقته كما انه غير متعدي ولا مضيق فهو بمنزلة ما لو
عاش في بيته من مسله قال ومن جعل في ابق دسار لم ينفه ليرد الى ارجع
من ذلك ليس ذلك له انما اذا كان قد خرج المجهول له في كل حال
وتما في ذلك فليس له ان يرجع عنه ويسلك عمل المجهول له وان كان قد اخرج
في كل حال فليس له ان يرجع عنه ليعقد ان يركب حاره والحرر ليجوز اليك
والمضاريه مسله قال ويجوز ان ينفى فان لم ينفى له كالب
بيع اذا حيف ان يموت ضايعا انما اذا كان ذلك لا ينفى عنه حيله للتبديد اذ في
الاحقيقه ما له اذا حيف لغيره وحلاح للعبد ايضا لزوال عنه الضرر الذي
لحقه من عدم النفعه وغير ذلك مسله قال ومن جعل في ابق حيله
ولا يتركه يموت يعني تركه حتى يرجع الى سيده لا يتركه ان يبيده
او اخذ سيده له ان يرجع اليه اذ لا سيده من تركه حتى يموت بوجع
وعراة ووجه انقور الاول اوضح انه تركه حتى يبيده او يبيده وكفك
فمنه على سيده مسله قال ومن جعل في ابق حيله ان
رجده فان لم يركده فله كفارة وكسونه فلا يجوز ذلك انما قال ذلك
كان جعلها لها بصيرت محمودة وغير ذلك لا ينفى له لا بد من المعلن
عمل له ان جعل له لمي العبد والكفارة والكسونه ان لم يركده ولا يركبه
حاشا ان اخذه الكفارة والكسونه ان لم يركبه غير حاشا ان ذلك انما
يسمى بمجر العبد كما سبق ان جعل له من غير الكفارة والكسونه

مسله قال ومن جازى ببق وكان ممن خرج بقلب الا باق عليه
الجعل في ذلك على وجه الاحتياط وان لم يكن بقلب الا باق عليه ببقته قد
ذكرنا وجه قوله ان جعل اذا كان ممن يعرف بقلب الا باق من قبل انه فعل ما
على سيده العبد فعليه وما يجب على الامام فعليه انما لم ينفى صاحبه اعني
امواله انما لم ينفى ببقته وببقت اجرة العبد ليجوز لهم بصيغها ومن فعلوا
ذلك خرجوا الى حد السفه ووجب الحذر عليهم وان لم يكن يعرف بقلب
الا باق كانت له نفقته روزا له حتى ينفى عنه مسله قال
ووجه ما لم ينفى فيه الا ببق مسله انما قال ذلك لئلا ينفى على حيفه اللقمة على
صاحبها لان النبي صلى الله عليه جعل حيف حيفها على صاحبها سبه من ذلك
السبه نشانك بان في جوان النصف من سبها عليه او ببقته او غير ذلك
انما جازا او التمدق بها وحيثه اذا جازا عن اجرة العبد فخذ من ذلك مسله
سبه لم ينفى على صاحبه ليرجوز له سبه وحيفه فنفى على صاحبه
قال ومن وجد ابقا فكان لم يعرفه فلا خذه وان كان لم يعرفه فلا اخذه ولا
لغيره انما قال ذلك انه اذا كان لم يعرفه حيفه على صاحبه واداه الله من
غير ضرر لم ينفى سيده فذلك وكما العبد ايضا فوجب اخذه ونفقته على
صاحبه فاذا كان لم يعرفه كره له اخذه لانه يعرف من صاحبه حيفه
عليه ولا ان العبد لم ينفى ضرر سيده وكذلك سيده لم ينفى ضرر سيده
عنه وقد يجوز ان اخذه من يعرف سيده ولست كذلك اللقمة كما لا يجوز
من موضع الى موضع وخافه ابها الهلاك وقد قال ملكانه لا بأس اخذه
الابن وصداها الفياتقوا وان لم يعرفه او لا يعرفه كما لا خذ اللقمة عنه

زحل فهو ضامن لاجتماعه ولا ينكر ان قيمتها انما قال ذلك من انهم ارب
 قد اعلموا ان القيمة انما قال وما قد علم من يد لها من اول من فيها
 التي هي اجزاء وهذا اذا كان النصف لشيء منها فاما اذا كان اكثر من ذلك
 فليس على مستهلكها غير قيمتها او ليس مثلها والقيمة اقبس
 قالوا والسنكره النصواني الامة غروما نقص من قيمتها بكونها
 مساو خذ ذلك بعد استحقاق الامة فان دفع ذلك لسبيده والا سلمه
 فاما ان ذلك فيهما باثنا جميعا على مال غيرهما والنصراني عليه غرض
 يخص من مال غيره وذلك في ماله والعبد فعله ذلك في رعيته فان نشأ
 سبيده سلمه بارتش جنايته وان نشأ افرده مسله قالوا
 صنف الغرم على احد في نفس استهلكه انما قال ذلك لان الله تعالى قال
 من اخذ منكم فاعته واعلمه بشئ ما اخذ منكم فاعته واعلمه بشئ ما اخذ منكم
 شبه مثلها فانما هو ان يقد في القصاص الى اكثر مما وجب فخذ ذلك
 المار وكذلك قال السلي على الله عليه وسلم كفار كفار وقصصه قصصه
 وخذ ذلك من اعتق شر كاله في عذر قوم عليه فتمه العذر فوجها ذكر
 من دليل الكتاب والسنة ان الضاعف الغرم على احد في مال ولا قود
 حيا به فاعلم ان ذلك في الكتاب من ضعف القيمة على التناقض
 ان المهر ما علمنا ان ذلك في كونه لغيره في شيب او حب ذلك عليه
 من اجل الخلاف ولا يعلو بان في ضعفه فيه الشئ المتلف غير حانه من
 العقاقير وانما فيه غرض من الله عنه بالامر من اجل اجاعته لعبد كاهن
 الا لا فهم السابقه وخذ ذلك قال السلي على الله عليه من مبيعها من كاهن قالوا

آخذوها واشتراكها غرضه من عزومات زنا غير حلال يعقوبه على منع
 الزكاه لان ذلك كاهن من العقوبات قد يقع في الامان والاموال بده
 وجوب القود واخذور في الاموال والكفارات في الاموال
 قال ومن استهلك زرعاً قبل ان يسوي ملاحه غرم قيمته على قدر الثمر والذوق
 انما قال ذلك لانه قد ابلغ الزرع ونقصه عند بلوغه الى حال التكاثر
 ان تقو على حبيب ما ترعى من بلوغه وعلى قدر خوف انقطاعه عن ذلك
 كما يفعل ذلك في حصى الحرة والامة ان فيه عشرة دريه امه اذا كان حراً وعشر
 قيمه امه اذا كان عبداً لانه قد نقصه عن بلوغه الى حال الحياه ولم يراع
 قيمته في نفسه فخذ ذلك لوزع حب ان يباع حال بلوغه مع ثوب الخوف عليه ولا
 تقو على حال الاملاف مسله قال ومن اعتصب بها في موضع
 فلس عليه الا غرمه في الموضع الذي استهلكه فيه انما قال ذلك لان
 قيمه القمح يختلف في البلاد فليس على المصنف ان يعقوب المثل ما الفه في الموضع
 الذي الفه ويتواكلان ذلك مما ترد مثله او قيمته من زده في عتق الموضع
 الذي الفه ضرراً عليه الا ترى انه لو اذ ذلك المتلف وامنع المصنف عليه
 لما كان ذلك له الا ان يترامضها على ذلك يكون مسله قالوا ومن
 استهلك عليه رجل فباعه فباعه فان وجده اخذه وان لم يجده عليه
 وان كان ثوباً فليشبه الذي استقراه اخذ قد نفعه ما لم يسلح انما قال
 ذلك لان الشئ المستهلك على ملك صاحبه بغير ضعف فليصاحبه اخذه ان
 وجده وان لم يجده فله قيمته ان كان قد تلف او كونه الذي سعى به ان يشاء له
 ما خذ بدل ما قد لبسه ممر وجده عنده لانه انفع لشئ غيره فله بدل ما قد لبسه

سنة قال ومن ثم خص رجل الاربعه فرع حتى بلغ فلصاحبها الكرم فان ادركه
 وهو لم يقطع زرعه وربع مكانه كان ذلك له انما كان ذلك في العاصم
 منع من الغصب وزرعه الارض لصاحبها رضى قلع زرعه وازاله البعد
 له وقد روي عنهما من عتوه عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه
 وسلم قال من احب الارض اتميته فهو له وليس له عرف ولا حق وان كان وقت
 الزرع قد فات ولم يقدّر صاحبها على زرعه لم يقطع زرعه لم يقطع زرعه
 له لا يقطع ذلك ولا يقطع صاحب الارض وليس له جواران يقطع به من حيث لا
 يسمع فهو يقطع زرعه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار رواه
 ابو سعيد الخدري عنه وقد قال مالك ان له قلع زرعه سواء قد تازع
 ارضه او كان الغاصب هو الذي الف ساهه وحكم بفسقه حتى زرعه ولم
 يقطع له ان يزرع والقول اوله ولا كانه اوله مسله قال ومن
 يقطع عليه الكرم في مكان رجل قائم معهم لم يسنوا وشيئا لم يفتسموه فاخذ
 معهم فغير ما اخذ عليه وغير ما اخذ اصحابه لشيء ان يكون عليه الكرم
 لغاوي واصحابه انما حاز ذلك ان غرم ما اخذه فدل عليه ما اخذه ما عسى
 على غير حق فوجب عليه رده فاما ما اخذ غيره فعليه رده ايضا لانه
 سبب تلافه على صاحبه فوجب عليه رده وان كان قد شاركه غيره
 اخذه كما يجب عليه القود وان شاركه غيره في القتل والحكم عليه الكفارة
 والخز او ان شاركه غيره في القتل والعباس ان يزرع عليه الا عموم ما اخذه
 روي ما اخذه اصحابه لا يكره واحد عليه غرم ما اخذه ولا يشبه ذلك القتل ولا
 الكفارة لان القتل ليس يعيد به ببعض من عمل على واحد يقطع والكفارة

والخز فانما جعل ذلك لغيره لا لها حقوق الله عز وجل فاما حقها في الارض
 بخلاف ذلك ان تكون ان جازته لولا لغوا مال الانسان لكان على واحد يقطع
 ما الف دون ما الف صاحبه وليس كذلك القتل والكفارة
 قال ومن خانه رجل ماله ويحبه لم يقطع له على قتل ولا كفارة ان يقطع فلا
 يضره بذلك انما قال ذلك لان ان كان له جواران لم يقطع زرعه من وجه
 عليه لان ذلك كما حكم له ولا يجوز له ان يحكم لنفسه وقد روي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال ان امة امة الى من اتمت ولا تخن من خانك وقد روي عن النبي صلى الله
 ان له ان يخذل يقطع زرعه ان كان عليه دين لغيره مما اصابه في المحاصاة ان يرد
 على ذلك وجه هذا القول هو ان الانسان له اخذ حق نفسه ان ذلك فعل
 ما يجوز له فعليه فلو قدّر على اخذ حق غيره من كمال لوجب ذلك عليه ان ذلك فعل
 حيزه وهو من عليه وقد روي الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقاراكين
 على الله عليه وسلم ان يقطع اذى كمالا او مكلوما ويدكف يضره كمالا ما
 لم يضره من الخمر وقد روي النبي صلى الله عليه وسلم ليعند امرأ الى سيف خذ
 لك عيبك وولدت بالفتوف فاباحها النبي صلى الله عليه اخذ حقا وحق وندما
 بالفتوف من غش على النبي صلى الله عليه وانه لكان في ذلك فوجب ان يجوز لكل ذي
 ان يخذل حقه من منعه منه ان اقدّر عليه نفسه وغيره والله اعلم
 مسله قال ومن زرعه ارضا سببهه فعليه كراهها لغز ولا يقطع
 زرعه ارضا سببها صاحبها في وقت الزرع او نحو وقتيه انما قال ذلك لان
 زرعه لشيء فليس هو شجرة بل بالزرع كالتفاح الذي هو متفقد بالزرع
 فوجب ان يجوز لزرعه شجرة لا يجوز ان يزرع حيا وحيا كالحولاء لشيء

لو ولد له المدينى بقور زرعه حرمه فجور اسفا كما حرمه ذلك في الزنا
فكان الزنا مع النشوة انه قتل الزرع في سلكه ان ذلك لا يقطع حتى يطلع
منه حرمته على ان يقطع عما نواحيه يقطع او سلكه يحكم في ان لو ولد له
حرمه وحكم اعماق الزرع في حرمته كالواحي في ان لا حرمه لزوجه
التي قبله لو لم يولد له الزرع لم يقطع حرمته

[illegible]

السلام صاحب المال متقدا عليه فوجب ان يكون الجبان كالصهي عليه وولي
 المقتول انه بالجبان ان شاء قتل وان شاء عفا وان شاء اخذ الدية اذا نزلت له
 فكذلك رب المال المصح هو بالجبان من ربحه فعله ويكون على ما دخل
 عليه ان كان له على وجه المعاوضة او غيرها وان شاء ضمنه المال الجبان
 في ذلك الرب المال لانه انما احلما الفضل يدفعه اليه ولو لم يكن له الجار لتعدت
 كل من دفع اليه ما لا يكاب الفضل ليعون له الفضل بمقتضى رب المال
 فكان يكون ذلك ضرر على ارباب الاموال وكان لهم الجبان لهذه الفعلة
 وقد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم عروة الباز في دينار يستري له كلبه
 فاستري له كلبه دينار بمائة درهم واحد صاع دينار ودار كلبه ودينار الى الس
 صلى الله عليه وسلم فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم الكلب والدينار ودار كلبه
 صفقه بدينه واجاز فعل عرويه ولو شاء صلى الله عليه وسلم لضمنه الدينار لانه
 حالف ما امر به ولهذا قال مبتلانا رب الاموال بالجبان على من حالف على نفسه
 من تضمنهم واجاز فعلهم اذا احلوا الفضل فاما اذا كان كلفها فلهما
 مثل اموالهم والرجح لمن تعدت نرك الحفك اذا غوص لا رب الاموال
 غير حلفها فوجب لهم مثله اذ وزن الفضل الذي حصل للمتعدين وقد
 يكونا هذا مما تقدمه وقد ورد في مسند جرحنا سبعين عن سبب من عثر
 فاحدنا الحرج عن عرويه يعني ابن الجعد لباري قال اعكاه النبي صلى الله عليه
 دينار استري به احببه او شاء فاستري ثمان مائة صاع واحد صاع دينار
 ليشاه ودينار قد عال به بالبركة وكان ثمان مائة دينار فيه ووزن
 محمد بن الصباح درهما او المندرج حرسا سعيد بن زيد حرسا الدينار عن

عن مكرانه قال اذا كان المار الذي امتو بالدفع حله للمدفع اليه او هبه
 من على المامور وان لم يسهده انه لم يسلط عليه ما لا وان كان قد فعله
 حمله اليه قد ائتمه عليه ان صاحب الدين يرجع على الامتو بالدفع بالدين الذي
 له والقول الاول كانه اصح والله اعلم **مسئله** قال ومن ائتمعه معه
 بضاعه من ماله الى مصر فعرضت له اقامه بالمدينه ولا بأس ان يبعث بها
 مع نفعه الى صاحبها بغير ائتمه **مسئله** اما قال ذلك لان النفع بقوم يستامر
 المدفع اليه الاول وقد اذن له ان يستأجر بها حجازا من دفعها اليه بغير مسئله
 يستأجر بها حجازا فانه قد اذن له دفع ذلك الى غيره لدفعها الى اهلها
 قال ومن ائتمعه مع رجل بضاعه على ان احتاج اليها ليقفها فلا يكون له
 قال استثنى بها سلعه فخرج فالتجته في القضا فاما في الحل فانه الامار
 بغير احد البضاعه اما هو على وجه المتروك من اخذ الى صاحب المال
 فاد اخذها على ان احتاج اليها ليقفها رجل ذلك فخرجت مسعفه
 منه اما غرضه ان احتاج اليها لما ائتمعه معه فخره ذلك لهذه الغه فان
 ربح فالتجته للمدفع معه انه لما استقرض المال صحت فكان ربحه له
 ما ربحه او ارسل الى رجل يستدري له ثوبا فاستراه فقال الرسول الذي
 فان ربحه فهو لا يباع به فيسكنونه فيصير ضمانه على الذي **مسئله**
 اما قال ذلك لان الرسول لما استدري الثوب فقد صار ملكه للمدفع
 فاد ائتمعه فانه تلف انه قبضه على وجه البيع على وجه الامانة
 والرسول موثوق بربه بدال المرسل **مسئله** قال ومن دفع الى
 رجل بضاعه ليشتري بها ثوبا لا يسكنه ربه فيقصد من الرجل فئسله عن بضاعته
 فقال قد ردديها اليه فانه حله **مسئله**

مسئله

مسئله

انما قال ذلك لان المدفع معه من فخر والقول قوله في ردّها اليه مع قبضه ويكره
 القول قوله مع قبضه اذا قال تلفت منه وهو كما لو دفع سوا من كل واحد
 منهما مامورا **مسئله** قال ومن ائتمعه مع رجل بضاعه الى رجل او
 حله فموت الرسول ولسان الذي بعث اليه فيموت ان يكون دفع ائتمه من
 مكلف ورثته ان كان مع ماله ما يغفر لها فخر حاد ولا عندنا سوا ذلك ولو قال
 الرسول قبل ان يموت بعث بها معي كان كذلك **مسئله** اما قال ذلك لانه لو كان قد دفع
 ذلك الى المبعوث اليه قبل موته لم يكن على ورثته من غير قبضه من الله ما يعلو
 انها في ماله **مسئله** قال ولو هلك الرسول قبل ان يسلع البلد من
 الخاف ذلك لانه اذا مات الرسول قبل ان يسلع البلد الذي فيه المامور بالدفع
 اليه علمت الا غلبانه في دفع ذلك اليه وانما في ماله فوجب ان يوحّد ذلك **مسئله**
مسئله قال ومن ائتمعه معه قوم من رقيق فملكوا ماله من استثنى
 رقيقا فملكه ليشتري لكل واحد واحد من ائتمعه من ائتمعه كل رجل منهم اسبقه
 بضاعته واعلم ان رجلا منهم من جاريه من نفعه من نفعه ابتاعها وهي من نفعه
 من ائتمعه فهو ضامن وان لم ياتوا ضمانا عليه ان يستدري من نفعه ائتمعه
 اذا لم يرض من ضامنه فاد ائتمعه خيرا او هبه فخره عليه ولا يرجع المدفع معه على ائتمعه
 وانما الضمان عليه **مسئله** اما قال ذلك لان المدفع معه فملكه المار غرض
 اذا كان المار شيئا واحدا لانه لا فضل للمار على ما اردت سعته واحدة وبغ
 التات فيه تسوا اذا استدري الوضوء بفرقة عليهم حان عمله اذا دفع الى كل
 واحد منهم بقدر ماله فاما المربحه فان كان موقفا فهو متعدي بالشر
 فعليه ضمان ذلك لانه فله بالشر له ان يبيعها وان كان موقفا غير موقوف وماله

[illegible]

ضمائنه المال وله الوكيل فما استقر في السلعة الأولى وعليه ضمان من
استقر في السلعة الثانية التي خسر عليها أنه انعدى فيهما جميعا للرجل
لصاحبه وان ضمان عليه بالعدوى مسله قال ومن ارفع
بسلعه وقيل بترك قباج لها لا يعرف من قباج ما يعرف بجان
انما قال ذلك انه اذا باع لها لا يعرف من لم يعرف بعدد بالحياء قد حذر
ذلك لرب المال وانما يعرف ولرب الحباب فلا شيء عليه
قال ومن ارفع بعه فربها استنواه ثم قال لصاحبه اذهب فاني قد
له فستقر في ضمانه على الذي ارسله انما قال ذلك لان التور قد ملكه
المرسل لشق الرسول اياه فلفه منه على ما ذكرناه
قال ومن ارفع بعه لسلعه ببلغها قباجها وصاحبها بالحياء بينهما وبين
الذي بيعت به او فتمتها بغير بيعت من باعها اذا كانت عرضا فاما الذهب
والورق فله ذهب او مثله كميته او ورنه انما قال ذلك لان صاحب
السلعه منعه اعليه في ماله فله اخذ سلعته ارضا او احد منها الذي
بيعت به او اخذ فتمتها اذا كانت قد رقت من البعها اذا كانت عرضا او
حيوانا فاما اذا كانت مما يقال او وزن مثل الذهب والورق وغيره
من المكيل والموزون فلما اخذ ذلك من ارضه كما لو تعدد عليه الشبان
في ما في يده فابلفه فعليه تسليمه في الخلقه او القمه على ما سناه
مسله قال ومن باع من ترقى لنفسه وباعه لغيره فابلفه
على نفسه فلا اخذ من الباعه شيئا انما قال ذلك لان الباع
لعه على وجه المعروف والمسبه فليست له اخذ لها بلفه من الباع

ابراهيم قال ذلك لان العنايت لهم ومالك فاد انصبا عليه فلم يهر ان اخذوه
 وترووه الى ما كان عليه وسوا حذر ذلك فقتره او عتوها لان حق الاسان
 بذكره لا يور بالنعور عليه وكوه ذلك في الحفتره الحديده لعرب عمده
 الذي كان هذا المستبد من اهل الجور وكان حرمهم مع بقا اهل الجور
 فها كانوا استرا باواند سوانه مسله فار و قد من موف
 بدست و افرقيه فحذراره قد كان هار جمل و بناها فبقصم السه على اصلها
 كان الذي فيها قد سمع انه استرا بها وان لم يهر على اصل السه بينه الا ان
 ذلك سمع مما حثه فمير يلدن عريته و الا كان القادر والى بها انها فان ذلك
 ان يسه السماع اذا كانت مع كحول حبانه فهي او كدر من يسه الخارج الذي
 حازه له كلما كانت اليه التي يعطى ابيدا و التي هي اليه التي لا يد معطى
 فحس اذا كانت معه حبيب ابيدا التي هي يسه السماع ان الذي يسه
 الدار حاربه اليه من جهة المدعي او ابيه او جده فاذا لم يسهه كذلك
 فحسب يسه القادر والى بها فحذر است ان الدار ملكه او ملك ابيه
 حذر حتى يعلو والى ذلك منهم الى الذي هي يسه
 بال و هو لا على ابيه وقد رحت هو و زوجها دارا فقامت في يد
 فستر ليدع عتق يسه بدني و يهر و يسه في البلد مقبمه
 انكرت السه و و كان لهما فان كانت لهما بينه عليها او كانت ممنون
 بليها بها و اخلقت بالله ما علمت بذلك و ترا يسه في الجاهل ذلك
 يسه الارب و النوح على المراه عتري جازا اذا كانت المراه من شبيهه الا ان كان
 لهما و ارا كان كذلك فسهما عليها عتري حان و حلف بالله انها لم

تعلم يسهما لها ولا رصت به ويكون لها اخذ الدار من يد المستر
 وترجع المستر باليمن على من ياعده مسله فار و من حار دار
 ستن يهراني مؤمنه اليه انها جده وقد كان يوه حاضرا تراها في يد ذلك
 هي في يده فنان عه او لم يناعه حتى ان شرط الا ان يخاصم ولا ترد مثل هذا اذا
 احذر له زمانا و كانوا حذورا ولا يسيما اذا كان يهر و يقول هي اما
 قال ذلك لما ذكرناه فيما تقدم ان الانسان لا يترك غتره بصرف في ملكه مده
 كويله يهر و يناعه و يترى لا يناعه في ذلك ولا ينكر ذلك عليه ولا علمه
 اذا كانت بداعا حبه و اذا كان الامن في عرف الناس و غايب يهر كذلك لم ادعي
 الانسان ما خرج به عن عرف الناس لم يقبل دعواه و كذلك ان اقام يسه على
 ذلك كانت يسهه فتهمة فلما لم يكن لهذا المدعي الذي حار اليه الملك من
 حصته ان يدعي ذلك لو كان اقبام مع كحول حبانه الذي كانت في يده و تصرفه
 فها و تركه النكير عليه كان كذلك من يدعي يسهه و قد ذكرنا هذا في
 بقدره مسله فار و من ادعي عليه روث في يده فسيال ان يقر او
 ينكر فبا و قال لنقر اليه على ولا يترك حتى يحرر على ان يقر او ينكر
 انما فان ذلك ان المدعي عليه قد لزمه الاقرار ان كانت الدار له حقا او
 رد لها بالانكار لا بد له من ذلك فاذا امتنع من الاقرار او الانكار فهو
 بذلك تارك لما قد اقر به فوجب جتبه على الاقرار و الانكار و قد قال
 الس حلي الله عليه و سكر اليه على المدعي و اليمين على المنكر فقل هذا ان
 المدعي عليه لا بد له ان يقر او ينكر مسله فار و اذا كان الرط
 الدار على ان يهاز مانا كويل او الذي كانت له الدار معه بالبلد تارك

يسكن ولهم ولتسبب المساكن في الدار الى بيوتهم كما هو ذلك في اهل
 البلد فان لم يسكن بكون حيارته وان كان على غير ذلك احبها السلطان
 فيه بقدر ما تحضره قد ذكرنا وجه هذه المسئلة مما تقدم وهو ان
 ان تسكن في ملكه تنصرف فيه غيرة وتبسته الى بيوتهم ويبنى
 فيكون ذلك عليه ولا منعه منه ولا يحكمه ان كان غاصبا هذا هو الاعلى
 في الناس وانما يرجح المدعى عن خوف الناس لم يسمع دعواه وان اقام عنه لان
 فيكون يحول هذه الحدة ما انهم يبنونه لحوار ان يكون قد باع او وهب من حيث
 لا يعلم للبينة ان ترك تصرف الذي يدهم ويؤا واستعلا واستباه
 ذلك يدل على استيلاء ملكه ذلك اليه **مسئلة** قال ومن كان له شئ
 في دار فقدمه فيقول قد قام منكم وهذه حاجتي ونكر القاب
 على الذي يدعي القسم البينة انما قال ذلك لان الدار ملكها في الحال فحق
 وعلى الذي يدعي القسم البينة انها قد حصلت وعلى سريكة المنكر البينة ان
 القسم فيكون بينهما على الحال ثابته **مسئلة** قال ومن حاز ارضا
 على ابيه سمن من رعاها فملك فاعاها ونكر انونه دعواه فان لم يكن
 ملاحق له وقد يدبر الرجل امر ابيه ولو كان ابنه لا يعالج لابييه ولا يقوم له
 معان بالخاصة على ابيه لم يكن له شئ الا بيته والاحسن في ذلك اقوى لكون الجارة
 وموت السهوان انما قال ذلك لان العرف قد جرى من الناس ان اولادهم
 تقى موزا موزهم في دورهم وعلاقتهم وينوبون عنهم المصروف والقيام
 بها فاذا ادعى ان ملك ذلك حيارته وتصرفه لم يعل ذلك منه الا بيته ولم
 يعل ذلك قتله الا على الذي لا يقوم بذلك من الاصل في الاصل اياه

بنو كبل او غيره **مسئلة** قال واذا اختصر رجلان من اهل
 القرية اثنان والى دورهم هذا البينة فيعدوا على افعالهم ويحكم هذا البينة من
 اهل ناديتهم ولا ياتي لهم بتعديل ويقول لهم يعرفون بالعدل في مكانهم فليكتب
 القاضي امرهم ان كان على اهلهم وان كانوا على غير ذلك فليدعهم ولا تقصر
 البينة لشيء ذلك احب اليها انما قال ذلك لحوار ان يكون البينة القرية عدلا
 في موضعها فيجب على الحاكم ان يكتب الى من يستعفي ذلك منه لم يحكم باعد لهما
 بينه فان استوت في العدالة وكان الشئ يداهما حكم له وان كان الشئ
 يدا احدهما حكم به لهما جميعا بعد انما بينهما الاستواء في جهة واحدة اذا كان
 في ايديهما واقاما البينة واستوت في العدالة حكم به لهما بعد انما بينهما
 فان كان يدا احدهما حكم له احد البينة اذا تساوت في العدالة بينه
 الذي لا يبدل وان لم يكن الحاكم والياء على اهل ناحية التي فيها السهوان في
 لان حكمه غير حازر عليهم وترى غيرة حكم بينهم **مسئلة** قال
 ومن يثبت عليه بينة بمنزله فليس ان يخرج فيذكر حجة قوية فنضربه الاجل
 السهوان في ثلاثة ويذكر غيرة سهوان فان كان ما موانع فاعين ستهام
 فليزده في الاجل وان كان يرى انه تريد الاضراب والرجل الملد فلا فكم في ذلك
 الا ان يكون قد عارب من شئ انه ما لم خير كذبه في ملة فليستقر بالاجل القرية
 ثم تقضى عليه انما قال ذلك لان البينة انما يكون عايبه عنه في وقت
 فيصوبه غيرة اياه فاذا ذكر حجة او بينة سلك حجة خصه او بينة وكان
 ما موانع عند الحاكم والناس وانكوه ذلك على حسب ما ذكر من غيبة البينة
 وحضورها بعد الاجل الذي يوقعه الحاكم وان كان غير ما موانع لم ينكره الا كسر

لانه انما اراد بذلك ان له الحكم والوجه الذي قد اجمعت عليه وست لحمة عليه
والفعل الماخوذ عن كذا حسب ما اراد والمشهد فيه بقدر ذلك
في الدعوى والامان قال ومن ادعى قبل حله راس
بشئ ساعه باعها اياه وما اراد الرجل ورعيه وقد ضاعف بمخلف بالله ما كانت ال
بعضه وقد ضاعف ولا شيء عليه انما اراد ذلك لان المدعى انها من نفسه ساعه تريد
ان يكون له المدعى عنه شيئا ونحو ذلك المدعى عليه ونقول انها امانة في يده
وقول في نفسه مع يمينه وعلى المدعى ان يثبت مدعيه والمطاف المدعى عليه ان
وديعه وقد ضاعف لانه في الاصل تولى الذمه ولا شيء حتى يسأل الخوفا ان
ذمته قد وحيه في المطاف قال ومن ادعى قبل حله راس
في بل ومطافه وقد هلك بعض المال فانه لمخلف الذي يدعى انما قراض لا يكون
ان ذلك انما اراد ان القول قول الذي يدعى القراض لم قول رب المال لان القراض
امانة كما توديعه وليس هو دينه بل يعلق بالذمه وكان القول قول المقول الذي
في يده المال ان حكم الوديعه والقراض انهما امانة واحده فلهذا ما اراد
القول قول الذي في يده المال اذا قال هو قراض لا ذلك بمنزلة ما يقول انه
وديعه مسله قال ومن ادعى في حله يقول قراض عنده في شئ
استراها ونقول رب المال سلف فالقول قول رب المال والسنه على الذم
رب المال في قراض وجه هذا القول هو ان الذي في يده المال قد اقرا ان المال
لربيه وادعى منه حقا واذنا من صاحبه في الصرف فيه وقد انكر ذلك صاحبه
فعله الله على ذلك لانه مدعى ذلك على رب المال والمطاف رب المال على ما ذكره
من انما اراد وجه القول الاول كانه اخذ من قبل ان الذي في يده المال انما اقرا
على وصف ما هو امانة في يده امانة

دوان يكون ذمته فالقول قوله مع حسنه وعلى رب المال الذي يدعى ذلك
في ذمته وهو القرض الحسنه على ذلك من قبل ان ذمه المدعى عليه القرض تربية في الاصل
حتى يعلم انه قد يعلق بها قوم من قرض او غيره مسله قال ومن قال كان
لرجل على ألف دينار فقصته وانكر فهو ضامن انما اراد ذلك لانه قد اقرا ان
ذمته ما لا يقتره فقد وحيه ذلك عليه باقرا انه لم ادعى خروجه منه وراه ذمته
مما وحيه فيها فعليه اليقين على ذلك وان لم يكن له منه حلف المقتره انه ما افحص
شيئا ثم غرم له ذلك مسله قال وان قال كانت كذا عند وديعه
فرددتها اليك فقد تولى وكذا كل ما كان امانة وكل ما كان في ذمته والمخبر
عليه ولا يقبل قوله انما اراد ذلك لان الوديعه هي امانة في يده لا ساعه في يده
فاذا قال قد ردتها علي صاحبها فالقول قوله مع يمينه كما لو قال قد سلفت
كان القول قوله مع يمينه وكذا كل ما كان امانة في يده لا في ذمته فالقول قوله
مع يمينه في رد ذلك الى صاحبه اذا لم يكن اخذه منه باليمين وكذا القول قوله
مع يمينه اذا قال انها قد سلفت فاما كل ما كان سلفا في ذمته كالدن والقرض
وارش الخبايه والشباه ذلك فمثل الصداق والجاره فعليه السنه على دفع ذلك
الى ربه لان ذلك كله متعلق في ذمته كما يخرج عنه السنه على دفعه الى صاحبه
ومن ادعى ذلك من غير سنه حلف صاحبه انه لم يدفع اليه ذلك وكان عليه دفع
ذلك الى صاحبه مسله قال وما وجد في احدى النصوص
والسرايق من ان عنقه الذات في عيها قوم ولا يمينه لهم فستثنى بذلك ولا
يعمل حتى يكشف فان احدهما دفعه اليه وضمنه اياه نفس جميل وما لم
يوجد اهله من ذلك بعد وبيد انما اراد ذلك لانه قد يجوز ان يكون ذلك في العبد

فادخله علامه او سميحه دفع ركنه كما فعل ذلك في الفقه لان ذلك
 ركنه الشئ الذي عليه نفسه ويعدو الفقه ونقصه اياه ولا يخدمه حيلة
 يجوز ان يكون ذلك بغيره ان يقره ما مونا فاما اذا كان الذي فيه الشئ
 نفسه نفسه لم يدفع الى مدعي ذلك عليه اذ يثبت ما دله بقول المدعي والا
 في المقتضى ان الشئ المدعي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله على
 رجوع الشئ الى المالك وادى الى معرف صاحب الفقه والشئ المستوفى
 في يد مدعيه احد مدعي بها من يده في يكون له صاحب ذلك الجار اذا جاء
 على ما ذكرناه في الفقه من ان يكون الثواب له ومن ان يقره الذي يصدق به
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لنا نشهد عليك وهو الذي
 صدق فليس شهد عليه فمقتضى قول ما كنت اكنه فشهد فلا يجوز ذلك عليه
 اما قال ذلك انه يقول كنت اكنه لشهد حتى لا يقره واما ان شهد به
 فليس من مدعي ذلك والقول قوله وهذا الخلاف ما حكمه رجلا على نفسه
 حكومه فحكم عليه ان ذلك يلزمه من قبل ان الحكم كونه الاحتياط فقد يكن
 المحكوم ان الحكم بالشئ ويحكم الحاكم به ومنه وليس كذلك الشهادة
 لان مقتضى الشئ هو احكامه الوار والماهي عن علوم المشاهير والحواس
 لا للماعل
 مسله قال ومن امتري رجلا ان يبيع ثوبا فباعه
 خمسة وقال امتري بذلك وقال لم امتري الا بعينه فان كان الثوب لم يفت
 والثوب صاحبه وحلف وافات حلفا لم يفتح اما قال ذلك ان الثوب
 اذا كان قايما لم يلحق البائع والمشتري في زده من ثمن الثوب بل هو المزدحم
 منه وان كان قد فات كان الثوب هو الماورد مع نفسه لا مع الثوب

مسله

بعد فوته والرجوع الى صفته حتى را على المشتري وانما ان يقول قول
 الماورد اذا باع بمن مثله لا يملكه من قبله من على ذلك كان الثوب قايما او قد
 فات مسله قال ومن امتري رجلا ان يبيع ثوبا فباعه
 ان سلت بها الى صدقه وقال ان رجلا يبيع ثوبا فباعه ثوبا فباعه
 صدقه غان حلف مع الرسول كانت له انما قال ذلك ان المصنف ثابته
 ان الباعث قد جعله واخرجه عن ملكه فعليه ائبته على ذلك فان شهد له الرسول
 بذلك حلف مع شهادته ويحكم له بها وهذا اذا كان حلف دفع الرسول الى المال
 فان كان بعد دفع الرسول اليه المال لم يقبل منه اذ الرسول لانه حلف
 المال وكان انما شهد على اجازة فعليه الذي قد خالفه فيه وكذا فيه
 فاما اذا كان قبل دفع المال لم يقبل منه كره المال والما هو سالكه عليه
 لانه لم يخالف ثوب المال بدفع المال اليه على وجه الصدقة كما يكون ذلك بعد
 الدفع وقد فسرت هذه المسله في غير هذا الكتاب مسله
 قال ومن باع من رجل سلعة وذهب بائني بالتمس فقال الباع بعتك على ان
 تاتي بالتمس الى الليل فلا مع مني وسلك وانكر المشتري والقول قول المشتري
 ولو كانت له بئنه ما جاز يعني البيع لانه ليس مع المشتري وحلف
 بئنه له انما قال ذلك ان المشتري يدعي صحة البيع الذي قد وقع
 الا حرمه ومن الباع وانفق عليه والبائع مدعي فساد له فسادا
 فالقول قول مدعي الصحة على الا حرمه وعلى الباع وهو الباع الله على ما
 ذكره والاطف المشتري على الصحة الا ان يقول للبائع البئنه على ما حال
 فتكون البيع مفسوخا وفي نسخة هذا الشرح للاحلاف من قول الله

السوق

قال ومن رفع اليمين من قضاة و دفع اليه حقه ثم ادعى انه
 لم يوف له كله وانما له نصفه فحلف المدين ولم يثبت عليه
 مما قال له كان اليمين مؤتمنة على مقدار اليمين الذي هو في يده فتمت قال
 له كبت وكبت وادعى اليمين اكثر منه كان القول قول المدين كان اليمين
 في يده عليه ولا نه منكره كبر ما يدعيه اليمين او لعنه ان ادعى هذا
 كبره فعليه اليمين على ما يدعيه واليمين مؤتمنة وتري ان اليمين على
 المدعي واليمين على المدين كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ومن كانت يمينه مشارة وكان له عنده مال فمكره ان يدعي اليه
 وتساو ان حلف له وقال انما حلفني بالشر الذي بين يدي فعليه اليمين ولا
 يفعده ذلك انما قال ذلك ان الذي يدينه الما يدعي اليمين للمال ان يدينه
 فعليه اليمين ان كان يدينه او اليمين ان كان يدينه اذ ادعى دفع ذلك
 ان يدينه وليس لسفك اليمين عنه كما ذكره من الشر الذي بينهما ولا ذلك
 حق عليه ^{مسألة} فقال ومن كان على الكا حلف فدينه عليه حقا
 فقال له طوب اخلف بما لم فلا يفسد عليه حتى بها لا كما حلف ان كان
 حاكمه واستحق حقه انما قال ذلك انه لا يجوز ان يحكم بتكول المدعي
 عليه دون ان حلف المدعي ان يحكم بحب ان يكون ساعدا او شاهدا او امر
 او شاهدا غير ان وتكول المدعي عليه وليس المدعي لتكول مع اجتماع اموار
 يحكم بها وهو تكول المدعي عليه وليس المدعي وتكون ذلك كالتشاكس او
 التشاكس وهو ان لا يتسوخ الاصول فتوار الحكم لسبب واحد دون ان
 تقاربه تشب عده اعمل ان كان الحكم موجب للمكول حقا ياخذها فاما

ان يستقر عنه حكما فان ذلك يكون لسبب واحد وهو حين المدعي عليه
 من قبل ان يدينه في الاصل يدينه فهو او كد سببا من المدعي فعليه اليمين
 والقول قوله في ذلك وعلى المدعي اليه انه يدعي بيمينه من المدعي
 عليه فهو اضعف حجة من المدعي عليه وكان ما جعل عليه من الحجة اقوى وذلك
 هو قول عترة وسفادته وجعل على المدعي قوله مع يمينه ^{مسألة}
 قال ومن تكاثرت دار اسنه ونقدته كراهها فقوله بعد اسهرا فخرج من الدار
 فقد اوفيت ونقول لا تخبر اسكن الح سنة اسهرا فحلف الساكن فان اخطه
 صاحب المسكن انما قال ذلك ان صاحب المسكن قد اقر للسكنى فان
 سكنى سنة وادعى بغيرها والساكن ينكر ذلك فعلى صاحب المسكن السنة
 على ما يدعي من نقض ما قد وجب للسكنى من المدعي واليمين حلف الساكن انهما لم
 ينقض وكانت له فان ايا ان حلف حلف صاحب المسكن وكان القول قوله مع يمينه
 لا نه قد اجتمع له تكول الساكن مع يمينه ^{مسألة} قال ومن كان
 على رجل دينار فقطاه واشهد عليه ثم تقاضاه فقال ما قضيتك فقال له بعد
 احلف واعطيك حلف وان اذ ان يدينه باليمين التي اشهد عليه ان ذلك له بعد
 رخصه بيمينه فذلك له عليه فليأت باليمين ^{مسألة} انما قال ذلك ان السنة هو
 من بين المدعي عليه فوجب ان يحكم بها اذا شهدت بخلاف حلف المدعي
 عليه لان الحكم باليمين اذا وجدت او لم يكن بالتكول مع كتمان المدعي
 ولا ان المدعي يقول لم اعلم انه حلف ولا انه لم يمينه وكنته
 فتدفع عن ذلك فهذا وجه هذا القول وليسوا علم المدعي بيمينه او لم يعلم
 ان له الحكم بما بعد من المدعي عليه ^{مسألة} وقد قال مالك ان المدعي اذا علم بيمينه

في السلف المدعى عليه وكانت بيته حاضرة لم يسمع بيته بعد ذلك ووجه
 القبول المدعى في السلف المدعى عليه بعد علمه بيته وهو قد رجع على
 أمه بها وتجر حاضره معه في البلد فقد ترك حقه عن البيته ورضى له
 ما عليه حلز به ذلك ولم يكن له الرجوع الى بيته بعد تركه لها وان كان
 رجوعه كما لو ترك من حقه شيئا ورضى باقل منه على وجه العلم لم يكن له
 رجوع الى حقه بعد تركه اياه وكذلك اذا ترك بيته ورضى له منه لم يكن له
 رجوع اليها بعد تركه اياه فاما اذا لم يرضى بيته ولم يترك على اقامتها
 لحسنها او عذر منعها من الخروج كان له ان يرضى بها بعد ذلك لان تركه
 فاسته اياها لم يكن على وجه الاحتياط والرضا منه بذلك وانما كان على
 وجه العذر فكان له الرجوع الى حقه من البيته كما لو ترك من حقه شيئا على
 عتق رضاءه وكبره بغير كان له ان يرجع الى حقه فاحظه والله اعلم
 قال ومن ادعى في حقه حقه فادعه وحلف ثم وجد بيته على اقواله بالحق
 فانه يقضي له به انما قال ذلك فاستاه في المسئلة التي قبل هذه
 قال وادعى ان شر كان مفاوضا وغير ذلك فيقول احدهما لشر
 جعلت في المال الذي عمل فيه ما لم يكن عند من بعد المماسه او قبل ذلك
 فشرى بوجه فكل شرى به بالله ما جعل فيه شيئا ولا له فيه شرى وشرى له
 ان كان على علمه انما قال ذلك لان الشرى الذي ذكره جعل من عنده
 ما لم ياد على ما على شرى به مدعى لذلك جعلها بيته على ذلك والاطراف
 شرى به بالله ما الامر على ما يدعيه ولا يكون عليه شرى لان البيته على المدعى
 والشرى على المنكر فاما حلفه على العلم فلا يجوز له ان يملك ان يعلم كونه انرا

قال ومن ادعى سلفا او سلفا ردا به ونقد ونقد ردا به او السلفي لم يوانه
 ثم حازت القران الحقرا او الدابة لم يملك منها الا من فقور قد دفعه
 ولا بيته لها وان كان يقد السلفي من المراه بالله لغدر دفعه منه وماله
 عند من قبل ولا كبير وان كان لم يقد حلفا الزوج بالله ما اقتضت منها
 من ثمنه سببا لم يخذله له انما قال ذلك لانه اذا كان قد دفع السلفي فقور
 سبب المراه مع اقرار الزوج انه استرى لها او اخرى لها فصدقت عليه
 في اياها فادعته المراه او اخرى وان لم يقد لم يقبل قولها اياها لم يقبل
 بدفع الزوج ذلك الى من هو له فكان القول قوله مع حبيته عن المراه
 جعلت على اقوى اهلها بحسب سببها وجعلت البيته على جمعها سبب
 اندعوى والله اعلم مسئلة قال ومن ادعى في حقه حقه فادعه
 حقه وشرى كانه ان حاز الحق فهو بتراته فجابه فادعى انه شرى فانه
 حلف وبتر او ذلك مما يجوز من الناس اذا حاز الحق انما قال ذلك لان
 من الناس شر والجارى في غيرهم انهم يدفعون ذكر الحق والوثيقه به
 من عليه الحق عند دفعه ذلك الى صاحبه وادابا به الذي عليه الحق عليه
 مع حبيته للشرى الذي شرى به صاحبه الحق والوثيقه به وهو الذي
 الحق به فكان القول قوله مع حبيته انه قد ترك من الحق الراعي
 الحق بفسده ذلك مع ما ذكرناه من عرف الناس في قولهم انهم
 ان الذي عليه الحق سرق منه ذكر او ضاع منه ان هذا السرق او الضاع
 من الناس سرقه فادعوا الزوجه بان الذي عليه الحق من الحق ما يدعى
 الحق مع جواز السرقه والضاع فيه فهو الزوجه نفسه ذلك فادعوا

واليمين ان تردده ولا يحد له وان احب احذ نصف المني وحسن نصف
 الحاشية انما قال ان المتاع بالخير وما ذكره انه منقذ عنه مفروغ وقد جعل
 فعدا عليه بغير التنازل منه وان شئت ترك شيئا كذا ليجني عليه حصل له ان
 عقر او يفسد او ياحذر من الحنايه اذ ابدله ذلك وكذلك المتاع له ان تردده
 ستره ان السحق من يد من كبره انه خرج على خلاف غرضه ان غرضه كان فيه
 له ارضي اكثره وذلك كما لو وجد فيه عيبا كان له زده او استأجره لان الحيله
 في ذلك للمالك فذكر ان السحق من يد من كبره كان له زده ما نفي واخذ المني او
 المتاع او السحق من يد من كان الذي السحق من يد سببا للتبذير المني
 ان زده ما السحق من غرضه في البيع قائم وله ان يرجع بمقدار ما السحق من يد من
 المني عند ذلك انما او وجد عيبا مثله تسوا وقد ذكرناه في السويك
 واد من اسبب حقه من حرق واستهلكها برأ حلقا في العدة فالسحق على
 المتبذير انما قال ذلك ان المتبذير مدعا عليه لما ذكر صاحب الحاشية انما
 انما منكر لفاعل صاحب الحاشية المدعي على ما تدعيه وعلى المتبذير انما منكر
 والبيد على المدعي والمنع على المنكر مسله فان ومن كان من المدة
 على ليل فلما جلب الى المدة لحلف على المني والحلف هو مكانه ان الما عا
 دبره ان حمله الى المدة من بعد ضرا عليه ولو حار ذلك الحار من البلاد
 البعيدة والما حمل الى المدة من قرب منها من اعما واعراضها من الس
 فالحال عليه وسلم فالسحق على من يري هذا المني كازد حلتوا مفقده من
 الما ان قيل رسول الله وان كان يستر اقال وان كان يسوا كما من ان كان مملوك
 من يرب من المدة الى المني ومن كان المدة يبرئدع ونهيب ان حلف عت

في المني
 في المني

حادق اذا علم ما تواعده به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ومن زوج امرأه فدخله تراه من الصدق العاجل ومن الاجل الذي قد
 حل قبله قوله وما حل عليه بعد دخوله عليها فالتراء عليه والا عزم
 قال ان الدخول تراه من الصدق لعني المدة ان عرف الناس قد حرق عنه هو
 بتقديمه الصدق قبل الدخول بالمرأه هذا هو الغالب عند من يعرفون من هو
 حلقهم على عرفهم وعادتهم الحاربه منهم انما اختلفوا كما وجد حمل المتبايعين
 في النقد ان اختلفوا على عرف بلادهم وكذلك في الجملة والزيادة والتبذير وغير
 ذلك من الامور اذا وقع الخلاف من المتبايعين انه يرجع الى عرف بلد من الذي هما
 فيه فيكون القول قول مدعي العرف فيه دون من خرج عن العرف لان قوله
 نادى والنادية لا يحكم به لانه ليس هو اصل المعروف والسنة عند اهل
 المدة بتقديمه الصدق قبل الدخول وكذلك فعل على نراي كالب رضي الله عنه
 ذلك قدم صدق فاحمى عليها الاسلام قبل دخوله بها وكذلك امره صلى الله
 عليه وسلم حين قال انه انما في حكمه الحديث فاما اذا كان سلفا
 عرفهم بتقديمه الصدق قبل الدخول فادعي ذلك الزوج لم يعمل منه وكانت
 عليه البيه على ما تدعيه والما حلفت امرأه انه لم يعطها الصدق لم يكون
 ذلك لان قولها اقوى وقوله اذ عفا عنه خرج عن العرف الجاري في بلد وكذا
 اذا كان بلدا تقدم فيه بغير الصدق ويؤخر بعضه او يقدم بعض الناس ويؤخر
 بعضهم يرجع في ذلك الى ما عليه من حال البلد وعرف الناس فيه فحمل المدة
 عليه فعلى هذا قول مالك ان الدخول تراه من الصدق اذا كان قد حل قبل الدخول
 فاما اذا حل بعد الدخول فعليه البيه على الدفع انه معلوم ان ذلك كان عليه

وسئل عن رجل ان سخط على مفقار ما وهو زرع دينار على فو زملد واهل
 الجدة ومنهم من ان اكثر من ذلك وهو عشرة دنانير او ما تذا درهم
 او ما قد يكون انه خلف في قدر زرع دينار او ستة دراهم فلا يعلم قولا
 مسله قال وخلف النواه في الفاسد يخرج بالليل
 كانت من خرج بالنهار اما قال ذلك من قبل انه وحده من الرجال
 وثبتا فيما يلزمهما من الثمن فعليه ان يخلف عند التبر والخروج ثلثا ان
 كانت الخرج نهارا وان كان استر لها مسله قال ولا بأس ان
 لغد ان رجل منكم اما قال ذلك لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 انه قال ما وقتي الهرة عرضة فهو حرقه رواه محمد بن المنذر عن جابر عن
 انس بن مالك عليه وسلم في هذا الموضع عليه ان يترك نفسه البذلة والمهنة
 لما يدا من ماله فلم يمنع منه ولم يخر المديعي ان يخر ذلك اذا كان غير مسكوق
 وتروى القسمة بعد الرجوع ان يخر مسعود لما ان رضى الخبيثة اخذ في سب
 فاعلم دينار حتى سئل مسله وروى هشيم حدثنا جابر عن جابر عن محمد
 عن جابر بن زيد واثنى على ثوابه ان سخط على الرجل على نفسه وماله اذا
 حلقه وخرجه عن الجسد مسله مسله قال وخلف
 انصراني الخبيثة وكلف الله عن رجل اما قال ذلك ان يتردد
 الخائف ويسمع من ان كان حاديا من خارج موضع لعقمة واسر
 ان كان صرا ساد لقا السبعة وان كان يهودا فموا كسبته وان كان
 مسلما فموا السبعة وقوله كلف الله ما ان الثمن يولى الله تعالى او صفاه
 لا فهو ان سخط او غير المسلمين يغيرها وقد قال النبي صلى الله عليه وآله

من كان منكم حاديا فافقه في الله عز وجل او نصحت مسله
 قال وخلف عند صبرا لا يصور رسول الله صلى الله عليه وآله اما قال
 ذلك ان صبرا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له من الحرمه والعقمة
 ليست لغيرة والسخط لا لتسار عنده لتردد عن الحكر وتسوع الخلف ان كان
 عنده ولست كذلك سائر الثمن بركة له اقرب له لها حرمه صبرا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقد دارا النبي صلى الله عليه وآله وسلم من خلف عند صبرا عن جابر
 فليتبوا مقعده من النار فيلير رسول الله وان كان لسرا وان كان عنده
 من اراكت مسله قال وخلف في متساحدا المداير في ثلثي الثمن
 في الثمن او للعقمة دتر انصلاه اما قال ذلك خلة ان يتردد الخائف عن النبي
 على غير ذوق ولعنف ما حق اذا رعى عليه ان من شأن اهل الذمة من ان كان
 ان الخوف وتردد في الاوقات الشريفة والمواضع الممنوعة فلهذا
 من امر اهل الذمة فلهذا وجب ان يستألفوا في المواضع التي يخطون بها في وقت
 التي يسترفون بها وخاصة في الدماء واللعان ويكون ذلك في وقت الصلاة ان ذلك
 الوقت هو وقت اجتماع فيه الناس فعليه ان يتردد عن النبي صلى الله عليه وآله
 خيفة العقوبة وحيما من ثنائه وقد قال الله سبحانه خلستوصا من
 الصلاة فبقية ثمان بالله فاسمى استخلا فيهما بعد الصلاة مسله
 قال ومن كان يهتدي ربه ويقتضيه بخا عده فان كل واحد منهما
 وحيت عليه الثمن خلف على ما اوصى ومجده ولا خلف على ما اوصى عمره
 اما قال ذلك ان الخائف اما خلف على ما علمه من ماله كقول عمره في
 خلف كل واحد من السيد والعبد على ما افضاه وحده ان ذلك مقدر

بعوضه الذي بعامة حقا فحلفه عليه ك مسله واروا لها
 خلف الحالف بالله الذي له هو وفقره انما قال ذلك لان الصانع
 هو الله عز وجل وهو ان يحزن الله ويوحده وبقية غيره وبالله هو التوحيد
 لا غير ذلك من ذكر صفاته بها كثر فربما ان يعجز عن ذكر اسم الله عز
 وجل وانما به وحده دون غيره من غير ذكر صفاته والله اعلم
 قال ربع الدسار الذي حلف به عند الحنابلة في الاما قال ذلك ان
 في امر الحالف به بفتح مد التثنية في صياح وروح عليا في شياخه ربع دسار
 ان يرد في عشر من دسار المهر له ما نرى فيهم وحب الرضاة فيها وحده كل
 حوله من ماني فيهم يار كل حذر من عشر من دسار في المهره والله اعلم
 قال ومن حذر حلا حقا فان كان حلفه ما اسلفه سبيا وابا اخر حلف
 ما كثر عند من حلف ما كان كثر عند من حلف ما الذي في حلفه
 فان كان حلف حلف صاحب الحق انما قال ذلك لان الحلف كان على
 انما عليه حق للمدعي فحلفه فليس عليه ان حلف ما اسلفه ولكن حلف ما لك
 عند حق وما الذي ارعينه الا كل وفي الكتاب ما كان لك عند حق واسلفه
 كان عليها وانما هو ملك عند حقا لموار يكون كان له عند حق فحلفه
 ان السبع المدعى عليه عن الثمن حلف المدعي واسلف حقه نكول المدعى عليه
 مع حسنه مسله قال ومن كان لوئده عنده ما رفعت ولده
 وحال حده فحقها فهو قد انقضت عليه من امور سبها من حلف
 وعنده ما كان مفعلا ما هو لم حلف وان كان مكثرا حلف لان امر سلفه
 علم اليقين فلا يرد حلفه انما قال ما اذا كان يرد حلفه فاما ذكر من السبقه
 من مال الله ان الاربعة فربما في قوله وخشيته وما يرد

قال ربع الدسار الذي حلف به عند الحنابلة في الاما قال ذلك ان في امر الحالف به بفتح مد التثنية في صياح وروح عليا في شياخه ربع دسار ان يرد في عشر من دسار المهر له ما نرى فيهم وحب الرضاة فيها وحده كل حوله من ماني فيهم يار كل حذر من عشر من دسار في المهره والله اعلم قال ومن حذر حلا حقا فان كان حلفه ما اسلفه سبيا وابا اخر حلف ما كثر عند من حلف ما كان كثر عند من حلف ما الذي في حلفه فان كان حلف حلف صاحب الحق انما قال ذلك لان الحلف كان على انما عليه حق للمدعي فحلفه فليس عليه ان حلف ما اسلفه ولكن حلف ما لك عند حق وما الذي ارعينه الا كل وفي الكتاب ما كان لك عند حق واسلفه كان عليها وانما هو ملك عند حقا لموار يكون كان له عند حق فحلفه ان السبع المدعى عليه عن الثمن حلف المدعي واسلف حقه نكول المدعى عليه مع حسنه مسله قال ومن كان لوئده عنده ما رفعت ولده وحال حده فحقها فهو قد انقضت عليه من امور سبها من حلف وعنده ما كان مفعلا ما هو لم حلف وان كان مكثرا حلف لان امر سلفه علم اليقين فلا يرد حلفه انما قال ما اذا كان يرد حلفه فاما ذكر من السبقه من مال الله ان الاربعة فربما في قوله وخشيته وما يرد

فاذا انى اب ما الشبه قبل قوله وعلى ان ذلك من ما رايته اذا كان امر فقرا
 وان كان مكثرا كان كذا من ما رايته انما كان امر فقرا
 كذا ولا يعلم ان ذلك قد ان له عن نفسه انما كان كذا عند الحنابلة او شهد على
 ذلك فمكثر ذلك له وقوله ان يرد حلف اباه فهذا هو على وجه الكرامة
 الواجب ان استخلافه اباه فيما يورثه به ويختصه بذلك وانه معروفا لان
 يفعل يا بيه من اجل حقوق الاب على ان ما الواجب فله ذلك لانه لا فرق بين
 الحقوق او وجبت للاب ان كان له اخذها من كان ذلك اباه او غيره الا ان
 انه لو دأب ان كان له اخذها من غيره وسلك فمكثر انما حلفه في حق
 يكون عليه فاما الواجب عليه ان يحلفه حتى يخرج من حقه كما حلف في حقه
 والله اعلم مسله قال وحلف الناس في الاما في ما وحلفون
 في المسجد في اعين مواضع عند الناس انما قال ذلك لان حلفه في ما
 ان عيب لهم وانهم في مواضع من انهم ان كانوا اعين محققين وقال
 الله عز وجل فاخر ان يقومان مقامهما من الذين استخفوا عليهم الاولان فمهما
 بالله ان اد والى اعلم انهما يقومان مقامهما وتو يشبه ان يكون ذلك في
 قايما او بدل الاولين والى اعلم في مواضع حلف في المسجد في اعين مواضع
 قد كذا خايت تدع الحالف ان حلف على غير حق ان من سبيل هذا الدين
 ان تداع عما لا يجوز في المواضع والوفات المسترفة على ما ذكرناه
 مسله قال وان كان لقوم ربع دسار في حلفه واحد من حلفون
 عن عند الحنابلة انه يرد حلفه الفاعل قل من ربع دسار والحلف عند من
 ليس صلى الله عليه على ربع دسار فاعدا او الله دسار فاعدا على ما ساءت

مسألة قال وحلف الناس في المساجد والاما كان كلهم وحلف فيما روي عن ربيعة
 في مواضعه وحلف في مساجد العساق في ربيع دينار في امارات ذلك
 المساجد معتمده عند المسلمين في حلفهم على ما فيها وما روي عن ابي الحسن
 عن غير هؤلاء ان كان الحلف عليه سبيل له فمعه وهو ربيع دينار او بئس
 في امره فاما اول من ذلك فانهم حلفوا حيث كانوا من ذلك كسائر الحرمه واقدر
 في روى به وحلف عند الحنبل على اقل من ربيع دينار او بئس دراهم كذا كراه
 وحذروا الحلف في المساجد عن النبي صلى الله عليه وآله في المساجد
 ذلك في غير موضعين في موضعين في حاله قدر وحرمه في مسنده قال
 والحلف في المدنه من بعد اقامتها والعساق في امارات ذلك في الدنيا
 لها حرمه ليست لغيرها من اموال حرمه النفس اعظم من حرمه المار
 وقد غلبت اراما جعل الفساقه فيها حفظا لها وليست كذا في اموال
 فان الحلف في اموال المدنه وان بعد ذلك وكذا في عمل سكره وليست
 المقدرة في مساجد حلفها الحلف في الدنيا فلهذا روي في اموال فاما من غير
 حلفها فلا حلفون في اموال ذلك بغير الناس ونحوه ذلك الحلف في اموال
 في قلم وهذا بقوله احده مسنده قال ولا يحلف عند
 الحلف في امارات ذلك في موضع الحلف وكونه فيه ليس هو موضعها
 في حلف الناس عنده المنع كغيره من غير ومعرفة هو موعده ولا
 في حلف الناس عنده المنع كغيره من غير ومعرفة هو موعده ولا
 قال واما الحلف في اموال المدنه فقال الحلف في حرمه واما
 الباع بعينه فان الباع اعلى المستتر في اموال حلف على ما اورد

والا حلف قبل للمستتر اما ان اخذها قال واما ان حلف على ما قلت فان حلف
 في مواضعه امارات ذلك في كل واحد من الباع والمستتر مدعي ومدعى
 عليه فالمتناع مدعي لا يستحق السلعه بشئ ما والباع منكر ان يكون
 ذلك ومدعي الثمن هو اكثر من اقراره المستتر في الباع بالثمن لقوله
 بسببه ثم استخلف المستتر بعد ذلك وفتح اء من بينهما اما ان يستحق على
 يجوز له ذلك لخصوصه وذلك وروي الحنبل عن النبي صلى الله عليه وآله في حلفه عن
 ابن عباس عن عروة بن عبد الله عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا حلف السبع فانفق لها عارا ببيع او بئس كان وروي ابن عباس
 قال اخبرني السهمي بن عباس عن السهمي بن امية الفريسي عن عبد الملك بن عبد
 عن ابن عبد الله بن مسعود حديثه عن ابنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 اذا حلف المتبايعان استخلفا الباع ثم كان المتناع بالجبار ان شئ اخذوا
 تركه وعن كذا وشريح والسبع مثله وهذا قول حماد اهل العلم
 مسألة قال واما ان الباع بالسلعه فانفق قول المستتر وحلف ما
 ثم يكتفي من يعرف به كذا به يقول اخذت العبد دينار او درهم او ما اسمه
 وقد قيل ان ذلك بمنزلة ما لم يعرفه ان كان عربيا لم يفتقر السلعه فانفق
 فانفق قول المتناع وهذا هو الثاني اما قال ذلك المستتر اذا حضر
 السلعه من الباع عقد قول بسببه فكل قول قوله مع عينه لان
 الباع قد انتمه على مبالغ المنع تسليم السلعه اليه وقد ذكرنا مما
 نقد في ان القول قول من يدعي انه ثبته من المتناع مع حلفه وان
 انما جعلت على اقوى المتناع عين بسببها فلما قوي بسبب المستتر بعد

قال القول قوله مع منتهى قدره على البيع وكان على البائع ان يبيعه
 الزيادة على الباع الذي اقر به المستر لان الباع على المدعي والمنع على
 المنكر وبهذا المعنى ورد الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي ذكرناه وهو
 قول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان البيع قد اقر به او تنازل كان ذلك قبل
 الفسخ فهذا القول ملك وهو الباع في وجه قوله ايضا في الثاني
 وان كان المستر قد فسخ السلعة وبانها ما لم يفسخ بزيادة تتوقف او يدف
 فدين كل واحد من الباع والمستر لا يتوقف عليه في فسخ البيع مع بقاء السلعة
 على حالها لان كل واحد منهما يرجع ما له اليه من غير عيب وما اذا
 تغيرت احوال صوعه اليه صغيرا عما باعه لا اختلاف غرضه في ذلك وهذا
 القول هو المستر في ملكه لا واجب كذلك قالوا في القسم ان ملك
 المستر ذلك **مسألة** قال وقد قيل ان العبد اذا استر
 الرجل فمكده حينا لم يخلقا في الدين ومداوات العبد في الفاقورة العبد
 الى العمة ولا يأخذ منها في وجه هذا القول لقولنا في اختلافهما
 وقع في البيع ففسخ البيع بعد ان خلقا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يرجع الباع الى عمن البيع فمكده ان كان قايما والى العمة
 ان كان له مثل في الحقة كالعبد والمكدي او في عمة ان لم يتخل
 ملك في الحقة فقد رتب عليه وذلك كالعقود والحيوان لا يملك ذلك
 حكم الله كبره له فاستاده اذا كان عيبه باقيا وان رجع الى
 فيه البيع او الى مثله في الكيل والوزن وكذلك يجب ان يكون **مسألة**
 فيما ذكره ان الباع ان يبيعه والله اعلم **مسألة** وقد قيل ان من اراد
 ان يخلع اذا كان يبيعه اليه فله ان يبيعه اليه

قال القول قوله اذا تنازل اليه بغير نص او ابا قال ذلك من مواعيد بغير
 كذب في الاغلب ان يبيع قوله وقيل قول مدعي التثنية كما يعرفه
 الناس مع منتهى قدره يعرف الناس من حرج الباع اليه كما يرجع في التقدير اذا
 اختلف فيه اليه بغير نص او ابا في الحسنة اذا اختلف فيها **المكرن والمكرك**
 وكذلك المستر والبيع في ذلك وهذا يجب ان يكون على كل قول **مسألة**
 ان القول قوله مدعي التثنية ان مواعيد ان استر عيدا من مواعيد
 بدنه فهو حرج عن عرف الناس بقوله يتروك ولست بهذا قوله مقدر
 وقد جعله ان يعيد المكرن او المكرن او لست بالمتروك كما ذكرنا لان قول
 مدعي غير التثنية مما يعرفه الناس يتروك **مسألة** عار
 وان ادعى احدهما انه باع مقدر وقال الاخرين كره فان كان بها القول قوله
 وخلف وان لم يكن بها فالقول قول الباع مع منتهى قدره والبيع بالخيار **مسألة**
 ان يخلع او خلف ويتروك ابا قال ذلك لان الخلاف في اطلاق البيع في خلاف
 في مقداره لان باع السلعة بقول انا استر النبي صلى الله عليه وسلم والمستر
 تنكر ذلك وكذلك اذا اختلف في اطلاق الباع اقل من اجل المستر
 لخالفا وبما سئل ان كل واحد منهما مدعي بدينه عليه كما ذكرناه
 خلاصهما في صلح البيع فوجب ان يخالفا في خلاصهما في اطلاق كذا
 فان كان قد فسخ المستر في السلعة فالقول قوله مع منتهى قدره **مسألة**
 وانما ان الباع اياه وفي الاستحسان ايضا ان يخالفا وبما سئل
 في بدنه ويستوفى كما ذكرناه في خلاف **مسألة** المستر
مسألة قال ومن اراد ان يبيع مقبضا ثم جاءه ملكها فمكده

هذا الساج الذي ساع بالقد من الحنكه والثرث واللم وما السبهه مما
 التقديه مع السع كهمه الحرف وان المستر خلف ويرا وما كان من
 الدور والرمح ان يصير في الباب وما السبه ذلك وان الباع خلف واخذ حقه
 وان لم يلف خلف المتابع انما قال ذلك لما قلناه مما تقدم في المستر جعل
 في الاصل على اقوى المندرجين لتسبيه من المدي او المندرج عليه واذا كان كذلك
 وكان يحرف انما لم يحرف با اهرم يتقدم في السلعه انما السراها المستر
 مع عقد البيع ولا يبعونها في اصلها ساخر بقدره عن عقد البيع كان القول
 قول المستر مع منه لقوه لتسبيه ولا من قوله لشهر له عرف انما في البلد
 الذي هو فيه كما ترجع في كعبه بقدر هذه السلعه اذا اختلفا الى عرف
 البلد وكذلك في الجمله والسير اذا اختلفا فكذا يجب ان يرجع في هل
 رفع المصروف الى عرف الناس معه وهذا انما قاله ملك المدينه لان عرف
 انما كان حازا بذلك انهم يسترون الحنكه والثرث واللم في البلد
 لغره ذلك عندهم وشده حاجه هو اليه فاما اذا كان بلد المخرجه هو
 بالتقدم في العقد لم يكن القول قول المستر مع منه فاما ما كان من
 المتابع عا لرقمق والباب وان لم يصير الى ساع نقدا وتسبيه وان الفرق
 قول الباع مع منه انه لو يعض المصروف على المستر اليه ورفع ذلك اليه
 فان لم يلف الباع خلف المتابع انه قد دفع ذلك الى الباع وترك من
 المصروف يقول المندرج عليه عن المخرجه هو الباع مع منه المدي وهو
 المستر **مسله** قال ومن باع حايكا واستثنى ثلثه
 اعدق مع الباع استثنى حايكا وما لا المتابع لم يستثنى ذلك فله
 المستر ويصح الباع بله اعدق من ثلثه المال

انما انما الفنا جميعا فدمعته البيع كالعياش في هذه المسله انما
 فربما سحا ان الخلاف قد وقع بينهما في مقدار البيع لما اختلفا في المستر
 من النحل فان اختلفا على ثلثه من الاستثنا جاز ان ارضيه كما لو تراضيا في
 البيع على ثلث حاز اذا لم يفرغ من ثلثه او اجمعوا **مسله** قال
 واذا ابتاع الرجل المتابع بالدر اهرم ثلثا اختلفا في الوزن فان للبايع
 وزن تلك السلعه التي يتابع بها في ذلك البلد انما قال ذلك لما ذكرنا ان
 قول اقوى المندرجين تسبيا هو المقبول مع بينه لقوه لتسبيه على سبب
 حاجته ومدعى الوزن الذي يعرفه الناس في البلد الذي يعاقد اليه
 هو اقوى تسبيا من الاخر الذي يدعى خلافه لان العرف احد برجع اليه
 النقد والجمله والسيره غير ذلك وان اجمعوا واحد منهما خلافت
 نقدا لبلدنا فافا ونفا من كل واحد منهما مدعى ما لا يصل حقه ولا
 لشهرته العرف تصدق قوله **مسله** قال ومن تراضيا
 من مصر الى المدينه فله بالمدنيه بقدر مصلته انما قال ذلك لان النقد يكون
 حيا وتوقع عقد البيع والجاره فلهذا قال له تقدم مصر ان عقد الجاه
 بها وتوقع **مسله** قال ومن تراضيا من المدينه الى مصر فله
 لمصر نقدا لمدنيه وهذا لما ذكرناه ان عقد الاخرى وقع بالمدنيه
 فله نقدا لمدنيه كما يكون له نقد المدنيه اذا باع بها **مسله**
 قال ومن ابتاع عبدا او مسكنا لم يملك حيا لم يملك على
 واخذ حقه الا ان يفرغ منه من انما قال ذلك لان التفرغ وحده
 المستر عليه اليه على دفعه الى الباع وخروجه منه وعلى الباع

اللهم اني اكره قبضه من ثيبي على المدي واليمن على المنكر كما
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومن باع
 زائفا في السوق ونعاها قبل واعك الميثاق قبل ما بعث الله
 في نفاقه طيبس له الا الميثاق قبل ولو بشاة ثمنه اما ان كان
 يرجع في ذلك الى نقد الناقص في ذلك البلد وما جرى عرق فمعه في نقد
 السلعة المبيعة فكمالوا عليه ان يعرف انما يرجع اليه كما ذكرناه
 فليس بغير قول من يدعي نقدا لافاه وتردده ان يقر بانه على ما
 يدعيه والمثاق قبل الاكسرة والفاقه الراسخا في الزمان
 مسله قال ومن سلف في بيعه ففان الثبايع عند الاجل انما يفتك شعير الحانقا
 ونفاها الى انما قال ذلك لا يصح انما خلفا في الغرض من البيع
 فهو كخلا ففهما في الخس ومن اخلفا في الخس في النفا وتفا
 عند ملكه وان كان اجل السل قد حبل وان اخلفا في المقدار و
 اجل قد حبل في النفا ونفاها وكان القول قول البايع لقوله
 فان كان عندا فقد واخلفا في المقدار كما نفاها في خلا ففهما
 في نقد المبيع قبل قبض البايع في النفا ونفاها وذلك كله لما
 ذكرنا خلا ففهما في السلعة المبيعة عينها انما نفاها
 ونفاها في القول ونفاها في السلعة واحد اذا كان قبل القبض وقبل
 حبل الاجل وقال عبد الملك اذا اخلفا في المنكحة والسعة
 كان القول قول البايع مع نفسه عند حلول الاجل فان المنكحة والسعة
 بشر واحد عنده والبيع قول ملكه مع املاة الغرض ففهما وقول

بعد الخلف بخلف اذ كان مسله قال ومن ارسل رسولا
 باع غلاما له فاحلفا في ان ياتي به ففان المستر ان يبعه و
 فافهما نفاها فان با الرسول ان خلف عليه البيع ولم يقبل لصاحب الغلام
 انما خلفه وقال اني اعلم ان كل الرسول خلف عليه المستر على ان يبعه
 وكانت السلعة له ولا يفتك البيع انما قال ذلك ان الرسول خلفه
 كما بايع الذي نفي العقد ففان خلف عن فعله ولا خلف صاحب الغلام
 انه لم يكل العقد ولم يباثقه فوجب ان لا خلف هو على فعله لان الخائف
 انما خلف على فعله وقوله انه يفتك ترمي انما باع الرسول من الناس
 من المستر على ما نقوله لا يفتك انما يفتك من قبل البايع لان نقد البيع
 النفا وكل بالبيع حسب ففهم وجه قوله ففهمه ووجه قوله ان
 ان الرسول هو الذي نفي العقد المبيع وادام البيع من المستر وجب ان
 خلف المستر لان المستر قد ففوت نفسه با ما باع الرسول ففوله
 خلف في ان له ان خلف على ما نقوله لانه مباثق لعقد البيع ويكون القول قوله
 فوجب ان يحكم له بالشري على ما يدعي من النفا لانه قد اذبح له نكح
 الرسول البايع مع نفسه ولا نفاها في قوله ان الرسول ففهمه
 قال ان البايع هو ما لك لا عند ففان خلف عن ما يدعي من النفا
 الرسول لان النفا يعلم بالشري كما يعلمه انما شاهد النفا
 كونه ان خلف مع شاهد على حو له ولست بقد وان كان حو له
 حو له انما يعلم ذلك بخبر كما يعلم انما شاهد وعقد القول قوله
 مسله قال ومن باع زحيا بدينه ففان الرسول حو له

المنقول قد رعت فالقول قول لو كان ما لم يفارقه وكذلك الكلام
 كذا في رواية في الحاشية فان ذلك لا يستلزم ان يفارق البائع عند عقد
 البيع فلو اختلف انه لم يدفع اليه المبلغ فالقول قول البائع مع كونه
 وعلى المشتري ليقبضه على ذلك اليه فان اقر بما كان القول قول
 المشتري مع قبضه على دفعه ذلك البائع اذا كان عرف البلديات يدفع
 المبلغ تلك السلعة قبل ان يفارقا على ما ذكرناه فيما تقدم
 فان اذا اختلف المتكاريان فقال الكري الى المدينه وقال المشتري بل
 الى مكة فقد اختلف فيه فقبل ان كان لم يتركب فالقول قول الكري
 وعليه الممنوع ان يتركب فالقول قول المتكاري فان بلغا المدينه سبيل عرف
 كثر المدينه برحله عليه والقول قول المتكاريين واختلفا في الدابة
 ما اكثر تلك الى المدينه ولا شئ عليه وان اتفقا الى مكة ثم اختلفا في
 القري كلف المتكاري ما يكرى الى المدينه وقد قيل اذا اختلفا في
 المدينه بعد ان بلغا المدينه فالقول قول صاحب القهر الا ان يكون
 زمان الخابج انما قال ذلك لما ذكرناه في احوال المتبايعين السلعة
 لم يبعه عندها انهما اتفقا في مقدارها اختلفا في مقدارها
 او مقدار عينها في الجبل والوزن او غير ذلك الكري للممنوع
 منافع الامار كالبيع هو بيع رقاب الامان فمضى المدينه ما
 اكثر ان يتركبه فالقول قوله مع قبضه لقوه بسببه نقبضه الس
 الذي كثره كما يجوز القول قول المشتري فيما خصه فاما ما بقي من
 التساميه فانهما اتفقا في مقدارها ويخول القول قول المشتري

سنة

الكري مما قدر كذا اذا كان لئيبه ما قال مع قبضه فان لم يقبضه فالقول
 قول المشتري مع قبضه لما ذكرنا ان قول مدعي السببه او بالقبول مع قبضه
 لقوه بسببه وسهاده القرف له فاما اذا كان وقت الخابج لم يقبضه
 مدعيه متبافه دون ماله لان لا عليه في وقت الخابج انهم انما يكترون في
 فلا تقبل قول المشتري انه لم يتركب ذلك القول لقوه بسببه المشتري
 وسهاده القرف له وقد قيل اذا اختلفا وقد بلغا المدينه يكتري الى مكة
 فان كان الذي اعطاه كثر المدينه ما يظن على كذا صاحب القهر انه انما
 اكثري الى المدينه ولم يكره به المدينه وان كان الكري اكثر من كثر المدينه
 الكري الذي كان في فضل الكري في كلف المدينه انما ان اختلفا في مقدار
 ومضى بها الى مكة وجه هذا القول هو ان مقدار الكري فيه ذلك
 على قدر المتبافه وما اكثري من ذلك الناس انما يكون الكري على
 حسب متبافه القرف في القرب والبعد فاذا كان لشبه هو المشتري
 كان القول قوله في هذه المتبافه الى ذلك الى المدينه وان كان وقت الخابج
 لو ان يكون المدينه كما قال وقوه بسببه بمقدار الكري الى المدينه
 وكان له كثره لقوه بسببه لا يساء امتكري من المدينه هو على
 بقوله مسله قال فان اختلفا في الكري معار المدينه بعد
 وكذا وقال المشتري بعد او كذا وان كان الكري لم يبعد او لم يترك
 فالقول قول الكري مع قبضه من المشتري بالخيار ان يترك او لا يترك
 وان كان قد ابعد فالقول قوله انما فاشبهه وعليه الممنوع ان كان قد حمل
 وشاء بعض الكري او جلا ولم يقدح في القول قول المتكاري وعنده

التمسك به قد استعمل حوله واسمته على الكون ان ياتي بما لا يعرف وكذلك
 الحلقا في التمسك بالوزن والحواله او بفصل اليد ان يكون حوجه حسن
 حلقا من قرب للثبوت في حوجه كثير مونه كالحلقا في ذلك في بعض المذكر
 الاكثره وركوبه له فتمزله في بعض المستر في السلعه والهور قوله مع نفسه
 في مقدار الكون والمسافه اراتا لشبه ما يقو به انما المكتري له على ذلك
 كله ان يكون لم يعد في السيرة ما بهما في القار وسفاسكرا انه ليس في ذلك
 صدد على المكتري في التبع وذلك فتمزله ما لم يستعمل السلعه في يد المستعمل ك
 البها في القار وسفاسكرا وهذا هو السكتان من قول ملك والساسر الهور
 قول المستعمل بعد بعض السلعه وقول المكتري بعد بعض البائع الذي لا يبيع
 والمخير قد انما لهما على ذلك وكذلك لو تفقد المستعمل البائع الممن
 والمكتري للمكر الكون ثم احلفا في مسلفه كان القول قول البائع والمكر
 في ذلك اذا كان لشبه ما يقو به انما المستعمل والمكتري لهما على الكون
 وذلك اذا احلفا في الوزن والحواله المحرم فيه كالحلقا في مسافه العرف
 ومقدار الكون تجمع في ذلك في قد عي في التبعه منكمها ويكون الهور قوله مع
 نفسه فان لم يكن احدهما لا لشبه كان القول قول مدعي التبعه فان كان
 جميعا لهما لشبه رجع الى كوني المثل فيما قدر في قيمه السلعه اذ كان
 قد تغيرت اوقات بيعه المستعمل والله اعلم فان عبد الله والذي لا خد
 من ذلك ان الرجل اذا كان يدا به بعضا من احلفا في البلد فيلا يظلام
 البلد في الكون بقدا او بقدا وان المكتري حلف برضا للمتكات ك
 ليست بعد وان ليست فاحلف ويقيم من كما وان يطاع على العتد ك

الحلقا

واحلفا في البلد فكذلك وان كان الحلقا اسلفه في كوني مضمون واحلفا
 بغير ذلك ولم ينكأ ولا تخافا ونفا سفا فان كان حتى يضر سهران او نحو
 ذلك كان القول قول الكون فيما ادعى من البلدان وان لم يرحل في ذلك
 محال وان نكأ من منه ونقدته وبقا السيرة القريب او لم ينقدته واحلفا
 في المنزله المستير تخافا ونفا سفا وان القريب مثل الحزبه وبتعجيبه فاما
 اذا ابعد فليست بذلك تقرب فان كان قد سار جمل العرف في سنده الحلقا
 فالهور قول المكتري في بيعه حيث اقر له به المكتري ويقسم عنه ما يفتق
 ينكأ الى الذي اقربه من الكون في كونه الذي اقربه المكتري وكما الذي اقرق
 به الكون وكما ذلك من الذي يفتق فان كان نصفها دفع نصفها اقربه من
 الكون وفتق ما يفتق مما لم يفتق به الكون ولم يزل الكون حمله فما لا عاه
 وان كان قد احلفا الكون فالقول قول المكتري في العتد وفي الكون بعد
 الامان ان يكون في ايام الخلق وان الحاج الحلقا يكون على كونه
 قد زكوت وجهه ما قاله عبد الله واحلفا من ذلك وهو قوله الذي
 هو القياس وزا لا سكتان الذي ذكرناه وان حكم الكون في ذلك حكم
 البع اذا احلفا فيه بعد بعض السلعه وبعد بعض المنزله فله في ذلك
 اذا كان المكتري مضمونا الى اجل حكمه حكم السلم المضمون الى اجل
 اذا احلفا فيه اذا كان يمد طول الاجل فالهور قول البائع وهو
 المستعمل الله مع نفسه وان كان عند عقد السلم تخافا ونفا سفا والكون
 مثله سواء ان الكون مع متافع اذ كان الباع هو مع رفاها فاذ مع
 الخلاف في مع المتافع او بينهما حكمها حلقا في مع الخلاف في مع المتافع

وانما بها والله اعلم **مسألة** قال واذا انكارى الرجل ان
 يلد له ولدان في الكرى بعد النكاح والفقول قول المتكاري انما انكاره لقلب
 ان انكارى هو اقوى سببا بعضه ما اكتره واستيناه له فالقول هو
 مع منه كما يكون القول قول المستدرك مع منه في مبلغ النكر اذا انكر
 مع السلعة فاسببه ما قال من النكر **مسألة** قال ومن تكاثر
 الى بلد فلما قدم زعم انه لم يبقه فعلى المتكاري السند على الترفع الى
 قال ذلك ان المتكاري مدعى نفع الكرى الى المكري فعليه السند على ذلك
 والخطف المكري انه لم يدع اليه وكان له ذلك ان السند على المدعى والنكر
 على المتكاري كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسألة** قال
 ومن نكارى الى بلد ثم جاء بعد ذلك بقلب منه الكرى فان كان بعد قدومه
 بالنكر والنكر فانه يملك على ذلك ويكون له الكرى وان نكره من قبل
 او شي قد كان فملك المتكاري وكذلك كرى السوت والصناع وكرت
 النكر على نكره الجباة بقلب حقه او بعضا مما اذن بقلب ذلك
 فرائحه او قريانه كان ذلك عليه وان كان قد نكره لقلب الرجل بآله عده
 في انما انكاره اذا كلب المكري الكرى بعد قدومه بالمدعى **مسألة**
 اخبر الكرى اليها فعلى المكري السند على الترفع انه مدعى لذلك وليس
 بعه على المكري مع رد قوله من يجوز المده التي نكره انكار الكرى الى
 ما كلب فادرك الى قتلها كان القول قول المتكاري مع منه انه قد دفع
 اليه الكرى لا اكلب وانكر اصل مدعى الله في حديث المدعى
 يشهد له عرف الناس وعادتهم وعادتهم على هذا رجع في
 دفع الكرى الى عرف الناس فيه فادرك وجهه الى مدعى

اخبر ذلك خارجا عن عرف الناس فلا تقبل قوله واذا انكره عن العرف
 فادركه مع منه وكان على حاجته اليه على دفع ما ذكره من الكرى انما
 عرف بخلاف قول الاقوال **مسألة** قال فان قيل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم اليه
 على المدعى والمنكر على المتكاري فوجب له من هذا القول ان يكون على مدعى دفع
 الى المال **مسألة** انكرت كانت مدعى ذلك في حق كذا لانه مدعى حقه
 مما قد وجب عليه وعلى المتكاري النكر فلهذا الحديث ليس على المدعى
 كل مدعى انكرت ان مدعى على رجل انكرت على المدعى عليه فلهذا
 نكره كذلك اذا ادعى الوصاية قد ادعى على النكر بقبضه انه لا سنده عليه وان
 القول قوله فثبت له ما قلنا ان الاقوال على عمومها على انه يجب علينا السند
 العرف والرجوع اليه اذ هو اصل كماله الرجوع الى خبر فلما كان العرف
 اصلا يرجع اليه في بعض الاماكن ويصدق له قول مدعى الاشبه بالعرف من
 خبر سنده لقوله منكره لعرف وكذلك يجب ان يكون ذلك فيما ذكرناه
 من دفع الكرى واجرة الصانع وعين ذلك والله اعلم **مسألة** قال
 اذا اختلفا فيه والجمولة والتبذير **مسألة** قال فان كان
 صانعا حليا بدنان فلما فرغ من العمل عجلت بدنانه فليس له ان يكره العمل
 بذلك العمل فان كان شرا فلا مال الصانع لا يستحقه وان كان لا حلا كان
 اولي بالتمسك بالمتاع بيده فباخذ منه وان كان خافا فاحترضا اذا امرت
 لست بمتكاري انما قال ذلك لما ذكرنا ان اقوى السند بعضه هو من مدعى
 الة شبهه لما قوله في عرف الناس وعادتهم انكرت ذلك مما به رجع
 الى ذلك وكذلك رجع في اجرة العمل اذا اختلفا فيه **مسألة** قال
 الناس دون من هو **مسألة** قال عرفة الناس

ويكون القول قوله مع حبيته اذا العرف احل برجع اليه كما ذكرنا فان
يقول عن الامور خلاف الاخر وكان القول قوله لان صاحبه قد اذعن قولة
اصابعه عن امساك العين عن الامانة الغلب لا يسمعون من الامن على الحق
وقد قال الله عز وجل ولستم تعلمون اني قد اذعن قولة وان كان الحق عندك
اقول قول الاخر مع حبيته مع يقول صاحبه واسمي ما

لذكره من اقره وكذا اذا كان لشبه ما هو في
قالوا ان الله عز وجل قد اذعن قولة وان كان قولنا ان
الشيء لا يثبت ولا يجوز اقراره الا على نفسه وعليه يثبت ما في يده
وهو تصرف ميراث المستحق وكذا ان المراء تقر بالدين على وجه
وتمكنا ان نثبت صدق الى العرف حقيقة ان كانت وثبت الميراث كانت
انه وثبت الميراث ودعت الى اقرار برجع حقه فان شهد على
ذاته انه حله صاحبه الحق مع شاهد لم يخلف احد من ميراث
الذي اقرته من ذلك له اقر له به وانكر منه له انما قال ان اقرار
الجور في السب فلا نه انما اقر عليه ويلزمه شيئا لا يعلم ثبوته
فغير قوله وان قيل قوله اقراره لسان على عتوه غير صحيح وانما
يقول اقراره على نفسه اذ كان من قول اقراره عليه والى الله سبحانه
وهو كسب كل نفس الا على ما وعليه يثبت ما في يده انه قد اقر على
نفسه بقره كما لا يخفى في يده فليزيمه الله وحيث ان يعفيه ما اقر
له به انه يقول انت تسمى لثقت ميراثي وانا مستحق لثقتي واخي
يسمي لثقتي فليزيمه يعفيه ميراثي لثقتي ما في يده وهو تدبير جميع

ان شاء لو اقر به لا يحكمه انما يثبت ما في يده وكامل للمحقق له
جميع الميراث له فان قيل كيف يجوز ان يثبت ميراثه على نفسه
الميراث من غير ثبوت السب وانما اقراره ما لا على وجه ما اذا
لم يثبت ما ذكر لم يثبت المال لانه ما في يده قيل له ليس يمنع ان
ثبت المال وان لم يثبت السب الذي اقر به او قامت به الاستدلال بان
ان الرجل والميراث انما اذا شهدا على رجل انه لست في يده وانكر ذلك الرجل
المستهور عليه كان عليه غير المال ووجه دفع عليه وليس كل شيء
الستر في الذي كان اخذ به المال او ان ثبت فالجميع واجب وان لم يثبت
فالغدير غير واجب وانا كان هذا قول مخالف لما في المسئلة وقد ذكر
القول في الاقرار بالسب وكذلك يقول لو اقر رجل ان امراته احته
لجنت عليه ولم يثبت لثقتها فهو له بتوا كانت معروفة السب او
بجهوله فقد ثبت ثبوتها عليه وان لم يثبت لثقتها وان كان الميراث
مسلطاً بالسب وان قيل له ان كان الميراث للزوجة يكون نصيب
قبل قوله في الميراث ولم يثبت لثقتها قيل له وكذلك المال
لوقوعه فوجب ان يثبت له اخذ المال باقراره بالسب وان لم يثبت
السب وكذلك لو اقر العبد لست في يده ما في يده لصل قوله في الجميع
ولم يثبت دفع المال الى الميراث منه فعلى هذا ان السب يثبت وان لم
ثبت السب فان قيل لما كان الميراث للجميع فليزيمه دفع ساقته
الى الميراث دون اقراره المستحق اليه الميراث انكر ذلك المستر
لان السب معاوضه فكذلك ان يكون الاقرار بالسب عنه لا يحمي

مروت هو المقر وكذلك لا يورث المقر له السبب في قوله ما
 ذكرته عليك من قبل ان السبب والاقراء به لا يحق في المعاديات
 ان السبب يثبت وان لم يكن بينهما قرابة ولا يورث من موت قبل
 صاحبه فليثبت وجوب معاوضه ولا يعلق بينهما محاله والسبع قوله
 على الداوهه انه اخراج نفي عن ملك الباع باخراج نفي عن ملك
 المستر في بيع احدهما دون الآخر وكل واحد منهما موقوف بالآخر
 يجب قول الباع بعد تسليم موزيد اي ان المستحق عليه من كل الباع
 لا يكون المقتضى ولو فرضنا ما قاله في البيع للزمه ان لا يقبل قوله انها
 اخيه في وقوع الخمر عليه اذا كانت زوجته لان الخمر وشبهه متعلق
 بنوته لا بقوه فادركت لم يجب ان تثبت الخمر على قوله وان است
 بذلك عندك وان لم يثبت السبب فكذا لك ان يثبت وجوب الحاربه
 في السبب وان لم يثبت السبب ومخالفنا في هذه المسله وهو
 المتابع في الكلام عليه فاما الوجه فيه فانه يقول انه يدفع اليه نصف
 ما في يده قال انه يقول انت اخي لستحق مثل ما استحقه انا فلا يجب ان
 يفضل عليه في الميراث ما في الجواب ان المقر هو المقر له انا انما لزم من ان
 اعطيت ما يرد على حق الذي ارثته من ابي وليس عليك ان ادفع اليه من
 حق شيئا ولست ارا منعك عن ميراثك وجب على ان ادفع اليه من
 حق شيئا وهذه حجه صحيحه للمقر على المقر له فوجب لهذا ان يقبضه بثلث
 ما في يده وقد قالوا اذا اقر وصيه وانكر ذلك جوه انه يعطى بثلث ما في
 يده اذا كان الاقرار بثلث المال وما اقرار الولد بثلث ثلثه فان عليه ان

يرضى من فقد ان الدين قد رما اخذ من الميراث على ما قاله ملك ان عامر اشته
 فنصف الدين وان كانت زوجته فثلث الدين او ربعه من قبل ان الدين يرضى من
 حمله الحال قبل الميراث فعلى كل واحد ان يدفع من حصته من الميراث بما
 حصل الميراث الدين دون ما حصل غيره واجبه به ما ذكرنا ان الوارث المقر
 بالدين يقول لرب الدين لست اجدك غنى وكلمه من منعك من حقك
 حان لك ان تمنعني من حقك وتكلمني واذا اخرجك الله من عليه ان يعطيه
 ما حصه من الدين كلما في يده الا ان يقول الدين قبل الميراث ان ذلك احده
 الوارثه او يكون بحكمه فعليه دفع الثلث الى المقر له بالدين احد
 من الوارثه لا يترك مع الدين شيئا وانما يترك ما فضل عن الدين والله اعلم
 فان كان المقر من حوز سعادته حلف المقر له مع شهادته واستحق حقه
 لو وجب الحكم بالشاهد واليمين على ما ذكرناه وان كان ميراثا لم يرد
 لشهادته وان اقر له من حوز لشهادته ولا اقر له من اقرار السفیه في
 الجور عليه غنى جان على نفسه وماله والله اعلم فان قيل يجب ان
 يدفع المقر له الى المقر له وان كان مقر وف السبب على ما ذكرنا من
 المقر له وان لم يثبت السبب في قوله لست اجدك غنى على ما ذكرنا
 انما به القدر ما شيا في هذا والذي كان يقوله فهو حرام من ادركنا
 والذي اقول انما ان عليه ان يعطيه الحار معروف السبب كان او مجهول
 لان ذلك انما هو اقرار بالماله من غير ثبوت سبب فلا عطل من وجوب
 المقر له معروف السبب او مجهول ولو فرضنا ذلك لزمه ان لا يترك
 نوجه المقر انما اخيه اذا كان معروفه السبب وهو موقوف بهذا

عن وكذا من حرمه الولد الحادث فلهذا التمس فلذلك لم يكن للعازة الولد
 الحادث فلهذا التمس ولقوله لا يولد عليه اذا كان له لست مني وقد استبرأها
 فلهذا قال قوله مقبول اذا قال قد استبرأنا فلما ثبت باعها فذلك قبل قوله
 لا يولد لست مني لانه موطن على ما نقوله والقول قول المولى
 مع كونه لانه رغبه وقوله فلما استبرأنا ذكرناه مسله قال ومن ادعى
 عبد الحصة قد مره من الدار فقال الرجل انه ولدي فان كانت ارضا قد رخصها
 فان رخصه وان لم يرض رخصها ولا كان بها لم يكتسب به فان رخصه فان رخصه
 عند موته وساعده المدعى عليه فلهذا ذكرنا لهما وبنحوه انما قال ذلك لما
 قلنا ان كل من ادعى ولدا على كذبه محاله وهو ان يكون اكثر من المدعى او
 يكون كاذبا في الغلب لا يقبل دعواه ولم يرض منه لست المقتر به من ذلك ان يقر
 بغيره فلا يرد دعواه من رخص ليرخصها المدعى بذلك محاله فهذا
 الغلب انه كاذب واذا كان كذلك لم يرضه الاقرار فاما اذا كان يشبه
 يكون كما قال ولا يعرف كذبه محاله او في الغلب قبل اقراره وثبت
 لست المقتر به لم يرض قوله بعد ذلك في اسفاكه وكذلك لو صدقه على
 ذلك المقتر به لم يرض لست الشك اذا ثبت لقوله به حق له عمر وحمل فلا يجوز ان
 يرض عنه على رغبه ان ذلك اسفاكه حق وقد وجد الله تعالى
 قال وادعى الرجل حمارا به حاملا فقلد من ادعى الولد ورغبه ان منه فاركا
 موثرا عليه وان كان له نفي له فلا ارض ذلك انما قال ذلك لانه اذا
 كان معشرا فانه تريد احوال حق غيره لغتر به لا يوجب ولا يقبل قوله
 فاما اذا كان موثرا قبل قوله لانه خرج فلما لم يرض من يدعيه

مس

باه فلا ضرر عليه في ذلك واجتنب ان يملكها فعمال ان قوله في الولد
 فعل وان كان معشرا وان التمس الحق به وتبعه التابع فمن الولد ربه
 دونه ووجه هذا القول ما ذكرناه من وكذا حرمه التمس قبل قوله موثرا
 كان او معشرا مسله قال ومن كلب منه دونه ربه فانه يستحق
 لست كنهه فقال هو من كلبه اخر مقال فقل ذلك ثم قامت المرأة عليه
 فقال انما قلته بخبا منهما فذلك له ولا يرضي لها على هذا الوجه وقد كلب السلطان
 العبد او امه من الرجل فقوله هو مدبر وقد ولدت له امه من محافه انما اخذ
 ذلك منه فليست عليه شيء ولست من هذا سهاره انما قال ذلك لان اقراره
 لغتره على هذا الوجه انما هو ليدفع الغر عن نفسه من تريدة لانه ان ادعى
 الاقرار له وهو لغتره اقرارا لمضكر ان ذلك غتر له لانه لم يكن منه
 على وجه الاختلاف ما عرف من حاله وكذلك هذا المقتر لغتره اذا اراد ان
 كلب او غتر من كلب ذلك منه فمن شغل عليه ربه مسله قال
 ومن اقره مرانه بدن فعليه المخرج ما لست به انما قال ذلك لان اقراره بالدين
 متعلق بدينه وكل من يوافق له من ادعى خروجه منه فان قوله غير مقبول
 ان يقر بدينه على ذلك وكل من اقر بدينه يرضه على وجه الامانة فذكر المروج
 منه فالقول قوله مع كلبه اذا ذكرناه قد رده الى حاجته او خالفه فلهذا
 وقد بناء عما سبق مسله قال ومن يرضيها في زوجها
 شيئا يو كاله اوباع لها واستبرأها فالقول قوله في ذلك مع كلبه اذا راعا
 انه دفعه اليها انما قال ذلك ما ذكرناه وهو ان هذه الاما
 يرضه لانه رغبه فالقول قوله مع كلبه في دفع ذلك الى امراته
 مسله قال ومن اقر في ذلك رجل معاد ان ايا اسلمن ما به رسا

وقلت له عذره وقد قلنا لا ب وان كان ذلك قد كان فهو صدق وان
 كان حذرا فقلبه السند وقد قيل انه غفر ذلك كله ٢٢٢ ان ياتي بالسند وهو
 هذا السند وجه قوله ان قوله يقبل فما ذكر من دفع ذلك فلا نه ليقع
 الاقرار بالمابه وانما ذكر ذلك على وجه الحمد لمن كان فعله ذلك به ولم يصد
 حوزة عترة العترة ووجه القول الاقر فلا نه قد اقر بالمابه وانما
 خروج من تسعين فلا يقبل قوله لغتر منه ان كل من اقر بشيء زمنه كرادعا
 خروج منه لم يقبل قوله لغتر منه ٢٢٣ مسألة قال ومن اقر لرجل
 بما عليه وفاد دفعته اليه ثم ما اخرج منه بالسند وانما يقبل ما ذكر عليه
 وله في المسألة ٢٢٤ انما قال ذلك لما ذكرنا ان من اقر بشيء زمنه
 لم اعد اخرج منه لم يقبل ذلك منه لغتر منه واذا اقر ليس هو امانته
 دون زمنه قبل قوله اذا قال دفعته الي من امنه وذلك كما ان الودعه
 والشرطه وسهله ذلك ٢٢٥ مسألة قال ومن اقر لرجل
 بدين وانكر او حلف او دعيه او عان به فذلك له وعليه المهر ٢٢٦ انما
 ذلك لان الذي يدينه الشئ قد اقر لصاحبه بملكه وانما فيه خفا وهو قوله
 انه زمنه فلا يقبل قوله على زب الشئ لغتر منه والقول قول صاحبه انه ودينه
 وعان به مع نفسه انه منكر لما ادعاه الاقرانه زمنه ٢٢٧ مسألة قال
 ومن اقر رجلا بدين او ماله او ماله حواه الله حقا ما اقر به معروفه فله
 حصة ماله فانما هو حذرا وحواه الله حقا ما اقر به معروفه فله
 نصيبه من الدين حذرا وحواه الله حقا ما اقر به معروفه فله
 انما قال ذلك لما ذكرناه ان هذا لم يقدر بقوله الاقرانه حذرا فله نصيبه
 والادعاء ٢٢٨ يلزمه حكم الاقرار

الا ان يكون ذلك عند ما صرنا مكانه فله عه ادا ذلك عند المسألة
 ان ذلك على وجه الاقرار منه ٢٢٩ مسألة قال ومن اقر بدين
 لرجل فتناع له زمنه ولا يبينه له قال لوزنه لم يقبل ما نعلمه زمنه هذا
 المتناع ولا يعلم ذلك عليه ما اذ يجب له انما قال ذلك لان الشئ يدينه المتناع
 قد اقر بان ملكه لغتره وانما انه زمنه عنده فلا يقبل قوله لغتر منه
 وعلى ما لك الشئ ان لحلف ما هو زمنه عنده ان كان باقيا او كلف وزمنه
 ان كان قد مات ايهما اظهر ان زمنه صدق للرجل فعليه السند ٢٣٠
 المدعا عليه منكر فقلبه المصون ٢٣١ مسألة قال ومن كلف منه
 منزل يكون فقال هو زمني حتى استشير بها امرأتها وكلفتها اياه
 المنزل بهذه الشهادة فلا ينقض ذلك الا ان يكون حاشا او يكون لها على
 هبته او حد فنه شهود وكذا لو كانت الشئ صغرى فلا تنقض ٢٣٢
 ذلك له انما قال ذلك لما ذكرناه ان هذا القول منه الشئ على وجه الاقرار
 بالسند وانما اراد به ان له حكم او زمنه يقبل منه عليه هذا معروف
 الناس انهم يفعلونه وذلك يكون منهم على وجه المليك والاقراء
 لا ولا دهم او لمن ذكروا ذلك واحافوا اليه فجزى بقدر اقرار المحدث
 ان ذلك عترة زمنه انه لم يقصد به وسوا كان ولده حقا او كسرا اذ لم
 يحث ذلك في حياته اعلى حياه الاب ان ذلك كان قوله حقيقة له والله
 اعلم ٢٣٣ مسألة قال ومن اقر بدين فله مائة من ماله فله مائة
 فادعاه التوليح فليس له عليه انما قال ذلك لان اقراره بدينه قد اقر به
 بدينه فلا يملك منه ان ذلك كان غير صحيحه انه قد يدينه لاسفاه ما قد

ربه وعلق بقلبه من اثاره ^{مسئله} قال ومن عتق ربه
 عتق ربه ^{مسئله} قال ومن عتق ربه عتق ربه ويقول الكاتب انما
 عتقها وخرجها فليشترها ^{مسئله} قال ان ياتي بشيعة يشاهد شهادته
 فيكون له ربه في انما قال انه باخذ ربه اذا اتى بشيعة من ربه فان
 كان عتقها بعد ان دانت سرقته بعد ان يقع فممنها فليحوان ان يكون الامور
 شهادته وشهادته لسبقه الذي له في البلد الذي ذكرناه سرقته منه
 على عتق ربه ليصل الى حقه ويكون الذي اخذها من ربه انما اخذها
 في كونه قد اخذها منها وهو القصة وقد قال المالك ان اخذها
 بعد ارجاع القصة وان عتق ربه فله ان يرد ربه الى ربه اخذها
 في بعد ان يسمع الشكارة عند الحاكم ان ربه سرقته منه صفها كذا
 وكذا لادابه التي اعترفها بخرج القصة ويدفع اليه لذهبها ان
 لشهاده فليشهدوا على عتقها ان كانت هي والاردها واحد القصة
 وهذا القول كانه يشبه من قبله لو يتوهم المذبح اخذها من عتق ربه
 بقوله على حقه الدابة صر ذلكا لئلا يتر ولا رعا من ليس لها من ذلك
 وانما هو المهر بقتل ربه بقوله على دعواه ولدخل عتقها ذلك
 صر ^{مسئله} قال ولو اعترف رجل ربه وقامت له سنة فقال
 اسرنت منك او نعتك فيسكن ويقول انا اذهب بها حتى اقبل البينة
 فليشتر ذلك له ويخلف الله ما باع به وعقب وباخذ ربه انما قال ذلك
 ان المعترف قد استحق الدابة ورجعت له بالبينة التي شهدت له وليشتر قبل
 فور من حيث يدانه استراها او وهبه له لئلا يتر من ربه على ذلك

حلف صاحبها انه ما باعها له ولا ولهاها منه ان السنة على المذبح
 على المذبح كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{مسئله} قال
 واذا ادعت الجارية الحرة وسهرت بها غيب موضع ذكره وان كانت شهوة
 او شهارة عتقها كعه اقرب عند سيدها ان كان ما سهرت ومنع من مبيعات
 وان لم يكن ما سهرت انما امره وضرب لها اجل شهر في سهرت واخذ عليها
 حبل والعبد انما يوزن عليه حبل ويوزن عليه سنة كما قلت ان وار لم يتر
 شهاده ولا تكا هو ليرى حبله وليرى يخدمه ما حبله فان اتى قبل مبيعاتها
 فله ان يخدم حبله وطا سنة كما قلت فانه يمكن من الخروج فان شهادته ان
 ان ذلك يخرج لسيدة في السحر ويوزن من قوت ربه فمما عتق وكما خلا فممن
 فان خرج علمات سنة واقضا اجله واجل بعده ولم يات لتسريه على دعواه بعد
 شهادته فانه اذا اعذر اليها في الاجل قضى عليه وكذلك الرجل على السنة
 مضرب له اهل الجال وذلك لحلف من الرجل العاطم فذلك نراد والملا والكلور
 فذلك يقضي عليه انما قال ان الجارية والعبد مكنان من اقامه السنة
 اذا ارعيا الحرة وابا لشهاده على دعواه بها من شهاده عتقها حقه
 او شماع ممن يذخر ذلك فليحوان ان يكون له على ما قاله وما حيد سبب الحرة
 فواجب ان يحميها من ذلك لانه يترحق الله عتقها من الحرة وسق
 حقهما في انفسهما وتصر فيهما في الحرة فادخل حركتهما من
 اقامه الشهادته وكلاهما وضرب لهما في ذلكا على حسب ما سق
 الحاكم من ذلك وعلى حسب ما عتق من صدق قولهما فان لم يكن لهما
 شهاده من شهاده وه شماع لم يحميها من ذلكا على حركتهما وكذلك
 اذا ارعيا ان سيدهما لهما حيايت لهما شهاده من شهاده وان
 كان

بعد سديهما انه لم ينفقهما وارلر في لهما ذلك لم ينفقهما انه لو
 حمله على قوله ما ينفق لهما به لا ينفق لهما به العبيد ولما شأ
 في قوله ما ينفق لهما به وخذلك لهما به اذا ارعت على زوجها ان ينفق لهما
 حمله على قوله ما ينفق لهما به من ينفق لهما به وقد ينفق لهما به
 من ينفق لهما به غير لهما به مما ارعيا من سها به او علق منعهما
 من ينفق لهما به او ادبهما لهما به من ذلك وبنز ما خدعه تنبذ لهما
 من ينفق لهما به من ينفق لهما به قد فعلا ما ينفق لهما به فوجب
 منه ذلك مسله فقال واذا ارعت الجارية الحرة وتثبت
 بلادها وعملها فان كان ما ارعت تنبذ له وجه كذب الوالي بامرها حتى
 يستقر ذلك والنفقة والنوم في ذلك على المستركة ولا مرد على النابح
 قوله فان ينفق لهما فان ردت على النابح ولم ينفق لهما شي مما انفق المستركة
 فان ثبت بلادها بعد ولم ينفق لهما شي مما انفق المستركة بطلت
 دعواها وان رعت عن قولها بطلت دعواها ان الخاف به قال وان
 الفتر وترجع اليه على ما اذا خرجت حرة بالنفقة التي انفق عليها
 بالنسبة امرها ان النافق ان الوالي يكتف بامرها حتى يسير ذلك
 فلو اراد ان ينفق لهما حرة كما قالت ولها على ذلك منه وليس يجوز منعها من
 ثلث ذلك في ثبوتها لغيره عز وجل وحقا لهما كما ذكرنا في قوله
 ان النفقة والنوم على المستركة فلا ملكه حتى ينكحها غير ذلك وما
 انفق على ملكه لم يرجع به على غفره وهو تابع وعز ذلك انما انكسفه
 انما يرجع على النابح بالنسبة وانما يرجع عليه بالنفقة به انفق على النابح

وان رعت بلادها بعد ولم ينفق لهما شي مما انفق المستركة بطلت
 دعواها وان رعت عن قولها بطلت دعواها ان الخاف به قال وان
 الفتر وترجع اليه على ما اذا خرجت حرة بالنفقة التي انفق عليها
 بالنسبة امرها ان النافق ان الوالي يكتف بامرها حتى يسير ذلك
 فلو اراد ان ينفق لهما حرة كما قالت ولها على ذلك منه وليس يجوز منعها من
 ثلث ذلك في ثبوتها لغيره عز وجل وحقا لهما كما ذكرنا في قوله
 ان النفقة والنوم على المستركة فلا ملكه حتى ينكحها غير ذلك وما
 انفق على ملكه لم يرجع به على غفره وهو تابع وعز ذلك انما انكسفه
 انما يرجع على النابح بالنسبة وانما يرجع عليه بالنفقة به انفق على النابح

مسله قال ومن دفع الى رجل ذهبا في حرقه لخصه يهودي مما ارعده مثل الذي
 استلني وقضها لمراد عا بعد ذلك ان لم ينفق لهما الا حسن او وجدها كالحسن
 فلا حول له ولكن خلف الذي دفعها لخصه كانت كما حدسك وبنز ما خدعه تنبذ لهما
 ذلك ان المدفوع اليه قد صدق الدافع على ما قاله وقبل قوله فلزمه
 ذلك وان ينفق لهما بعد ذلك ان يقول انما على حلال وما علق له في النافق
 على ذلك ولو كان ينفق لهما قبل ان ينفق لهما في موضع لخصه السهم في رعاها
 على حلال ما ذكره مسله قال وان قال له ان ينفق لهما فان انكرت
 ثبنا ابدلت ذلك لقول قول الذي دفعته اليه مع منه ولم ينفق لهما
 بالله ما اعكاه الا حيا دار في عامه وقد قال انه كلف الله ما اعكاه الا
 حيا واولا يحب النساء انما قال ذلك في الدافع في هذا قد اتفق المدفوع
 اليه على ما نقوله من الجوده والعدا فانقول قوله مع منه انه ما
 اعكاه الا حيا دار وقوله ولم ينفق لهما ان كلف الله عز وجل ما اعكاه الا
 حيا دار يرجع الى المسله انه ولو كان المدفوع اليه قد صدق الدافع قد
 اتفق على ذلك في القول قول الدافع مع منه وفي هذه المسله
 القول قول المدفوع اليه مع منه انه يقول الدافع له ان ينفق لهما

من البتة فوجب عليه تسببه وقوه امره لهذه العلة فان نكل
 خلقت المراه من اسبها قد قوي وهو امتناع الزوج من المهر فوجب
 رخصها مع تسبها وكل من اقام السنه ان المتناع له فانه يحكم له بذلك
 من البيه قوله من المهر فوجب له ولطفه انه لم يستمره لا متراته ان اذ عظمه
 وكذلك حكم اهل القراه واهل الزوج ان ما ناهيه بعد وقت
 التلقا وبعد اطلاق النساء لانهما بقوا من مقامهما في المهرات
 وحكم الوارث في حكم الموروث في حقوق الاموال فوجب ان يكون حكمهما
 كذلك ان القول قول مدعي الاستبانه معهما مع نفسه كما يكون ذلك لمصر
 عنه وقوله ما احدثت المراه فوجب زوجها مثل البيع وعنه من
 العمل فانها مشتركة فيه فلا بد وان كان واحد منهما قد ثبت له حق في
 المهر الذي هو بينهما فوجب ان يكون واحد منهما حقه من ذلك على
 نفسه فله العمل وقيمه الشيء المعمول فيه يعتبر كماله ان يشترط على
 حسب ذلك وقوله ان احدثت والتوز من متناع المراه وفرش البت
 لها فان هذا كله في الغلب مما يكون للمراه فوجب ان يكون لها ذلك مع تسبها
 قال وما استمر الزوج من متناع المراه فهو له ان يقيم بيته انما رخصه اليه
 فله لشره لها واليه منه كذا انما وال ذلك ان ما استمره الرجل هو
 انه قد علم ان المهر في القاهر قد وقع له بالشرع سواء كان ذلك من
 متناع المراه او الرجل ان يقيم المراه بيته ان الشرع كان لها وانما
 دفع الله له ذلك وان لم يرض بها بيته حلف هو انها لا تدفع اليه فبنته
 انما تدفعه وهو مختار في بيته على المدعي ان يرضى على المذكور كما مال
 رسول الله الله عاتيه وسلم له

قال وسفك الرجل الذي ياتي به المراه فهو لها اذا اطلقها منه ما اراد
 انه قد علم ان ذلك ملحقا به في ان حباته في الروح
 قال واذا ادعت امرأه ان ولد منها بنت خلقت السنه على مائة النشاء والسنه
 الحزله اليه وما اعطاها سبدها من الحلي والبيات فهو لها وما كان من
 متناع البنت فمثل الفرس والحلي والنفاء والسباب ان على مهرها فتنولها
 انما حال ذلك ان امرأه ليس لها ماله مستقر على ما في يدها كما سفت ان
 ملك الحزله على ملكها فله ان يقول ان الولد ان ذلك له وان كان يشبه
 متناع النشاء ان حكم يدها وملكها بحكم يدها وملكها فاما ما
 كان من السباب التي لا يستها او ما من بيها مما لا بد لها منه فهو لها ان ذلك
 انما غلب لها ان يدها منه وليس يجوز لستدعانها من غير ما سلكها الصلح
 موباب وفرش يعلم ان ذلك لها بقوه تسبها فيما دعيه
 قال ومن جحد حلاما لا فاقول له في السر ودعا الى الصلح اطلقها
 تشهد انه انما صالحه لتقر في العلانية ثم يقوم على حقه كصالحه
 العلانية والشهد عليه فلما في عما حاصمه فالصلح جائز الا ان يرضى
 لشهادته او علم على احد الحق او اقربى ان يرضى انما قال ذلك
 الصلح قد مضى وقع من رب الحق انما هو فلا يعمل قوله انه انما صالحه
 لتقر له في العلانية لا لو قبلت من منه لما شا احدان بكل ما لم يرض
 من صلح ومع وغير ذلك من العقور لا فعل ذلك والصلح فهو فعل محرم
 انا كان على ما انزل الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 بعد ان اوجه به قوله ان صلحها انما كان لتقر له في الكافر كان صلحها
 فان على وجه الاما صهرار الاما صهرار

مسألة قال ومن حاله خلاصه بر ادعاء عليه بمنزلة لا حرجه الا حجة
والعلم به ولو لم يرد ذلك له من انما قال ذلك لما قلنا ان العلم فقل هو منده
التي وردت في الكتاب لم يكن له ان يرجع عنه اذا كان غير مكلف الكتاب
بالسنة ووردت في له كعقد السبع والجاره ولا يترقب قوله في انه
لا يترقبه التمسك به انه قد ترك بعضه على وجه الصلح فليست له ان
توقع عودت مسأله قال ومن ادعاء على رجل ما شئ دينار
في آخر اقرار يكون له الاما به وذكر في كتاب رخصه فصالحه على
انه من الاما به ثم وجد كتاب رخصه فانه يقرم له بقبه بقبه
انما قال ذلك في هذا الخبر الصلح وانما توجه الى ذلك ذهاب حجه
وتعود على الخوف فلما وجدته كان له ان يرجع الى اصل حقه انه لم يترك
توكيد على كيد لنفسه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا
على ما لا امرى يستل الا على كيد لنفسه مسأله قال
ومن عاب لشهوده على حق وكلية فحده الذي هو عليه فدعاه الى الصلح
فاشهد في التمسك الى انما اصابه في حوده اياها واذا حضر شهود في
الصلح فاحضر ولا تنفعه القيام بسهوده ولو شأ من عمل حتى تقدموا
اعمالا ذلك انه لم يدع الى الصلح بتروره لو شأ حتى تقدم سهود
فاخذ حقه بملك فلما اثار الصلح وتبين موضحه لم يكن له الرجوع
عنه كما ليس له الرجوع عن عقود الساعات والجارات وعش ذلك
قال ومن حاله رخصه على رخصه كانت له عليه على دفع اليه خمسة
في الشهر استمر على الدافع لم يسلم على صاحب الحق من ان السنة عمر
فلا تنفعه ذلك السر

انما قال ذلك لان هذا صلح على خلاف ما امر به وهو كما لا يخفى من لمن
على الدافع مني السخطه صاحب الحق اذا ارش له سنة من عقد احدهما
على ان يرضى على المدعى عليه وهو سنة على المدعى في حكمهما على جازم
قال عمر بن الخطاب الصلح جائز بين المسلمين اجمالا اطلاقا او جزئيا
حلا او وقارا النبي صلى الله عليه وسلم كل سرى ليس في ضمان الله عز وجل
فهو كماله مسأله قال ومن حاله امره على من كان في
وترك ما له وعرضه عليه في ان كانت القروض يتروك فلا يباين
ذلك انما قال ذلك لان الحيل في هذا الموضع هو ضمنه السبع
الجزء نترك شيئا واخذ بدها وانما كان ذلك كله معروفا طاروا
كان كجوه لم يكن في انهما معاوضة على سرى محصور ذلك على طاروا
مسأله قال ومن اعترف في يده بعين وانما حبه البدن
استراه سنة فانكر فصالحه عن دينارين كتبهما عليه من عمر الدين
صالحه انه قال ان وجدت صاحب اثنين اعكسك فقد وجد ذلك
عليه الدين انوارا استخلافه فليست له عليه ان يكون وضع ذلك
في كتابه انما قال ذلك لان المدعى يدعى حلا ومات في حكمهما
عليه فلا يقبل قوله وهذا اذا كان لهما صلح مكتوب لان الكتاب
يكتب لترجع اليها وتجي بها على من ادعا حلا فاما ما اذا لم
لكن لهما كتاب حله كان عليه التمسك به منكر وعلى امر السنة
مدعى ويحتمل ان يكون ذلك لان الصلح وقع على انكار فليكن المدعى
على المدعى عليه فهو انما اعكاه المدعى عنه شيئا لم يرد دعواه فوجب عليه

لم يسمي لانه قد قلع زرعه من الارض غير متعدي فله زرع كالواحد
 المسوي في الشب واليدين واليدين زرع لانه ليس بعاصب وكذلك
 الزرع لسيده فاما ان كان عاصبا فلامستحق ان يقطع زرع ان شئت اذا جاز
 وقت الزرع او حرقه لزرعه وان شئت تركه واحدا لخرى كما انه لا حرمه
 تولد الواحد على وجه العصب مسله قال ومن عجز ان يضا
 وعجز فيهما وخرج الى ارض اخرى فارد هذه رجل اخر فان كانت حرة
 وذهب عثرهما وساويا الى اكله اكره له ذلك لانه اذا
 خرجت وعادت الى ما كانت عليه من الارض رجعت الى ما كانت عليه من
 الخواص لا طر فكانت لغير عثرها ثانيا لانه اذا حازا ولي بها مرابطا فحازه
 وادارت العماره عادت الى ما كانت عليه في الاصل وذلك لانه الصيد
 اذا خرج عن يد من يملكه فانقلبت وعاد الى ما كان عليه من التوحش فهو لمن
 عماره دون اوله لانه قد عاد الى ما كان عليه في الاصل من الارض فحازه وقد
 ذكرنا هذه المسله قبل هذا الموضع مسله قال ومن زرع
 ارضا ثلثا فلع زرع ارضه ان الزرع وان كان غثا لانه فله الفرك
 وان كان غرضا فلع عثره ان ارضه ان الزرع على الله عليه وسلم
 قال من احب ارضه عليه وسلم ليس له وليس له ولا حق فليس للفاحش حق
 ارضه معصوب فقدر زرع والامر في ذلك ان يرب الا ارضه ان شئت
 فلع زرع وزرع هو ان كان وقت الزرع ان ارضه وارضه والاسفاه
 فاما من عاصب المتعدي فاما اذا كان في عثره وقت الزرع فقد مال ملك
 له ان يلقه هذا الصل الذي يملكه وقد مال بستره فله الفرك

فله مضر باله اصبه تلك لانه من عثره ان يقطع هو فله وذاك لانه
 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا اضرار وفيه انه ان
 كان عثره فله فلا ان لغيره يخالف للزرع ان الزرع له نهيه ووقف
 للزرع اليه ونقصه وذلك معلوم منها فيه والغرض هو على وجه التاثير
 ليبتدئ الى وقت يقطع فيكون للزرع وهو من له البيان فرب الارض ان يخذ
 بالزله ذلك عنه وقطعه او دفع منه فله عا اليه ان احب ذلك على ما
 يشاء فيما تقدم به

باب الفضا في البيات

للرجل سفلى ولا يخرعوا خلاخ السقف في ارضه على السفل
 وكذلك لو انهدم الجدار بناء الى حده ولو انهدم البيت بناء الى
 وكذلك لو كانت عليه عثر فان واحده فوق واحده بنا ما حيا السفل
 وسقف ثانيا صاحب الغرفه الاولى وسقف ثانيا الثالث فاذا عثر
 البيت السفل فليس لسقفه انما مال ذلك ان على صاحب البيت الاسفل
 يعني وسقف لان البيت يكون غير سقف فله ان صاحب البيت لو
 انفراد بملك البيت من عثره ان يكون عليه حق لا حد لكان يحتاج الى سقف
 بيته لا بد له من ذلك فذلك اذا كان عليه حق له من البيت هو
 البيت وسقفه سقفه فليس صاحب الغرفه الفرفه وسقفه ان
 الغرفه لو انفراد بها صاحبها من عثره ان يكون عليه حق لا حد لكان
 من سقف بيته ثانيا الثالث فله ان يخذل واحد من صاحب
 البيت والغرفه ان يبنى ويسقف ثم اذا قسمت اضيف سقف البيت الاسفل
 اليه ثم كذلك كل عثره وانما كذلك

قال ومرتبان له حداد يستتره لدار آخر فسقطك فليست بكرة على شايه
 وستر من سائر وستره انما قال ذلك من قبل انه لم يمنع ثلثا به عن حق
 ربه فستره على ذلك كان له ان يستتر على نفسه ان ثلثا اوله يستتر فان اراد
 ستره ان ستر على نفسه كان له ذلك ان شاء الله عسله قال وستر للرجل
 اي وجهه في حدادته فستره منها على حارته واما كوا الضوق والروح التي
 تخرج منها فلا يستره انما قال ذلك لان في اكله على حارته واسراعه عليه
 احرا تأمه به وستر للجاران بضر حارته وقد قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا ضرر ولا اضرار واما كوا الضوق والروح فانه ان يخرج ذلك اذ كان في
 ملكه وستر حارته ان يمنع من ذلك لانه لا ضرر عليه فيها وعلى حارته ضرر
 يمنع من ذلك عسله قال والرجل ان يرفع حارته وان يستتر
 على حارته وان يمنع الشمس والروح انما قال ذلك لانه ليس بملكه
 وحده فليست حارته ان يمنع من ذلك وان كان بناؤه لستره من الشمس
 والروح عسله قال ومراة ان حارته خشبه فستر ثلثها به
 حارته ثم انخصبه فان ذلك على فليست ذلك له واما ان اخصبه الى ذلك
 فذلك له فذلك له وان اراد بيع داره مع ان انا ارفع خشبه فليست ذلك له
 انما قال انه ليس له نوع خشبه من داره ان اخصبه فلا يستر على نفسه
 على وجه انتفاع صاحب الحداد بغيره اياها وانما هو على وجه النقص
 والاضرار بغيره ولا ضرر ولا اضرار كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاما ان اراد ان يسترها لغيره فهو يسترها لغيره ذلك ان يسترها هو على وجه
 انتفاع هو يسترها لغيره على وجه الاضرار بها حارته او كذا كذا

ان اراد بيع داره لم يكن له من ثلثا الجواران ثلثا حارته المستتر وانه يسترها لغيره
 ان يبيع هو يسترها لغيره ذلك عسله قال وستر بعض
 على الرجل ان يستر خشبه الجارة في حدادته وانما ترون ذلك من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على الوعاء بالجارة انما قال ذلك لانه يجوز ان يستر احد
 على ان يفعل في ملكه ما يضر به من عتوان حب ذلك عليه الحق ولحب الا يكره
 نفس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكره ما لا يكره مسلم الا يكره
 نفس منه وقال الا ان يضر بها موالكم عليكم حرام فاما قول النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يضر احدكم حارته ان يستر خشبه في حدادته فهذا على وجه
 التوجيه بالجارة ومعرفة حقيقة كما اوصى الله تعالى بالجارة وكما قال النبي
 صلى الله عليه وسلم ما ازال جواريل يوصي الجارة حتى يموت انه يستره
 وكما قال صلى الله عليه وسلم ما امن بامر من بات شبعانا وجارته كما وكره
 وهذا كله انما هو على وجه الحق على حق الجارة المومن على وجه الترض
 والخير واللعن على عسله قال ومن كان له مهر في حايك
 رجل الى مال له ورا ذلك الحايك ولم يكن الحايك محضرا فان اراد ان يستر
 ويجعل عليه بابا فليست ذلك له الا بقرها الذي المهر له وان اراد ان يستر
 لجعل بابا يعلق فليست ذلك له فوفا ان يقول ذلك وينشأ فليست عليه
 وبعال لصاحب المهر ثبت اليه على مهر كذا انما قال ذلك لان صاحب
 المهر يلحقه ضرر محقق ما حب الحايك عليه لان ذلك يورث له منعه من الدفوع
 الى حايكه ان وقت ان اراد ان يستر على المهر الذي له وقد جعل عليه
 اذا كان ذلك ثلثا مال ملكه وينشأ فوفا صاحب المهر ويكف ثلثا مال ذلك
 ثلثه صد عسله

قالوا يا سيدي يا الهنا نبيه انما قال ذلك لانه قد اثار الهاشبيه انما يكون
 في كفوفهم رجز وحشر ملكه احدى فيه وحفر لها ايضا هو على وجه
 القبره الى الله عز وجل فليمنحهم بها ان لا يخذلها في قدر حاجته اليه في
 تسقي ما يسقيه وتلبيح ان يلبح ما فضل عن ذلك انه ليس ذلك **مسئله**
 وقد ورد في كسب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما لا يرضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عزيمه فضل الها وهي اثار الهاشبيه في وروى ملك عن ابي الادياد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنع فضل
 الها تمنع به الكلاله فاما اذا حفر الها لستان ملكه بتر الهاشبيه او الزرع
 فله ان يلبح فضلها به ان اراد ذلك لانه ملكه وله ان يمنع ذلك الناس
 ان على ما ذكرناه وهو ان يلبح بتر حاره وقد رزق عليها زرع وكاف
 على رزقه العشر فعلى حاره ان يسقيه فضلها به اذا اسقى صاحب الزرع
 ما له من عذبه الها اذا اسقى عاقله اذا كان بها عاقله مضرة عليه في ذلك
 وفي صفة حاره مضرة عليه في ذلك هذا اذا كان حاره قد رزق على اهلها
 ثم انقطع ما واما ان اراد على غير اهل ما فليست على حاره ان يسقيه فضل
 ما به ان صاحب الزرع لم يحركه ان ينكل على ما عساه ومن له اهل ما لم ينقطع
 فلم ينكل على ما عساه فوجب اعانته لضرورته الى ذلك **مسئله**
 قال وليست لغيره ما لم يزرع والتملان للسقي فضلها به عبره الامان
 فهو زرع الها قال ذلك لما قلنا انه قد رزق على اهلها ما لم يزرع
 في الكفاي ما به لما لم يزرع على غير ما هو الذي يلبث زرع وليست على
 اثاره ان يسقيه **مسئله** وال واما بتر الهاشبيه

مسئله

فانه لا يمنع فضله لانه منع لالكلا لانه لا يستجيب احدا اذا منع ان يزرع
 الها قال ذلك لما قلناه وان الذي يلبث على الله عليه وسلم قال فما زوال ملكه عن ابي
 ان اراد على غير عني ان يزرع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنع
 فضل الها تمنع به الكلاله وروى الامام عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنع فضل الها تمنع به الكلاله **مسئله**
 قال وما بانس منع بتر الزرع الها قال ذلك لان البتر لا يضر فلا بأس به
 ومنع ما بها من قبل ان لا يستان يجوز ان يتصرف في ملكه ببيع وهبه والها ذلك
 لا يجوز ان يمنع الهاشبيه اذا كانت في غير ملكه لا يضرها من منع **مسئله**
 السبل تجوز بترها في الحدائق والمشايد وما اشبه ذلك
 ان اهلها لا يضرها بترها دون بترها وبذلك لغرضها لا يضرها **مسئله**
 قال ومن كانت له من تسقي بها حاره فانها اذا خرب بترها فان كان
 بترها به منع وان كان بترها به خطيئته ولبسها وبذلك لغرضها لا يضرها
 انا كان ذلك بترها بترها وان كان ذلك في ارضه اذا كان بترها بترها
 من دونه الها قال ذلك لانه لا يجوز بترها بترها بترها بترها بترها
 ما فعله في ملكه او غير ملكه اذا كان بترها بترها بترها بترها بترها
 فعليه ان يزرع بترها بترها بترها بترها بترها بترها بترها بترها بترها
 اذا كان بترها بترها بترها بترها بترها بترها بترها بترها بترها
 ليست له ان يزرع بترها بترها بترها بترها بترها بترها بترها بترها
 ان يفعل ما يضر بترها بترها بترها بترها بترها بترها بترها بترها
 عبد المحسن عن ملكه ان ذلك ليقرب فعله اذا كان بترها بترها بترها

الحمد لله وحده فعله ووجه هذا القول ان لا يستلزم ان يفعل في ملكه ما
 ينفذ به وان كان كذلك ان عذر ان ينفذ به اذا كان لا ينفذ الاضطرار به ولا
 يستلزم عن تعدي ما فعله في ملكه واما ان الاستلزام عنه ووجهه ان ينفذ
 الضور عن جاز به فليست له فعله وعليه ان ينفذ ذلك عنه لا نه نقد ان ينفذ بها
 فليست له فعله من حيث الضور جاز به وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا
 ضرر ولا ضرار فاما جاز به الاضرار والعيون فليست بها حد ثابت وانما
 ذلك على وجه الاجتهاد بقدر ما بعد فيه الضور من بعضه لبعض فاما
 الحد يد او غير ذلك فليست فيه حد من ينفذ قوله وكان الامر على ما قاله ملك
 من تحية الضور من بعضه عن بعضه مسئلة قال ومن كانت
 بينهما عيني موزع عليهما احدهما فقل ما واما اذا كان احدهما ان يرفع بها فمفعله
 حاشية وقار اخاف عليهما فان كان ذلك بغير سلك احدهما هكذا الضور
 كذلك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع فصل المالك لغيره به
 الكد وهو فضل ابار الماشية وقوله لا يمنع تقع من ذلك بغير الرجل
 بنظر فقل ما واما فله فانه ان يستلزم من بتره المالك فان
 لم يحد الشرع كان لمع الاخر من رفع البتر اذا كان خاف فيما يفعله
 انكاع المالك الذي له او الضور بالعين فلا تملكه ذلك اضرارا
 لشرعك وليست له ان يغير ما ينفذ بغيره الا ما رآه وان كان فعله ذلك على
 لشرعك بهما بل ففهم ما ذلك فليست له منه ومنه وليست لشرعك ان
 يفعل ذلك معه اذا كان يصيبه من المالك ما يصيبه فاما ان لا يصيبه من
 المالك ما يصيبه ولا يحد له ما هو موثور من المالك ليعمل ففهم ان

يفعل مع شرعك ويكون المالك لهما فان لم يعمل كان لشرعك ان يعمل ويكون
 له ما فضل من المالك ليعمل حتى يعطيه شرعك ما يخصه من الفقهاء وقد فسر
 ملك هذا حله في غير هذا الموضع مسئلة قال واذا كان للشرع
 الحاكم فيه الكلا فلا فله احد الا ان يكون يقصد عليه فلهذا هو على
 وجه الاستصحاب منه فاما لو اوجب فله فمفعله اذا كان في ملكه ان لا يسلط
 التصرف في ملكه بالبيع وغيره فاما الاحيان فيكون له بيعه ان لا يسلط
 يحدث اوله فاولا من عتق من رزق نذر عنه فهو بمنزلة المالك الذي اوقا فاولا
 من عتق اهل بيته صاحب المالك فليست له ان يبيع ويكسب المالك في
 نفسه فان باع ما كان في ملكه فله ذلك مسئلة قال ولا يورث
 مباح الماشية وليست له من ثمار الاشجار سواء اكلها ام لا فلهذا ذكرناه
 ان حفر ابار الماشية اذا كان في ماله من ماله لا ملك للمالك فيها فهو
 على وجه السبيل فله ان يبيع منها بقدر كفايته لم ينفذ من حمله الناس
 وليست له بيع ذلك ان حفره كان على وجه القربة الى الله تعالى وان ذلك
 بغير ملكه فاما اذا حفر في ملكه الماشية وغيره فله بيع ما بها كما
 ان لم يبيع اهل البيت وليست له مع ما التزم الذي ينفذ ملكه كما انه ليس له
 بيع اكلها وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جابر قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع فضل المالك وهي ابار الماشية
 واذا كان اهل البيت هو المالك فله حفره الى ثورته عنه ان اوارث
 المالك ما كان في ملكه الموروث عنه ما كان في ملكه من ما يورث
 مسئلة قال ومن هابت بئر فليست على حارة ان تستقيه من ما يورث

ان الركن فيها دخل عنه وانما يكون ذلك لما اذا كان فيها فضل وليس له ان
 يقول انني قد دخلت على سلع ولكن لسبقه حتى يصل بتره في الما فان ذلك
 في حقه الا انفق بما به من غير ان وانما امر ان يسبق حارة فضل ما به
 من غير ان يسبق حارة من حيث لا يضره فاما اذا لم يكن في ما به دخل من
 ثمة لم يسبق حارة بل انه اتوج اليه واثق به في وقوله ليس عليه ان يسبق
 في ربه حتى يبلغ ولكن حتى يصل بتره فان صاحب الودي وكذا صاحب الزرع
 ليس له ان يسبق على حارة ويدع اعلا ح بتره بل عليه ان يصل ذلك فتر
 ترك اقله لركن على حارة سبق كما انه ليس على حارة ان يسبق لسبقه
 فان ربه او غير تر على غير اقل حارة مسله وارو ليس له ان
 فاشبه بتره على احتياطه ما من الضرر قد ذكرنا ان ذلك انما هو
 على ثمة الضرر من غير حد كدود من اذرع وغيرها وسوا كانت بتر
 فانه او رزع بعد لغيرهم الضرر عن بعض كما عا در رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في ضرر اضرار مسله قال ومن ترك اضرار
 فاجبا فاستتمت في بيعت وغيرت فيها وكثر لمراع بعضهم حقه فقال
 من ترك ما به ما ادرك من علمه فابكر وذلك انما عند بعض
 واعرف ان الذي فانه يدعي ان يدعو باصل قسم كانوا عليه مما هو
 في ركنهم فاشترى او على حالهم انما قال ذلك انه اذا كان لهم
 حل فشرعوا بمقدار حق كل واحد منهم من الارض والماء وكف عنهم ثم املوا
 في ذلك وضع بعضهم من البذر في حارة من حقه والا لم يعرفهم
 حل فاشترى اوت ابد لهم على ما هي عليه لانه لا يمكن ان يكون لهم

بعض من الحارة يجوز له ان يشر بتره ثمة او افرازي - مسله
 والواذا كانت عن بتر بتر فقل ما وها فامر كيف بعدا وكنت بعضا
 فبشار من لم يكف من بترع وبها ما يوا عليه فان شئ الذي يرضى ان يعمل
 ويكون ما فضل من الما بعد حصة بتر ان كانت قبل العمل له وهو قد كان له
 وانه يوم من حرة الرفع مع حاجته ان يرفع معه ولكن الرفع الحق فضل الما
 وبالمالكه ان كانت البتر او الفتر حتى يفضي نصف النصفه وليس له
 ان يرضى ثمة الما الذي اعطى واحيا والبتر والعين في ذلك يتوان
 وكذا البتر ينهار بترها فاستمرها احدهما فيكون الما ولا يكون له
 في الما ثمة وقد قيل انه اذا كانت البتر او الفتر في بترها واما اصابها
 شئ كلف العمل معه اذا كانت لم تجوب ولكنه خلاف عليا اذا لم يعمر معه
 ذهب بغيرتها لان ذلك ضرر وقد نفى عن الضرر وقد ذكر في خبر علي ان
 سبع او يعمر بالسرك وانما الذي لا يملك معه اذا ثوبت والا عى لا يحب الثبا
 وليس عليه اذا اعطى نصف النصفه التي اتفق فيها سرب من الما الى ان
 اعكاه شئ وان يكون ذلك بينهما فيما لسبقا له وجه قوله ان
 الشريك الذي يكفيه من الما مقدار ماله لا خير على النصفه مع شريكه
 الذي يكفيه من الما مقدار ماله على العمل معه ولا الشريك الذي يكفيه
 ماله من الما غير مخر سفته وبشريكه ترك العمل لانه ليس له ما به
 الذي له مما يزيد الما ليعمل الما الذي له نذهب بالعلم فاما اذا لم يكن
 الما الذي له فقد مال ملك انه يمتد مع الشريك على العمل لانه مصر لبقته
 وليس له ترك العمل لانه لا يملك الما واللفيه وانما بتره اضرارا

فدارت امر ولد لهذه العلة لان الجح على رايها انما كذا لها في كذا له دخل
 على ايها تضرع ولد ولتس كذلك ما لكها اذا باع عليه غيره بعت امره
 انه يتعدا عليه وله بلزومه تعدد غيره وكذلك اذا تزوجت على ايها حرة
 فهي المتعدية على سيدها وزوجها واستر بلزوم ذلك سيدها فافرقا
 لهذه العلة والصحة من القول ان له اخذ الامه وقمة الولد
 قال وادعيت امرأته من نفسها فولدت ثم استحقها سيدها فان
 الولد ينفق من ثمن امره على انهم احرار بعد موت سيدهم وحفف
 عنهم في القيمة فان لم يقام الولد حتى مات سيد ام الولد فلا شيء له وله
 وزنته لهم قد عتقوا بعتقها اما مال ذلك لا شيء له وان الولد
 ملكها في عقد الحرة التي قد بنت لها اذا كانوا من زوج او زافاها
 انا كانوا من سيدها فمهر احرار فوجب قيمته لسيدتها كما يجب
 ام الولد لسيدتها اذا بنت فخذت بحسب قيمه الولد على ايهم لسيدهم
 المهر قد اقرت فواجب ملكه ولو كان لسيدها اخذت من المهر بالكرم والمو
 الوافي دخل على ان ولده حرة فلم يتر استرقاق ولده وحفف في قيمه
 كما قال مالك لا مهر لستوا عبيد فمن يكون حكمهم في القيمة حرة العسا
 لما قد بنت المهر من عقد الحرة بعتقها ايهم فان باعته فمهر
 حرة وان لم يتر من المهر فمهر قد عتقوا بعتق امهم ولا قيمة
 للمهر والله اعلم
 مسلة قال وما افشدت السواثن
 والاداب من الزرع والحوايك بالليل فثمان ذلك على اهلها وما كان
 النهار فلا يس على اهلها بالاداب ونقوم الزرع الذي افشدت على

مسلة

مسلة

الرجا والخوف انما قال ذلك لان على ارباب المواشي حفيظها بالليل
 حتر وره يهر الى ارجائها ونشر لهما للزعى فمتر املقوها فافشدت زرع
 قوم كان عليهم المهر اذ هم مفركون وقد روى سفيان بن عيينه حديثا
 الزهرى انه سمع سعد بن ابي مسيب وحرام بن سعد بن يحيى حديثا ان اناقة
 للبر ادخلت حايك قوم فافشدت مقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على
 اهل اموال حفيظ اموالهم بالنهار وعلى اهل الماشية ما اصابهم من
 مواشيهم بالليل وروى التوري عن عبد الله بن عيسى عن الزهرى عن حرام
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وروى مالك عن ابن سنان عن حرام بن
 التمر ان ما ما النهار فلا غرم عليهم مما افشدت من الزرع لانهم
 وضروا الى ان يسالوا للزعى فوجب على اهل الحواييك حفيظ اموالهم
 بالنهار فمتر لم يفعلوا ذلك المهر مفركون مضيعون ولا تعلم خلافا انه لا
 شيء على ارباب الماشية بالنهار وقوله انه يقوم الزرع الذي افشدت
 على الرجا والخوف فلانه لما لم يكن يد من قيمته ولم يتر قيمته على انه يسلم
 بحاله ولا على انه تلف بحاله ووجب قيمته على الرجا للسلامة والخوف
 كما جعل ذلك في حين الامه ارقه عشر قيمتها فمهر ما استوفى الخال
 وقيمته اذ اخرج حيا لان ذلك يتر مبيع وكذا حرة الحرة فيه عشر قيمتها
 لا قيمته في الحال وادعيت اذ اخرج حيا لا جعل فيه عتقه عبد او امه فتر
 ما من قيمته في الحال وادعيت اذ اخرج حيا وكذا حرة الحرة فوجب ان يكون
 حرة قيمته الزرع على الرجا والخوف وعلى التلف لا بحاله او السلامة له
 بحاله مسلة قال وانا قد روي عن ابي العباس القزاز

وجه الحاشية والعلية **مسألة** قال ولا يلزم الأمر النفقة
 على ولدها انما قال ذلك الله تعالى **مسألة** جعل نفقة الولد على الوالد
 دون امر بقوله عن وعن فان زوجه من لحمها وتوهم ان يكون له من ماله وان
 وان قيل فان نفقوا عن نفقته حتى ينفقوا ولو لم يلزم الأمر النفقة على ولدها
 وكذلك نفق النسوة الزائرات من النفقة على ولدها وانما ذلك على أن
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم نفقة خدي ما يكفيك وولدها المعروف
 تحت واثبت له ان ابائهم نفق بها ما يكفيها وولدها بالمعروف فثبت دليل
 الكتاب والنسبة ان النفقة على الأب دون الأم فاما من جهة الذكر فلا ان
 لما في نفقته على ولده وترفق بهن ثم يجب عليهن ان ينفقن على اولادهن
 وقد قال الله سبحانه الرحا لقوامهن على النساء فما فضل الله بعضهن على بعض
 ولما عظم من اسواتهم واما نفقتهما على ابويهما فذلك عليها اذا كانا محتاجين
 لهما فقامت بالزوجهما ووضعت عليهما ان يعقبا ما وليت من ابويهما
 ما نفق عليهما واجبه عليهما بالجماع انما فاما على ولدها فغير واجبه
 لعدم قيام الدليل على ذلك وان خرمه الولد لنسبته اليه **مسألة** ان
 قال ولا يلزم الرجل النفقة على اخيه ولا اخته ولا على ابنه ويلزم
 النفقة على ابويهما وان خرم ذلك زوجهما وانما ذلك لما في الجماع انما
 انه يلزمه النفقة على اخيه ولا على ابنه فليعد من قيام الدية له على
 قربة النفقة عليه لهما لا زوج نفقتهما هو على غيره فلا ينقل
 اليه الدية له الا ترى انه لا نفقة على الجد لانه اذا كان ابوه باقيا
 وكذا لا نفقة على اخيه اذا كان ابوه باقيا موثقا واذا كان كذلك

مسألة

علم بهذا ان فخر النفقة في الالة حل لستر على الجد ولا على الاخ وان ذلك على
 غيرهما **مسألة** قال قبل قد قال الله عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك
 وهذا يوجب ان يكون النفقة على كل وارث في قبل له نفق قوله تعالى وعلى
 الوارث مثل ذلك راجع على ان يشار له على النفقة ان النفقة للولد
 لم ينفق لها ذكر لها نفقا غير حق المستحق عنها وانما نفقته في نفقة
 الزوجات بقوله وعلى المولود له زوجه وكسوتهن بالمعروف **مسألة**
 ان نفق الوارث في النفقة على الزوجه مقام الموروث في الزوجه
 انما انفق وجودا لا ستمتاع الذرية في الزوجه ولا نفقها في نفقته
 عنها وقد روي الترمذي عن احمد بن محمد بن عيسى وعلى
 الوارث مثل ذلك قال لا يشار وكذا في النكاح والسعي والنكاح وغيرهما
 قالوا لا يشار له وقد قال في الفتاوى ان رجلا لو خلف جده ابا امه
 وابن عمه كان المورث لا نفعه والنفقة على جده ابن عمه فقد جعل
 النفقة على غير الوارث وكذا لا نفق في النكاح والنفقة على الخال
 والممورات للهم وهذا خلافا لعله الذي ساء فعلى هذا فتاوى قوله
 وقوله ان المراه يلزم النفقة على ابويها وان خرمه زوجهما فلا نفقةما على
 ابويها حق من الحقوق التي يلزمها في ما كانا كاه وان شئنا به
 ونسبه ذلك فليست نفقتهما منها من ذلك لانه هو عليها في ما لها
 كاهات ليست له منها من حقوق الله عز وجل عليها في بدنها مثل اعلاه
 والصدار وعمر ذلك من العبادات **مسألة** قال ولا يحد
 الرجل من مال ولده شيئا الا ما زاد ان يحتاج فسق عليه ابنه **مسألة**
 بالنسبة واهله

الوكالة وتصرف الوكيل في ماله من غير تصور الموكل وقد جوز ان
 يكون الشهود كذبوا او علموا في الوكالة والشهادة بها وان قيل قد
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي اذا اتاك الخصمان فلا تقض بينهما دون ان
 يسمع من الخصم انما اذا ادعى ذلك اذ احضرا له ترى الى قوله اذا اتاك الخصمان
 فهما جميعا احضرا له لا ليس في هذا صريح في ان المحرم حتى يسلمه وفي غيبه
 احد الخصمين ضرر على خصمه اذا لم يحضر عليه وقوله انه لا يقض عليه
 في الرباع فلان الرباع رعي التور وعذرك الا ان يكون هو ما سواه بعيد من التلف
 فوجه انكاره حتى يقدم الجوز ان يكون له وجه لوجه مما شهد عليه به
 وليس ما حرم مع ذلك ضرر على صاحب الحق في خوفه ان يلف او يلف مال
 خصمه فاما اذا كان غيبا او غيبا فانه لا يلفه الا اذا لم يسمع عليه فكان
 بيعا صالحا للدين له الحق والدين عليه الحق فصحها وقد قال مالك ان الرباع
 يباع على القالب ويقض منه منها كما مضى من غيره من امواله وهذا هو
 الصحيح ان ترك بيعها ضرر لصاحب الحق وسوا كانت مما لسوخ
 لفقها امر لانه لا منفعة له في بقائها على ملك الدين عليه الحق وانما يسمع اذا
 بيعت ورفعت حقه اليه من ثمنها **مسألة** قال ومن فليترق قد
 حلت حقوق الناس عليه وكذلك من مات له اما قال ذلك لان الميت
 قد بطلت ذمته ان كان الدين على من خلفه او وجب قسمة ماله بالهوت والدين
 مقدم على الميراث ولا خلاف في ذلك وكذلك فليترق صاحب الدين انما
 يرضى به تسليمه من العيب فاذا فليترق فقد حلتا عيب لم يترجبه عند
 الدائن بل حله لهذه القلة وايضا فليترق بقرعة ماله على العزما

بان هو احد من وتقدر ان عن النبي صلى الله عليه انه خلع معاذ امن
 وقسمه على غنم مائه **مسألة** قال ولا يباع جزوة ولا جزية
 دين انما قال ذلك لان بيع الحق غنم طين بوجه من الحقوه من ثمنه حرام
 كغيره من الحق والجزية لا يباع او كغيره من الحق ولا يباع ايضا في دينه من الله
 عن وطال وان كان وعينه في ثمنه الى ميسرة فواو حيا لله تعالى انما ار
 المعسر حتى يجد ما يقض دينه فلا يجوز بيع دينه حرا كان او عبدا
 فلو باع دينه اضاف له لو حو ب انكار الله تعالى اياه حتى يجد ما يقض دينه
 او حبس او اوجبت فهو خلاف ما امر الله به من انكاره حتى يجد ما يقض
 اضرا به وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار ولا
 الذي دأب به انما دخل على ابي عبد الله عليه السلام في ماله ورضى بذلك من ابيه
 او ثمنه ان كان حرا او عمنه ان كان عبدا واخره منا ففهموا والله اعلم **مسألة**
 قال واذا افلست الوط فوجب حل سلعة ان تفتك الاسواق
 او الحففت فهو الحق سلعة ان قلنا لخرها وان شئت رخصها وحاصر الغرماء ان
 لسا الغرماء ان يعكوه منها فيكون ذلك لهم وان كان المستر في ذم باع بعض
 متاعه قرب المنياع او في غايه من ان وجد نصفه اخذه بنصف الثمن
 وحاصر الغرماء بالنصف ولو وجد المنياع كله وقد اقتض بعض منه فان
 احب ان يرد ما اقتضا واخره به لغيره فذلك له وان وجدت سلعة قد عمت
 فان شئت اخذها بالجمع وان شئت اسلمها فان وجدها قد ولدت فباعها
 وجبش ولها كان له ان يخذ ولها لخصم من الثمن انما قال ذلك لان
 باع السلعة اذا وجدها بغيره فليترق وقد فليترق سبها من غيره

من ما الذي ليس له صوره باعيا لها فكان اوليها لو حو دون
 كما كان المهر والى بالرهن الذي يده من ثباتها لفرما الذي ليس له
 ايدها من الرهن سبب المهر على عترة من ليس له رهن وقد
 روى في ذلك عن ابن هرون وعنه عن حسن بن سعيد عن ابي بكر بن محمد
 بن حمر عن حمزة بن عبد العزيز عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال من رجع ما له بعينه عند فلتس فهو خائب ورواه
 طبري بن سليمان عن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم روى
 بن كمال عن حمزة بن عمار بن مالك عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال اذا افلش الرجل فوجد الرجل سلفته لعينها فهو اخو لها
 فلها قال ملك ان التابع اخو لسلفته اذا وجدها عند الفلتان ان شاء الله
 وان شئت تركها وحاص الغرماء وقوله الا ان يشاء الغرماء ان يعكوه فها
 فنجون في ذلك لهم فانما قال ذلك ان يبيع السلعة انما كان اخو لها ان المستر
 لما لم يعمه فعمها كان له اخذها فانما كان المستر والفرها لعمها كما لم
 يكتله اخذها ان له اخذها فها من اجل تعدد الرهن فادفع اليه فعمها
 لم يكتله اخذها كقوله ان كان المستر قد باع بعض متاعه فرب
 المتاع اولي بما وجد منه وحاص مما بقي من الرهن لان التابع لما كان له اخذ
 كل السلعة اذا وجدها اذا لم يدفع اليه الثمن كان له ان يخذ بعضها اذا
 وجد وبما امر الغرماء لما لم يجد في هذا المستر وبما اخذ ذلك منه
 وقوله ان كان قد افلش بعض الرهن فله ان يريه وبما اخذ سلفته فلان
 قوله ان رجع المهر والى بالرهن فله ان يريه وبما اخذ بعض السلعة

. . .

اذا اخذها فها فلا عزم عليه فيما حكم به من مسه
 ومن دفع الى عترة ثوبا فاحكامه اليه رجل فليسته على عترة مفرقة
 عترة عليه والغتال بعتة لصاحب الثوب فان لسته وهو يعرف انه لسته
 بثوبه فهو ضامن انما قال انه لا عزم على لا لسته الثوب فيما لسته اذا كان
 على عترة مفرقة لان لسته لم يعمد للاف ما اصاب الثوب بلسان الثوب
 عليه بدله ولا اخا عليه في ذلك فيكون ايضا عليه بدل ذلك والمهر على
 الغتال فوجب على الغتال عزم من ذلك لصاحب الثوب لانه المهر على
 ان لم يعرف والمهر على ان عليه ان يغير فان لسته وهو يعرف انه لسته بثوبه فعليه
 فعمه ما ليس لصاحبه لانه قد ارف عليه مفرقة شي لم يملكه وملكها عترة
 فوجب عليه بدل ذلك لصاحبه كما لو ارف الثوب كان عليه فعمه ذلك لصاحبه
 مسله والى اذا اخذت ثوبا فحياط فواي ثوب رجع
 خسر في فعله الضمان الا ان يكون سبيل او حافقه والى من مسله انما
 قال ذلك اذا كان قادرا على ان يخلصه فله عليه عزم من ذلك لصاحبه
 وكذا لو ارف عليه فعمه ذلك لصاحبه لانه في يده وهو قادر على ان يخلصه
 فانما لم يفعل ذلك حتى يلف فهو قسلة كان الطرف فوجب عليه غرمه لصاحبه
 ويجوز ان يكون قول ملك انما هو اذا لم يعلم ما ذكره الحائز والمهر
 بعتة قوله فلا يصدق على ذلك وعليه عزم من ذلك لصاحبه فاما اذا كان
 سبيل او حافقه فلا شيء عليه لجهور ذلك ولا لانه لا يقد على ان يخلصه
 اذا كان كذلك فلم يفرقه فيه حتى يلف ولم يلفه لسته
 قال ومن دفع الى صاحبه ثوبا بلسه ومعه

مسله

والى صانع يودع اليه آخره فدفعه الصانع الى غيره في قدر
 الاول فوجد الرجل ثوبه فانه باعده ولا اخر عليه وبلغ الصانع الآخر
 الصانع الاول الذي سمعته كالحال ذلك لان الصانع الثاني لا
 معاملة له ولا ثوب ولا ثوب هو يملكه ومن لا يدانغ الاول فليس
 الثاني قد يودع له ثوبه وبلغ الصانع الثاني الاول باجرته لانها وجبت له
 عليه رتبة الثوب **مسئله** قال واذا اصرع البيكار
 اذ قد تكثر فلا ضمان عليه الا ان يكون تعدى في ضمان والحد
 له انما قال ذلك لما ذكرناه ان الحبيب والبيكار وغيرهما من اهل
 حنابلة اذا فعلوا ما لا بد لهم من عمله فلف الشئ في ايدهم واصابه
 عيب فانه لا يسألون فيه فمقدون لهم ان يفعلوا ما لا بد لهم من عمله مع
 هذا انما يجوز ان يمسوا بمصوغه ما خفه واذا كان كذلك لم يكن عليه ضمان
 فيه من ثوب او نقص فاما اذا فعل ما ليس له فعله او سبغ في عمله او كان
 من غير اهل الصناعة فلف ذلك الشئ او افسد فعله لم يمسوا به ذلك
 لانه منعدون في الفعل او نقصه من غير الخرز **مسئله**
 قال ومن دفع الثوب الى غيره فبغى فيه حبيبه او لا يدور
 من غير اهل حنابلة ثوب ان يدفع قيمه الصنع وذلك له وان ابا غدر
 الصانع فمعه ثوبه مع من هذه المسئلة هو اذا اقر الصانع انه قد
 انكأ في الصنع او نهد ذلك فيكون صاحبه مخيرا اما اخذ الثوب
 ويكون للصانع ما اراد الصنع فيه لانه لا يجوز منه من خفه وان كان قد
 نهد رواها الزم فمعه غير مصوغ واستلم له الثوب فاما اذا اقر

رب الثوب على الصانع انه قد انكأ او خالف فيما امر به لم يمسوا به عليه
 الا بسببه وقد ذكرنا هذا **مسئله** قال ومن دفع الثوب الى صانع
 ثوبا فنحن انه انكأه لم يمسوا به غير الصانع انه انكأه بعماله فانما هو
 الصانع انما قال ذلك لان اهل الحنابلة في الصناعة يهرقون في العمل
 ليعملوه لا يودع عندهم فاذا اراد الصانع ما يودع قوله عرف الناس انهم
 كان يقول قوله لقوله سببه مع سببه ولم يقبل قوله رب الشئ لان العرف
 يكذب قوله وقد قلنا ان العرف اصل يرجع اليه عند وقوع التذاع في ذلك
 مثل النقد اذا وقع فيه الخلاف يرجع فيه الى عرف الناس وكذلك البصير
 والحمولة واسماء ذلك انه يرجع في كل ما الى عرف الناس في البلد فيكون القول
 قول من سمعوا عرف له دون قول من خرج عن العرف وانما **مسئله**
 قال ومن دفع اليه ثوبا ليصنعه فابغى فيه حبيبه فلا ضمان عليه
 وان رغب به الخراج في صاحبه فمعه ضمان عليه او ثوبه ان فخره فلا
 ضمان عليه انما قال ذلك لانه اذا علم بلف الشئ عند الصانع بعينه صنعه
 فهو غير منعد في ذلك ولا يفرق في خفه فلا شئ عليه ثوب لانه من غير
 صنعه وليس هو بمنزلة القاصب فله من قيمه ذلك وان بلف بغير فعله وكذا
 اذا غرق في البحر من حملة باذن ربه فلا شئ عليه لانه غير منعد في حملة **مسئله**
 قال واذا افسد الصانع الثوب فمعه ضمان اصم فمعه
 ثوبه فمعه وان كان لغيره ان غاب في ضمان ما نقص بعد ان فو من القيمة
 انما قال ذلك لانه اذا افسد فمعه ضمان اصم فمعه ضمانه منه
 واللف بغير منقصه فمعه قيمه ذلك وذلك لان له ما لو ان له حملة او رهاب

المسعة كلها وانما اراد ان يقتلوا بدميتها فعليه فحمده صائقا اكثر
 المسعة باقية فاصبر له ان يخذل منه منه ولسانه له لبقا اكثر عرضه فيه
 قال ويصبر العطار وقصارة القروان ان نحو ان ذلك نصيبه بالدم
 فان ساواوا عملوا على الصمان والتموا واسترخوا انما عار ذلك لانه لا يعلم ان
 لا يربح الثوب عن القصارة كما يحانه وانما هو من عجزه وعجزه من
 احده من ذلك ان يعلم من غير قولهم انه نصيبه ذلك لا بد له منه فيكون
 عجزه من ذلك مسددا قال واد استرق ثوب الصانع فبقي من له
 عجزه من قولهم ان ثوب علان وهذا ثوب علان وقد سرق صناع الاخرين
 فكلما عار ذلك وما قدونه والمطلس كذلك انما قال ذلك لان الصانع لا يابيه
 له في ان يقر بغير صلب الثوب ويدع صاحبه فكلما يقول قوله مع نفسه
 ان يقر بغير ثوبه فلا قبل قوله وكذلك لم يقر ان يقر باطانات ويدع
 حال القول قوله انه فابيه له في ان يقر بغير ثوبه فكلما يقول قوله مع نفسه
 ان يقر بغير ثوبه فلا قبل قوله وقد عار صانع قوله لا يقر بغير ثوبه
 لو ان يقر بغير ثوبه فلا قبل قوله وقد عار صانع قوله لا يقر بغير ثوبه
 عجزه من قولهم ان ثوب علان وهذا ثوب علان وقد سرق صناع الاخرين
 فكلما عار ذلك وما قدونه والمطلس كذلك انما قال ذلك لان الصانع لا يابيه
 له في ان يقر بغير صلب الثوب ويدع صاحبه فكلما يقول قوله مع نفسه
 ان يقر بغير ثوبه فلا قبل قوله وكذلك لم يقر ان يقر باطانات ويدع
 حال القول قوله انه فابيه له في ان يقر بغير ثوبه فكلما يقول قوله مع نفسه
 ان يقر بغير ثوبه فلا قبل قوله وقد عار صانع قوله لا يقر بغير ثوبه
 لو ان يقر بغير ثوبه فلا قبل قوله وقد عار صانع قوله لا يقر بغير ثوبه
 عجزه من قولهم ان ثوب علان وهذا ثوب علان وقد سرق صناع الاخرين
 فكلما عار ذلك وما قدونه والمطلس كذلك انما قال ذلك لان الصانع لا يابيه
 له في ان يقر بغير صلب الثوب ويدع صاحبه فكلما يقول قوله مع نفسه
 ان يقر بغير ثوبه فلا قبل قوله وكذلك لم يقر ان يقر باطانات ويدع
 حال القول قوله انه فابيه له في ان يقر بغير ثوبه فكلما يقول قوله مع نفسه
 ان يقر بغير ثوبه فلا قبل قوله وقد عار صانع قوله لا يقر بغير ثوبه

وكل المسعة انه انما يجوز له اخذ السلعة او ان يخذل منها حصته من
 الثمن وكما ص الغرما لها في الجرح وقد تروى ملكا وبولس عن ابي اسحاق
 اخبرني ابو بكر بن عبد الرحمن عن ابي اسحاق بن عمار عن ابي اسحاق بن عمار
 قال ايمان رجل باع متاعا فافلست الذي ابتاعه ولم يقض الذي باعه من ثمنه شيئا
 فوجد متاعه بعينه فهو اخبره زاد بولس وان كان قد قضى من ثمنه شيئا فهو
 اتوه الغرما وزواه ان يذرع من الثمن عن ان يكون عند الرجل من ثمنه
 عن ابي اسحاق بن عمار عن ابي اسحاق بن عمار عن ابي اسحاق بن عمار
 ان ثمنها وقوله فان وجد سلعة من ثمنه فان شئت اخذها بالجمع فان شئت
 اسلمها فلان النبي صلى الله عليه وآله لم يخذل في بيع السلعة اخذها كان له ان
 يخذلها اذا وجدها بعينها او ان يخذل منها اذا كان له ثمنها لئلا يكون
 والتمس له سلعة يخذلها وليس له ان يخذل منها من قبل ان يخذلها على ما
 خذلها وان كانت ناقصة فحماها الغرما بالتمس له ثمنها او ان يخذل منها
 اذا وجد سلعة عند الغرما او ان يخذل منها فله اخذها وان شئت او
 نصيب الغرما فله ان يخذل منها او ان يخذل منها فله اخذها وان شئت او
 ولدت فيها عينا وحش ولدتها عينا او ولدتها حش من الثمن
 لما باع الامم عينا او ولدتها عينا او ولدتها حش من الثمن
 بعثها عنده فلان باع ان يخذل منها او ان يخذل منها فله اخذها وان شئت او
 بغيره من الثمن فله ان يخذل منها او ان يخذل منها فله اخذها وان شئت او
 اخذ الثمن فله ان يخذل منها او ان يخذل منها فله اخذها وان شئت او
 كان له اخذها من الثمن فله ان يخذل منها او ان يخذل منها فله اخذها وان شئت او

اذا مات المور قد اخذ عوضها اذا باعها فاما اذا مات المور وبيعته
 المور فان المبيع له المصارف من اخذها بكل الثمن او تركها ومحاكمه المور ما من
 قبل ان لا يوهى المور يقع عليها عقد البيع وهو يدرك الثمن الذي وجب له على المشتري
 فاذا وجدها كان له اخذها على ما يجدها وان كانت ناقصة او تركها ومحاكمه
 المور ما يتواجد ولدها الذي ولد عند المستري او كان قد مات او باعه
 المستري فاما اذا مات المستري للمسلمه فليست لها على اخذها وان وجدها
 بعينها من قبل ان يوهى المستري قد تلفت فاول جعلنا المبيع اولى بالسلعة
 كان مائرا لغرماء لا يرجعون الى حقوقهم من مال الميت ولا الى ذمه لمعلق
 حقوقهم فيها والمفلس يرجع الغرماء الذين يبيع لغيره الى ذمته فكل
 السلعة اولى لغرمائه بسببه وان سائر لغرماء لا سلفا هو المور ولا سلف
 حقوقهم فان قبل المور ان اخذ المبيع لسلعته في موت المشتري
 اولى اذا وجدها بعينها له لما كان له اخذها مع وجود ذمته كان لا يخذ
 مع عدمها اولى كما كان المور يوهى اولى بالوهر من موت المور وقلبه على
 سلعة ما قبلته غنمة من قبل ان يوهى الى الله عليه وسلم انما جعل المبيع السلعة
 اولى بها اذا وجدها بعينها في موضع ترجيح سائر الغرماء الى المشتري بقوت
 به لحقوقهم وفي ذمه المفلس فلا سلف لحقوقهم وفي ذلك يترك جميع الغرماء
 فاما الاصل فماله وذمته فليست له ان ينكر لمعه وهو يوهى صاحب
 السلعة اذا اخذها لم ينكر لها من ثمن ترجع الى ذمه فاما
 ذلك حمل عليهم وقد قال الله تعالى كونوا قوامين بالقسم شهد الله فاما
 المور فقد حار اولى بالوهر لغيره المور وجب ان الموت والعلت

احذنا له حقا في الرهن لم يكن قبل ذلك الا ان كان المور لو اراد اخذ الوهر
 من يدها لم يكن له يوهى ذلك بغير ان يوهى حقه قد استل به بالوهر وقسمه
 ولم يصب حق المبيع في السلعة التي باعها قبل فليست المستري او موته على ما
 ذكرت على ان السلعة قد فرقت من الموت والحياة فوري ملة ولو لم يكن
 جماعه عن ابن سوط عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابي
 الله صلى الله عليه وسلم قال انما رطب باع فافلس ان اشتاعه ولم يفسد
 الذي باعه من ثمنه شيئا فوجب رده متاعه بعينه فهو الحق به وان مات فحاجب
 المشتاع استوه الغرماء وانه وحله عبد الرزاق عن مالك فقال عن ابي بكر بن
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى اسمعيل بن عمار عن ابي بكر بن عبد الرحمن
 عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابي الهيثم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من مثله
 وقال ايما امرئ هلك وعنده متاع امرئ بعينه اخذها منه شيئا او لم يفسد
 فهو استوه الغرماء وان قبل قدر وروى ابن ابي ربيعة عن ابي الهيثم عن
 عمرو بن خليفة قال انينا ابا الهيثم في صاحب لنا افلس فقال لا قضيت
 منك ثمن فحار رسول الله صلى الله عليه وسلم افلس او مات فوجد رطل متاعه
 بعينه فهو الحق به لا قبل له انوا المعتمرون هذا رطل مجهول وقد صحت
 خبر من معنوق قال ابوداود البجلي عن ابي الهيثم عن ابي بكر بن عبد الرحمن
 بهذا فاما من قال ان المبيع لا يكون الحق لسلعته اذا وجدها عند المستري
 لا من ملكا المستري قد استلها فليست له ان يفرق بين غرمائه اذا افلس او
 مات فالجمله عليه ما ذكرناه من الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 انما رطب باع لسلعته فافلس ان اشتاعها ولم يفسد الذي باعها من ثمنها شيئا
 فهو الحق

وان قيل ان معنى هذا الحديث هو ان يفسر الرجل فجد رجل سلفته عند مفلس
 قد اودعها اياه انه الحق بها من غير ما به لا ما قد استراها المفلس في هذا
 فابده فقه من احد من اهل العلم لم يخلف في هذا وحمل الحديث على فابده
 مؤتلفه او على ان الحديث مفسر وهو على ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه
 ايجاز بل باع ففاته من رجل ثم افلس المستر فوجد البايع ففاته بعينه فهو
 الحق به وقد قالوا ففاته ان المتبايع انما هو المصلحة في الميزان ففاته
 وسفاسان ويكوز البايع اولي بالسلمه وان كان المستر قد مضى وصار
 ملكه لقوة سبب البايع فخذ كد كسب ان يكون بايع السلمه اذا وجدها عند
 المفلس لقوة سببه والله اعلم **مسلمه** قال وان وجد ثوبه
 قد خلق فان شئنا اخذه وان شئنا سلمه **مسلمه** قال فان ذلك لم يذره ان له اخذ
 سلمته اذا كانت لها او كانت قد نقصت بكل الثمن الذي كان له
 عليه وسلم جعله اخذها ان شئنا او تركها وحاصل الغرض **مسلمه**
 قال ومن استر ثوبه فليس له او يبقعه فبناها في فلتان صاحب الفلز
 والبقعه يكونان سترين بقدر الكتان من الشئ وبقدر البقعه من
 قدر الثوب **مسلمه** انما قال ذلك لانهما قد حارا شئ ركن البايع بقدر
 ساعته والمستر بقدر عمله فوجب ان يستر كما في البقعه مع البيان
 او الثوب على قدر ما لكل واحد منهما لان كل واحد منهما له حق لا يكون
 ابعاله ولا يخرق ستره فوجب ان يستر كما فيه بقدر قيمه ما لكل واحد
 منهما **مسلمه** قال ومن استر ثوبه فلو لم يستر ثوبه
 فشيدها او يولدها ان يبعها منها **مسلمه** انما قال ذلك لان حكم

مسلمه

الولد حكما او اذ هو بمنزله عضو منها فله ان ياخذها مع الولد كما لو
 زادت الامه بدنها لكان البايع اخذها **مسلمه** ومما يدل ان حكم الولد حكم
 الام وانما ليس بخارج فندون للمستر بالضم ان ولد الام الولد حكمه
 امه وليس لسبيده ان يبيعه كما ليس له ان يبيع الام ويعقوب يعقوب
 وليس كذلك خراج الام لا يستبد اخذ خراجها والنصف منها وكذلك ولد
 المكاتبه والحديث حديثهم حكمهم وقدر كراهته الغسله في غير هذا
 الموضع فاما ما كان خراجا فهو للمستري ومن البايع وذلك كاللبن والحق
 وكسب العبد واشياء ذلك لان الخراج له بالضم ان يستر الولد خراجا **مسلمه**
 قال ومن استر ثوبه ففاته في حراة ليشهوه **مسلمه** او
 دناسه فحبها في كلبته او بنافه ففاته وخلقه بغيره فهو او كلبه اذا
 فلتس له انما قال ذلك لان ثوبه واللباس والبن قايمة من خلقه التي
 تمثله وكذلك الدنا ستر اذا خلقها لثوبه لان مفعله ذلك كله واحده ولا فعل
 ستر ذلك كله فللبايع ان ياخذ بمقدار ما باعه من سلفته مما خلقه به
 وكذلك البن مثله لان غرضه بالخلق لم يغير وهو باق كقوله قبل المله
 وكذا كذا غرض النساء تربية مثله **مسلمه** قال ومن فليس
 كعام وعروض فلما باعه لم يبقه ذلك ولو لم يستر له لم يبقه بالخلق
 انما قال ذلك لان كل واحد من الغوما انما خاص له في مال المفلس بقدر ماله من
 الحق هو عن اموالهم في البشري له العوض الذي ضرب بعينه لانه هو
 الذي يجب له على الغرماء **مسلمه** قال والاجر اولى بما في يده
 من التزم والحاكم اذا كان صاحبه فان مات فله جبر استوه الغرماء

انما قال ذلك لان الاجير في الحايك والزرع بمنزلة بايع المملعه اذا
وجد ما عند المفلت من الحق بها فكذلك هذا الاجير في الزرع والمخل
الحاذا او وجد العمل فكل اولي به او هو عمن ماله ولا يكون اولي به
الموكل كما لا يكون بايع المملعه اولي بها ازامات المستتر بل يكون استوه
الغرماء على ما سناه **مسئله** قالوا والاجير الذي يبيع في الحايك
او في الزرع استوه الغرماء انما قال ذلك لان هذا الاجير ليس لعمله ثابت
لعمله فكل من احق به كناية عن الذي يزرع او ينفق الحايك او يوتروما السببه
ذلك لان من له ما يزرع عمل هو بمنزله من وجد سلطه عند مفلت ومن لا يثبت
لعمله فهو بمنزله من لم يجد سلطه عند مفلت فهو استوه الغرماء **مسئله**
قالوا صاحب الارض او بالزرع حتى يستوفى في كل ارضه انما قال ذلك لانه
لمنزله من وجد عمن ماله عند مفلت فهو احق به لان الزرع انما يثبت عن
ارضه فهو كانه سبب حدوثه فاشبه ذلك من وجد عمن ماله عند
مفلت فهو احق به **مسئله** قالوا ومن فلتس يربا له ماله فغير ما
استوه فان لم يثبت له مال حتى ياتي اخر من مفلت فقام به الاولون والآخر
فان الاخر اولي به انما قالوا ان غرماءه اولي به لان اثاره له فلاته ليس
احدهم اولي باخذ ماله من الاخر اذ حقوقهم كلهم واحد لا فحبه له لا حكم
على الاخر في ذلك كما وان ائنه قوم اخرون بعد الاولين فليس كان الاخرون اولي
بماله من الاولين من قبل ان هذا المال الذي هو في يده لغرماءه الاخرين ودر
الاولين فكانوا اولي به لقوه تسببه من ان ذلك ما لهم او جرت ذلك عن مالهم
والسببه ذلك من وجد سلطه عند مفلت فهو احق بها من

مسئله

تساير الغرماء لقوه تسببه **مسئله** قالوا ومن دخلت عليه
فايده من مراث او عقل جرح فخاص فيه الاولون والآخرين وتبع الغرماء
المفلت لما بقي من حقوقهم لان يكونوا يوم حيا هو زحوا بماله فالتفوق
سما فمقتصر عن حقوقهم فلا يسمونه **مسئله** انما قال ذلك لان ما حدث له من فائده
مراث او عقل جرح فغرماءه فيه سواء لان احدهم ليس والآخر ليس هذا
لمنزله ما يباينه قوم بعد قوا ذلك من اولي به ان هو احق بالمال الذي في يده
اذ هو عمن ماله او يوتروما السببه وليس كذلك ما كان من فائده مراث او عقل جرح
وقوله ان الغرماء يتبعون لمفلت لما بقي من حقوقهم فلان حقوقهم باقية ذمته
على مراث يتبعوه وما حدثوا ذلك من ماله ازا وجدوه اياهم كوز زحوا منه لما اخذوه
من المال وكان اخذهم على وجه البيع ما لهم عليه من الدين القرض الذي قد اخذوه
او يكون على وجه القرض فليس لهم ان يتبعوه بعد ذلك **مسئله**
قالوا وللمستأجر الموصى في القضا ان الموصى حري يقضى له انما قال ذلك لانه مستأجر
يترك قضا الحق وادايه الى صاحبه ازا يمكنه ذلك فليس يترك ذلك بل يترك
يدفعه الى صاحبه وللمستأجر حري يقضيه وقد حبس النبي صلى الله عليه وسلم فروعهم
عن يمين حريم عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس في لهما
وآلهم عن عبد الله بن المبارك عن ابي عبد الله عن محمد بن عمرو عن
الشريد عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني اوجد لكل امرئ
وعقوبته فان من المبادر به لم يخطئه بعقوبته حبس له وروى
النضر بن سبيل حديثا لغرماء من حبس رجل من اهل البادية عن ابيه عن جده
قال استأجر النبي صلى الله عليه وسلم قال اني اوجد لكل امرئ ما يورثه
بما سببه **مسئله**

قال ولا يحسن المستر دأبت عسرتة ان الما قال ذلك لان الله عز وجل قال
 وان كان وعسرتة فمكتره الى مسترته ولا يجوز جليست من قدامكوه الله تعالى
 وان صاحب الحق لا يستفيد بحبسه شيئا ونقض به هو بانفكاعه عن معاشه
 وتصرفه من مسله قال ومن كثرى كثرى محمدا على كثرى وتون بها
 فهو وان بها من العزم ان رخصنا له كراه في ثقه وملا وكذلك من تكارب
 دأبه او استاجر اجترأ فهو اول الدأبه والعبد الذي سده حتى يستوي
 وكذلك لو لم يقضه حتى فليست كان اذ كان كذلك اذا كانت ابلابا عيا بها
 الما قال ذلك كله لان المحقق في شيا من غيره من الغرماء يقضه ما اعتراه
 من الدأبه او العبد فحاز اذ هو كالمهر بمرانه الحق بالرهس يقضه له وحيان به
 من غيره من الغرماء وكذلك الاصناع او الما في ايدى من مما قد عملوه في الهوى
 والفلس لفقوه شبيههم تقبضوا الفيل الذي عملوه فمكتري كثرى كثرى كثرى
 من وجه من ماله لان هذا الحق في الفيلست وزا لموت على ما سناه به وقوله
 وكذلك لو لم يقضه حتى فليست كان اذ كان كذلك اذا كانت ابلابا عيا بها
 يعني ان المحقق وان لم يقض حتى فليست صاحب الحق وكذلك المستر وان لم
 يقبض الساعه لهما حقرا لعقد فكانا او في نفع عقدا فله بالشرى والعوى
 من سائر الغرماء من قوله من وجب له ذلك لا يقبضه مسله قال
 ومن تكاثر حانونا بيع فيه لم فليست فصاحب الحانوت استوه الغرماء وكذلك
 المنزله لشككه انما قال ذلك لما ذكرناه ان الما
 المنزله لا فضيله لهما على من اذ لم يجدنا من اهل النعماء ولا نأثر الما كثرى
 الفلس مسله قال ومن كان عليه نكاح ففلسفه به مسله

ثمة ايته اجرون فهموا في ما في يديه الما قال ذلك لما ذكرنا ان الما الذي
 يده للغرماء الاخرى انه عنى ما هو او يد له الما هو مهورا او في ذلك هو الفقه ما
 الذي قال له من ماله ولا يد له ما له من مسله قال ومن
 استر ادما وقبضه خفا او نفا فلا سبيل لحاحبه للفقوت الذي دخله
 الما قال ذلك في قبضها وان انما عنى بها هو تغير لها وذلك ففلسفه
 اخذها ولا تشبه لعدايتها بالدفعه ونسخ القول لان عن الغرماء والمال
 بعضه الى بعض وكذلك عنى ان يقضه باقية والمما جعلها غير ما وقبضه
 الما لم يخرجه ففلسفه الثوب وذلك هو مسله قال واذا
 السلك كان مال الفيلست لم يخرجه اقراره الما قال ذلك انه نهم على اخراج
 الما عن الذي قد فلسفه الى غير من احل ما فلسفه وقاموا عليه
 ولا يقبل اقراره في الما الذي يده ويلزم منه اقراره فاذا احدث له مال
 اخذه المحقق له وان الما الذي يخرجه عليه قد وجب فيه حق لمن يخرجه
 فليست له ان يخرجه بمصرها يدك من اقراره مسله قال
 وحاحب الرهس اذ هو من اهل الدنك انما قال ذلك لان الرهس هو اقولك
 لعيسه الرهس وحيان به به ويعلى حقه فيه فصار اول من سائر الغرماء انه
 وثقه من حقه ولا خلاف في هذا الفقه مسله قال ومن
 السلك كان فباع ماله فوجهه على يد رجل فباعه فمصبته من الغرماء
 او قد يتولى الغرماء انما قال ذلك لان من يخرجه الما باع من الما الذي عليه
 الذي هو من الغرماء لا يده كما يد هو نه انما بيع له ففكانه باع ما هو
 وتو جيلهم بما اذا لم يخرجه من ماله فهو منه ماله باع له من الغرماء

قال وقد قيل ان الفلسفة اذا جمع ماله فوضع على يدى عدل فلف ان الدين
 عليه كما هو وان يصنعه عليه وماله ثم وهذا الحب البناء اما ان ذلك
 من مال الغنى انما انفس بعد جمعه وقبل سعة فهو على ملك الغنى فلفه
 منه ان يادته ان ياد فله وان يقرر عليه وكذلك فلفه منه ان ملكه
 ليرى بعد من الحاكم كما يروى ملكه ببيع الحاكم عليه ويصير الملك للغنى
 فلفه فرق ملكه بلفه قبل ان يبيع ان من مال الغنى الذي عليه الحق
 ومن يلف لفته اذا بيع ان الغنى للغنى وان يلف من يلف من يلف قد زال
 عليه عن الدين عليه الدين وصار للغنى وليس كذلك ماله اذا جمع ولم
 يبع وقد فسر هذا الذى قلناه ان الغنى عن ملكه وكذلك عن من اصحاب
 ملكه وحمل ان عند الحكم هذا جلا فامر مولى ملكه واجبه مد عليه
 النقل ان يكون هذا رواية لا اعلم انه اعلم بقول ملكه هذا فلف
 الاختلاف في القولين من يلف الغنى بعد البيع ومن يلف الغنى قبل البيع
 وهما ان المسلمين مختلفا الحكم لما ذكرناه من اختلاف الفقهاء اعلم
 قالوا اذا وجد في حل سلعة منه الغنى فامره فلو ابيع وبعبك
 فلفه ذلك الغنى ان يبعه او يصنعه له اما ان ذلك ان صاحب
 السلعة اعلى النافع هو الحق سلعته اذا وجدها عند مفسد ان يبيعها
 ان يبعها عنها ويصير ذلك وانما ان يبيع عليه بغير اختيار فلا
 ان ذلك الفلسفة ليس بها بعد فلسفه ودفع من ذلك الى ما يجب فكذلك
 الغنى ليس به كذلك مساله قال ومن كان يبيع في الله
 وليس في الغنى ليس به ان يشرع عليه وانما اصيب وبصدق من انما عند

مس

نفس وان لا يتحقق ولا يجعله واجبه اما ان ذلك ان هذا مقتضى ما فعله
 ومقتضى ما ياب الدين فلا يتحقق وذلك اذا لم يعرف بسبب ما ذكره من ذهاب
 ماله ان المصاحب في الاموال لا يحق على الناس الا عيب وبخاصة على الجيران
 ومن يقرب منه ولو تسويع من يدعى ذلك لا ضرر لاهل الحقوق ولا دين له
 الى ذهابها مساله قال ومن يقاتل من غير اثم ياتي به الفرج
 من تسويع المسلمين اما طال ذلك ان تركه يضر الناس اموالهم ولفه
 عليهم ولفه لهم كونه في التسويع وفقوده فيها فبذلك الى اختلاف
 اموال الناس وفي ذلك عذر عام عليهم فوجب على الاما ان يلفه من
 التسويع حتى يغتفر الناس تسويعه فبذلك الى ذهاب اموالهم ان
 ياتي بيان على ذهاب ماله فيكون له عذر اذا منع له في ذلك ولا اختيار من
 جلاله لا يمكن الاحتراز من المصاحب في الدين والمال وقد قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يصرفه مساله
 قال واذا كان الحال بدت ابلحت قوم من فلس وبحث احد من منكم
 بغير فهو احق به اما قال ذلك انه قد صار اولي بقضه اياه وحوزه
 له فصار له من امواله اولي بالرفق من لسان الغنى ما يقضه له
 وحياتنه مساله قال ومن حمل كفا ما فلفه صاحبه فهو اولي
 ما دانية يديه وكذلك الصداق موت من دفع اليه او فلفه اما ان
 ذلك ان الجاهل يقضه ان يمسح وحمله بمنزلة المهر من اذا احضر
 المهر فصار اولي به لا يوافق عليه وكذلك الصداق من اولي ما صنعوه
 حتى يدفعوا المهر لاجره في الموت والفلسه بغير الشئ وكونه

ايدهم والشبهوا في هذا الموضع انه اول الرهن الموت والقتل
 لقوة سببه من غير ان يقر ما الذي كان منعه **مسلة**
 قال ومن راع دابة فبقيت فباع ناسها وحبسها فان اشيا صاحبها اخذها
 ولا تترك في ولدها وان اشيا سلمها وحاص **مسلة** انما قال ذلك لان اصل ذلك
 وقع البيع عليه فابروا الذي وجب له على المشتري الممنوع وهو الدابة
 والولد الذي راعه واذا كان كذلك كان البايع مختارا من اخذها بكل
 الثمن ولا يملك فيما راعه المشتري من الولد ولا خاصة بمنزلة ذلك من امر
 وان اشيا سلم الامر وحاص الغرما ثمناها وذلك كما لو نقصت الامر في
 عوز او غير ذلك كان حكمها ما وصفتها اما اخذها واما اسلمها وحاص
 الغرما لا يملك غير ذلك **مسلة** قال واذا طلع الرجل من
 ماله ترك له ما يعشيه فهو اهل له وكسوته وفي روجه سلك
 وان اجتر نفسه فكذلك انما قال ذلك لان ضروره الى ما يعشيه
 من قوت **مسلة** وحيث لم يترك له من ذلك ولا اخذ منه
 لان ذلك اضراؤه لان لا يرى له يجوز ان يترك ويؤخذ ما عليه من
 التوب الذي يستحق به وكذلك يجوز ان يؤخذ قوته الذي يستحق
 به مده وذلك على قدر احتياجه الى كسوته ولما كان يجوز وجبه ماله
 غنايه عنها فحكمها حكمه ولم يترك له يجوز مخالفة له لان الاشياء
 يستحق عن روجه ولا يستحق عن الكسوة والا كل ولتوا عان ذلك
 المالك يؤخذ من يده او مما يوجب به هذا حكمه لما خضع الى ماله منه
مسلة قال واذا وهب الفليس للتوب اخذ الغرما ذلك ولو اعجب على

اذا اخلت صاحبها بمنزله البع **مسلة** انما قال ان لغرما الفليس اخذ ماله
 الذي يحدث له سواء كان ذلك ثواب هبة او غيره من اهل الذي يحدث له
 والهبة اذا كانت ثواب ان فليس الموهوب فلو اهب اخذها لان ذلك
 بمنزلة البيع لان الهبة اذا كانت على ثواب دين اجرت مجرى البيع سواء
 كان اعلى او اهب ثوابا ولا كان له اخذها **مسلة** قال
 ومن اشاع رايتين بعثت بينهما او امضى عشرين وبيع رايتا وثقت رايت
 فليس دهمته لم يترك اولها وجدر من الغرما انما قال ذلك لان العشرة
 التي مضى هي بعض من الرايتين فعليه ان يرد ما احاب الرايت الذي وثقت
 وهي خمسة لانه لا يجوز ان ياخذ الثمن والساعة **مسلة** قال
 وكذلك لو كانت اكثر من ذلك فعلى هذا الحساب وهذا فهو علمنا ذكرناه
 في الرايتين اذا بيعا جميعا لانه لا يجوز ان ياخذ السلعة ومنها فكذلك بعض
 كل سلعة وبعض الثمن **مسلة** قال ولستنا نعرف من الغرير
 ودوره الشهرة والسهر من كلب بها الاقان ولستنا نأمن بالحيوان السيرة
 انما قال ذلك لان الحيوان يخاف نفسه اذا تركه كبرا عجب ببعه لان اصل
 الغرما الى حقوقهم وليس في ذلك عن الغرير الذي عليه الحق فاما الدور
 والقرور فانه يستأن بها اكثر من الحيوان لانها مأمونة لتوفر ذلك
 على الغرما والذين عليه الذين لم يناد في مملكتها اذ في ذلك نعتهم جميعا
 منضه عليهم **مسلة** قال ومن نكاح كرا مضمونا
 او اسلف في سلعة مضمونة لم يفسد الخبز قبل ان يفسد فهو اسوة الغرما
 انما قال ذلك لان حق المشتري في السلعة قد وجب في ذمه البايع وعقد الحق
 المحقق قد وجب في ذمه المكون فوجب ان يفسد بذلك ماله

مستزلة او كثر له ما كان له في الزمه وليس هذا بمنزلة ما يعض الدابة
 من المحرك بل يفتقر الى المحرك والى بطا لانه قد مضى وحازها وصار
 اوليها كالمترين في الغرض والرهن وحازها انه اول من سائر الغرماء
 مسله قال ومن فليس يوقف ما له فوجد رجل سلعة فتنوا غنا عن بعض سلعته
 حتى مات المفلس فهو الحق لئلا يباع من الغرماء وان مات المفلس اذا وقف السلطان
 ما ان المفلس في انما قال ذلك لان يبيع السلعة له اخذها اذا وجدها عند المفلس
 ان سائر مات المفلس قبل اخذها فله ان يخذها بعد موته لانه لما كان
 له ان يخذها قبل موته اذا لم يدفع اليه الثمن فخذ ذلك له اخذها بعد موته
 اذا لم يدفع اليه الثمن وذلك بمنزلة السفيح اذا وحيث له السفيح
 ما ان رمات المستر في اخذها له وهو ان يخذها بعد موته كما
 كان له ان يخذها قبل موته ويحتمل ان يكون وجه هذه المسله هو ان يكون
 يبيع السلعة قد انظر اخذها بعد فليس المستر ثم موت المستر قبل دفع
 البائع لها فيكون له قضيا باختياره لها قبل موته والله اعلم وليس
 هذا بمنزلة اختياره اخذها من مال الميت المفلس قبل تقديم فلسه للموت
 وقد بينا هذا مما تقدم انه لا يجوز له ان يخذ سلعته دون سائر الغرماء
 ان ترجعوا الى قولنا واذمه مسله قال ومن باع اصل حايك
 لثمن فيه لم يفتس وفيه ثمن فاختاره صاحبه ثمنه الا ان يحب الغرماء
 ان يفعوا اليه حقه وهو اولي به ما كان في الاصل فاذ اخذ فلا يسله
 اليه ولا الى ما اخذ منه قبل ذلك انما قال ان له اخذ اهل الجاهل ثمنه اذا
 كان له ثمن فلان في ثمنه ما له وزياده الثمن كزياده السليم في يدها
 هاهنا او السليم

وكذلك لادبانه لان الثمن غير منفصله من الخل كالشئ غير منفصل من
 الامه فاذا انفصلت الثمنه من الخل فليس له اخذها وذلك كالفصل الذي
 والصوف من الثمن اذا بيعت انه ليس للبائع اخذ ذلك منه خراج وكذلك
 اذا جدد الثمنه او بلغت الجداد وشاهنت فهو للمستر دون البائع فهذا
 وجه قول مالك والذي يوجه الصواب ان يكون الثمن للمستر اذا كانت
 قد ابرت وكذلك يجب ان يكون السفيح بعون الثمن للمستر اذا اخذ
 بالسفيحه بعد ابراء من الثمنه خراج فاذا ابرت لها حكم ملك المستر
 في الفليس والسفيحه بعون دون البائع للخل اذا وجدها في يد المفلس ودون
 السفيح اذا اخذ الخل من يد المستر والله اعلم على ما قلنا ان الثمن على
 عليه عرف من حكم الثمنه قبل ابراء وبعد محققا بعد ابراء البائع لان
 لشترها المستر مع الخل وقبل ابراء للمستر وكذلك حكمها
 الرهن انها خراج وانما ليست برهن مع الخل واذا كان كذلك وجب ما
 ابرت ان تكون المشترى في الفليس والسفيحه وقبل ذلك البائع
 الفليس والسفيح في السفيحه والذي قاله مالك استحسن وهذا الصواب
 والله اعلم مسله قال ومن اثنى سفيحه واستر في ثمنها
 فحبه فيها ومن اخبر فحبه فيها ثمن فليس فليس في ثمنها على قدر
 اموالهم انما قال ذلك لان الثمن هو عين اموالهم فله ان يخذها
 على مقدار ما ثمنه في الكيل وهذا اذا كان شيئا واحدا فاما اذا كان محلقا
 بيع وكذا في الثمنه الباء دون الثمن مقدار ما لخل واحد من ثمن الثمن
 وليس هو ان يفتقر الى ثمنه في يده يدخل مع الكفاي والكفاي متفاضلا
 على الثمنه

لانه لما كان للغريم ان يدفع لهما كله او بعضه وياخذ البعض من كارت
 للغريم ما لا يريد فله ان يفعل ذلك فيما بينهم وبين صاحب السلعة كما
 كان ذلك للذي عليه الحق لانهم قد قاموا مقامه الا ترى ان الوارث يقوم مقام
 الموروث في امواله وحقوقه اما ان المتعلق به من كان الغريم الحق في الميت
 من الوارث كانوا ايضا لهم من الخيار في اخذ سلعة الغريم المقتل ودفع
 ثمنها الى البايع مثل ما كان للمقتل والله اعلم **مسألة** قالوا اذا
 اقلص الصانع فابحرج الصانع تسبيكه فقال هذه لعلاء واخرج التسليم
 مرة فقال هذا لعلاء ولا يقبل ذلك منه الا بینه **مسألة** قالوا ان كان له ثمن ان يكون
 له بدل الجاهل لا يحد من ثمنه له فلا يقبل قوله بغير ثمنه كما لا يقبل
 اقترانه اذا اقلص الحق الذي في يده وقد قال مالك انه يصل اذا لم يمتصو اعني
 في الصانع لا هذه الا تشبها اقامه في يده وليس يتعلق بدمته كالذي هو
 متعلق بدمته لو خذ من ماله فلا يجوز ان يقضي بغير عزمه دون نفسه **مسألة**
 لا يجوز ان يقر في بدنه كانه ذلك اخرج الحارث عنهم وذلك غير جائز بل من
 الاقرار في دمه لمن اقر له **مسألة** قالوا ومن باع جارية
 بمائة واقضى من ثمنها خمسين فولدت عند المشتري لهن من غير سيدتها
 ثمرات وقلن ما راد ان اخذ ذلك فلو راد المشتري كل ما ولسن هذا مثل الرجل
 مع الراعي فيقبض لهن من ثمنها وقلن وخذ احداهما **مسألة** قال مالك ان
 ولد الجارية الذي ولد بعد ملك المشتري لها هو كبقية الجارية لان جهر القول
 جهر القول في ما يشاء فما يقدره المشتري للبايع ان اخذ من الثمن شيئا اذا اخذ
 الولد فكلما اقر بثلثه اخذ بثلثه اذا اخذ اربعة اخذ بثلثه ان اخذ

وليست هذا بمنزلة سلعة ان ابيعنا فاحضى بعض ثمنها في بلغت واحدة لان
 احدا هما لا يقوم مقام الآخر وليس حكم احدهما حكم الآخر فوجب ان
 ترد من الثمن بقدر ما اخذ الباقي دون التي بلغت **مسألة** قال
 ومن باع جارية فافترض لهن ثمنها في ثمن فرده واحدها في وجدتها عيبا
 فان نشان ردها وحدها واثبتا حبستها واسلم **مسألة** قال مالك ان البايع اذا
 وجد سلعة عند المشتري اذا اقلص ثمنها با بالثمن الذي هو ثمنه المسمى
 من المقتل كانه كانه استراها بالثمن الذي في الاثر ان لا يثبت الحق على اخذ
 اذا لم يرد اخذها فاذا اخذها ثمن وجدتها عيبا حدث عند المشتري
 المقتل كان له ردها بالعيبة ورجع الى الثمن الخاص الغريم كما يكون ذلك
 لو استراها من غيره **مسألة** قالوا ومن استدان فزرع فاستأجر
 اجيرا ثم زرع ثمنه واستدان فانه سدا بالحق فانه اجبا للذي كان قبله
 فان فضل ثمنه كان للاول وان لم يفضل ثمنه لم يكن ثمنه الاجير سدا لثمنه
 كان زوجه او اخرها **مسألة** قال مالك ان صاحب الدار اعترض اقول تسببا لاجراء
 الزرع لهما كانت ولولا دينه الذي يقع على الزرع لطف الزرع **مسألة**
 فانه من وجد سلعة عند المشتري ان اخذها من غيره الذي لم يجد
 سلعته لم يكون بعدة الذي يملكه في الفقه بل الذي يملكه على هذا القول
 كل من اخذ منه الذي يملكه في الزرع اقول تسببا من يقدمه وعند
 الاجرا من يملكه المزرعة المسمى على الذي يقدمه لان عمله على الزرع
 يملكه في الذي يملكه

والنور انما يحب على النور وحده الموت الا زواج عمنها او خلا قهرها بالنور وقد
 زور مائة عن افع عن ابن عمر قال عده امر الولد ان يتوفى عنها بسبع مائة
 فان لم يخرج فليته الله ان الله تعالى جعل عده سكره لمخرجها وايا تسليته الله
 فكذلك الله امر الولد ان يخرجها ستبترات بعثها سلاته الله لحوان ان يكون
 حاملا لان الحمل ليس باقل من سلاته الله
 كتاب المديت
 قال عبد الله قلت لما لك المديت ابيعه حاجه قال المديت سبعة حاجه ولا غيره
 عن موضعه ما عاش سبعة على حاله في ذوقه في غيره ما عاش امانات عنق
 من لثته ان يخرج كله او ما خرج منه وان لم يخرج منه شي يخرج منه ولا بعضه
 فهو من حق وان لم يخرج منه شي فليته وروى عنه ولا يسلمع انما قال ان
 المديت سبعة باع في ذوقه غيره في حياه مديته ان الله حل وعرو راوفوا بالعقود
 وانما سبعة على حياه مديته ان الله سلب له الى رفعه ولا حله
 لا يخرج منه وسعة ايكال عقد حريمه فلا سبيل له الى ايكال ذلك ولا زوجه
 لا المديت عقد حريمه منه آتية لا اله الا سبيل المديته ولا حله
 ان لم قد زور حياه مديته عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر
 ولا يلزم مديته ولا له فداية بترجمته يذكر فيه ان سبعة بيع وقد فسقه
 تراكم من زواج عمنها سبعة بترجمته عن عمار قال اعنق بطلان النصار
 علما له عن ريش ستم مديته بترجمته عن عمار عن عمار عن عمار عن عمار عن عمار
 علما له عليه وسلم ما به درهم فاعطاه وقال له اقصي ذلك من هذا
 المديت ان سبعة المديت من اجل الله عليه فاما ان لا يخرج منه شي فليته
 فاما ان لا يخرج منه شي فليته

كما يجوز الرجوع في الوصية قبل ان تستكونه وصية يجوز الرجوع فيه كما
 كان العتق من طرقت لا يجوز الرجوع فيه وان كان يخرج من ذلك فليته
 المديت فان لم يزل اذا كان المديت حقه لا يجوز بيعه عند عمر قبل
 الحقة فكذلك لم يزل ان يكون مع المديت كان مديته الحقة في ذوقه العتق
 بالصفه على وجهين صفه آتية آتية الموت زيد وهي السهر فليس عتق العتق
 بصفه الصفه لم يخرج بيعة في ذوقه غيره وصفه آتية آتية آتية بل قد
 حوزان ياتي في ذوقه حقه ويريد ودخل اندار فليست يقع العتق الا بصيهاه وقد
 زور سلمين بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن ابي يونس عن ابي عمر عن ابي
 المديت وزور ابو خلد وحضر من الحاج عن الحسن بن عبد عن ربيعة وعف
 الحاج عن الحسن بن شرح قال المديت باع وعمران معوية عن الحسن بن سعيد عن
 سعيد بن المسيب قال المديت لا يبيعه سبيها ولا يهبها ولدها فمنها وهذا
 قول جماعة من علماء اهل المدينة والخوف في وقته امانات عتق من لثته الحرة
 كله او ما خرج منه فلا المديت ضعف سببا من امر الولد ان عتقه بترجمته
 موت سبيته بالقول الذي كان منه وحياته لا اله الا الذي هو الولي امر الولد
 فكان عتقه في لثته دوزن بترجمته وان كان له مال لم يخرج كله من لثته عتق
 والا فليته ذلك وان لم يخرج له مال غيره عتق لثته وروى عنه الله له
 المديت ان لا يخرج من ماله في ذوقه ولا بعد موته اكثر من لثته وعكر روي
 الحسن بن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر
 مات فافزع الى ماله الله الله وسلم بترجمته فاعنق ابنه وولده وعكر روي
 لسعد الله واللك كبره الله الله اربو ماله كله او شكر ماله وقال له

على راسه من اوراقه ان خلق الراش هو نخله خلتش الثوب
 من القيد وليس يجوز ان يفعل المحرم ذلك قبل ان يحرره العقبة
 من عمل عند كل ذلك فان قيل قد روي عن النبي صلى الله عليه
 انه سئل عن رجل فبا ان يترك فقال ان لم يتركه فخرج فليست كذلك
 في حرمته من ثقات اصحاب الزهري فان كان ذلك ففقد
 عقبة ليس يجوز ان يكون ذلك قياسا على ما ذكر في الخبر ولو جاز
 ذلك كان ان يحل ان يتركه ونسب قبل ان يكون بعد افاضة
 من صرح على ما ورد في الخبر به وهو ان يترك قبل الرمي والخلق قبل ذلك
 من قوله ونسب الموتى على راسه ليكون كانه قد خلق بعد
 الموت مسئلة قال وموافاض فدان يترك حرة العقبة
 من غير ان يترك ليقضه انما قال ذلك لان طواف الافاضة يجب ان
 يكون بعد الرمي فعليه ان يعيده بعد الرمي مسئلة
 ومن افاض قبل الخلق فقد افسده فليرجع لخلق ثم يفيض
 ويكرر يفيض اخره وقيل يجوز خلقه ولا يفسد عليه والاول اعجب الناس
 وجه امره باعادة الافاضة لان النبي صلى الله عليه وسلم افاض بعد الخلق
 فوجب ان يغتدى به وقد قال صلى الله عليه وسلم خذوا عن مناسككم
 وحب ان يمسك ذلك كما فعله الحج واجبا كان ومسكونا
 سدوا به ووجه قوله باعادة عليه لا افاضة فلان الخواف لما خلت

لقول الله جل ثناؤه لحر فيها مافع ابى اجل مسمى ثم يحلها الى البيت العتيق
 يعني بذلك ان المافع في هذه المواضع هي الاعمال فيها في اوقافها المجموعة
 عتق انقضت فلا عمل بعد ذلك فيها فانما عتقت الشمس من اخر ايام
 الشربق وهو اليوم الرابع من الخريف فقد تقضت ايامها وعمل فيها
 لذلك وتاويل قوله جل ثناؤه ثم يحلها الى البيت العتيق ان يحل
 الله ما يشره من الخواف ما ثبت العتيق كانه آخر فروع الحج الذي بقي
 بعده فرض من ايج به وقد قيل معنى قوله عز وجل ثم يحلها الى البيت
 العتيق ان يحل البدن مسئلة قال ومرفوع مع الامام
 من ترفة فلا ينزل ببعض تلك المياه لينعشي ويقضي حوائجه انما قال
 ذلك ليل تقوته الصلاة مع الامام بالمرطقة بان تقامه عنه كانه
 اليه مما يجلي معه بالمرطقة الا ان يقطع عن ذلك عذر مسئلة
 قال ومن اتي عرفة بعد دفع الامام فليقف يدعو وينصرف ولا يوتر
 الا صلاة جني ياتي المردقة انما قال ذلك لان سنة الوقوف بعرفة
 مع الامام وعيد الانفراد واحد فليقف ويدعو ويحلي هو لنفسه القرب
 و تعشا لانه لا يلحق حلا تمام مع الامام اذا وقف بعرفة بعده فليعلمها
 هو لنفسه مسئلة قال ومن اخر الخواف والسعي حتى
 لا يجره فقد حل له ما حل لمن بدأ بالخواف يعني اذا لم يطف الخواف
 الواجب وهو الخواف الدخول والسعي لعذر منه مؤذنه

من قاله ويحرم من طواف هذا الطواف ويسعى واحداً من
 حجره يحرم من طوافه والبلد والبلد والبلد والبلد
 قوافل تدور ويسعى مسلة قالوا يتر على الحق يضرا
 عنه من طوافه في الناس يعرفه بعينه لا من عليه
 ما من طوافه من طوافه في الناس يعرفه بعينه لا من عليه
 وحده من طوافه في الناس يعرفه بعينه لا من عليه
 على ما روي في التفسير يعرفه بقطع الحزموه النلية ولا يلبس
 على ما روي في التفسير يعرفه بقطع الحزموه النلية ولا يلبس
 رأت الشمس والامام يخطب يوم عرفة بعد زوال الشمس ولا
 يلبس لكنه يكثر لهواً الثالث سعة لان النلية هي السجادة فاذا بلغوا
 الموقف فقد اجابوا وانهموا الي اقص موضع دعو اليه فوجب
 بعد ذلك ان يكثروا ويدعوا وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال انقلوا دعا يوم عرفة وخبر ما قلت انا وانبيوت قبلي
 صلى الله عليه وسلم وقد روي مكر عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب
 روى عنه كان يلبس الجحشي اذا رامت الشمس يوم عرفة فكم النلية
 قال مكر ولا تدرك النيلة عليه اهل القل بلداً وروي مكر عن
 محمد بن الحسن عن ابيه عن عائشة انها كانت تترك النلية اذا
 رأت الى الموقف وروي مكر عن محمد بن ابي بكر عن ابيه انها كانت تترك النلية

عليهما شيء وقد قيل ان السعيرين اذا اهديا شاة من فذخ كل واحد
 منهما شاة صاحبه احماهما ان ذلك لا يجزي عنهما ويضمن كل واحد
 منهما قيمة ما فذخ وبما تنقأ الهدى ولو ذبح احدهما شاة صاحبه عن نفسه
 ضمنها ولم يجزه وذبح شاة الزا وجبها وعزم احدهما قيمة شاة
 الزا لهما وان شترى صاحبه شاة واحدة او اكلها او اهداها او اهداها او اهداها او اهداها
 لان الهدى قد وجب بالتقليد والاشعار فليست بقدر صاحبه على رد
 الي صاحبه ولو مات من ماله ورثته عنه ولا جان لمن قسمه على سها من
 المرات واذا كان كذلك فمن رزقه او لم يره جاز سواء كان باعتر صاحبه او بغير
 امره لا نه فقل ما على صاحبه ان يفعله فاما اذا كان الهدى شاة فان علي
 كل واحد منهما عزم من قيمة الشاة لصاحبه وعليه هدي مسنة انفس قبل
 الشاة لا توجب بالتقليد والاشعار كما توجب البدنة والبصرة
 بالتقليد والاشعار وانما تجب الشاة بالتخ فليست بخوزان بوجوب
 غيره هديا عن نفسه فان كان اوجب شاة هديا بالقول فان اخرج فيها
 الحمية البدنة والبقرة اذا اوجبهما بالتقليد والاشعار لا نه
 بقدر علي ردها الي ماله بعد ان يهدى بالقول ويقبل عبد الحكم
 ان الشاة من علي انه اخلا من قول مكر وان الذي عندي ان ملكا
 قد روي بين الشاة والبدنة والبقرة لهذا المفسر الذي ذكره لا انه
 اخلا من قول والله اعلم وقوله يفر من كل واحد منهما قيمة شاة

[illegible]

لهذا هو في الكوع فما الواجب فلا يجوز الاخر منه قبل اتيه على عمومها
ومن خسر منها شيئا فعليه الدلالة بركا شبهتها في الواجب بدلالة قوله
عز وجل ولا بد من جعلنا لها الحرام من شعائركم لله وشعائركم لله فواجبات
الا ترى الي قوله جل ثناؤه ان نعطاوا الثروة من شعائركم لله فكان الشئ
بينهما واجبا وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يوحى من الهدى الذك
خره من كل دنة بضعة فاكله واعطاه فاما جزا الصديق فدية
الا ترى فانه لا يجوز الاكل من الهدى للمساكين الا ترى انه قد جعز بد
الهدى كعام للمساكين علما ان جزا يوحى من الكوع الذي هو
للمساكين فخذ ذلك من الهدى فاما كل هدي ليس بد له كعام وانما بد له
الصيام فجاز اكله وخذ ذلك من جزا يوحى من الهدى الذي تذره
للمساكين كان ذلك شئ يجمعه شئ كما جعل كعاما للمساكين فلا يجوز
له ان ياكل منه كما لا يجوز ان ياكل من الزكاة التي هي للمساكين وكذا كفارة
اليمين التي هي للمساكين اذا وبتنا عليه فان قيل كيف يجوز
ان ينفع الا نسان شئ واجب لعملة لله جل وعز ولو طرد ذكر في الهدى
لجاز ذلك في الزكاة والفقارة قبل له الهدى مبين للزكاة
الكفارة الا ترون ان الا نسان الكوع باخراج صدقة للمساكين
كفارة ثم يجب عليه انه لا يجوز ان ياكل منها كما لا يجوز ذلك في الواجب
عليه ثم يجوز له ان ياكل من الهدى الكوع فخذ ذلك من قوله ان ياكل من

الهدى الواجب عليه وانه ان باكل من الرزاق الواجبة او الكفاية
 الواجبة وقد روي في حكاية النور للامام ان يشفع بشيخه
 في الجنة وهو الخوف الكفاية الواجبة انه يجوز له وكذا المفقون
 في الجنة قاله شارح منتهى عمقه في التعلق وان كان شيئا اخرجه
 من حبه ما لم ياكل من حبه من واجب عليه والله اعلم
 قالوا وما عجب قبل حمله وانه ياكل منه ويدله ان كان واجبا
 في حبه ولا بد له ان كان ياكل من حبه يدله انما حال انه ياكل
 من حبه الواجب اذا عجب قبل حمله قال عليه بدله فليست يتهم على
 نفسه ما اكل منه كان عليه بدله فاما الذموع فليست يجوز ان ياكل منه
 اذا عجب قبل حمله لانه ياكل من حبه ثوبا اكل منه فان ابلغ حمله
 حاربه ان ياكل منه كان عليه راحة بعد بلوغ حمله وليست يتهم على
 بعد حمله وقد روي عن عطاء بن عروة عن ابيه عن ناجية الخري
 قال قلت لابي كيف اصنع بما عجب من البذر قال اخره واعلم
 عنه في ربه وقل من الناس ربه فلما علموا رواه مكي عن هشام بن
 عروة عن ابيه صاحب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سئل
 الله كيف اصنع بد طرمته فمن اكل من الذموع اذا عجب قبل حمله
 فعليه البذر حله لانه كانه لنفسه واكله فعليه بدله عليه
 فانه العلة مسئلة قال ومن جعل عليه بدنة فلياكل

منها انما قال ذلك لقول الله جل ثناؤه فكلوا منها واحموا عني ذنبا
 قبل هذا وهذه لم يوجبها للمساكين وانما اوجبه على نفسه مكلفا وليعتد
 للمساكين في ان ياكل منها ويكفر مسئلة قال ومن اكل
 من حبه حيا صيدا شيئا بدله الهدى حله انما قال ذلك لانه لا يجوز له اكل
 شي من حيا الصيد لانه للمساكين بدله ان بدله كفاية للمساكين فمتى اكل
 منه وجب عليه هدي غيرة لانه لم يذبحه للهدى والمازحه للاكل فوجب عليه
 هدي مستأنف لهذه الامة واحسب ان عبد الملك لم يحن عن ملك ان عليه
 قدر ما اكل يعني قيمته كالهدي حله ووجه هذا القول ان الهدى قد اتى
 به على ما قد امر به وليس عليه ان يهدي ثانيا واما عليه بدله ما اكل لانه
 قد اكل شيئا للمساكين كما ان اكله غيرة فعليه قيمته مسئلة
 قال وليس لغير الله البذر وقت معلوم لقول الله عز وجل فكلوا منها
 واحموا عني ذنبا هو الفقير والقانع هو الفقير والمفتقر هو الزائر
 بحر ليس له قدر ما يكفر كل مسكين حد ودون لكن يفرقه عليهم
 على حسب اجتهاده كما يفعل ذلك في الزكاة وعقارة الامان وحذرك
 ليس لها باكله حد لكنه يكفر اكثر واكثر مسئلة
 قال واذا عجب هدي الذموع فليخره ثم يفتش فلا بد في ربه ولا ياكل
 ولا يقسم ولا يكفر فان فعل فقد هتم مسئلة انما قال ذلك لما روي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال له فيما عجب من الهدى حله من الناس

في الاذان والاقامة تسعة لكل صلاة فليست يجب تركهما اذا جمع بين
الحلوة والحرارة يجوز ترك فرضهما اذا جمعا وافرذان
والحرارة من صلاة الله عليه وسلم انه جمع بعرفة والمزدلفة باذان
واقامة لكل صلاة وروى باذان واقامة في روي باقامة اقامة لكل
صلاة في كتابنا فانه ملل ما ذكرناه هـ

مسألة
والأول ما يشترط في وقت الصلوة من غير فراغ الإمام من خطبته الأولى
أما ما ذكره في ذلك واسع الوقت اذن بعد فراغه من الخطبة أو
قبل فراغه من خطبته اذ انه قبل فراغه من الخطبة لا يجوز إقامة الصلاة
مع فراغه من الخطبة وان اذن بعد فراغه من ذلك واسع
مسألة
قالوا لا بأس بترك الرجل الخفيف الشان عن صلاة قبل الصلاة
بمردقة أو ما الزواجر والمحال فلا حتى يبدأ بالصلاة إنما قال
ذلك لأن السنة من دفع من عرفة مع الإمام أن يصل في وقتها المفرد
والصلاة معه فلا ينبغي أن يشتغل بغير الصلاة من عمل غيره إلا أن
يكون شيئاً خفيفاً لا يتقعر إذا عمله عن الصلاة فلا بأس به
مسألة
ومن قائله الصلاة مع الإمام بعرفة فليجمع بينهما ولا
يصلى كل واحد في وقتها إنما قال ذلك لأن سنة الصلاة
بعرفة والمفرد لجمع بينهما سواء صلاهما مع الإمام أو وحده
لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما فيجب الاقتداء به صلى الله عليه وسلم
مسألة

و روي حميد عن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله و قد قيل ان ذلك
 تأويل قول الله جل وعز و البدر جعلناها خمر من تعبنا لله لخير فيه
 حيث قيل الانتفاع بها الى يوم النحر
 يكون منحر في الحج الامنا و لا في العمرة الا لمكة او ما يليه من مكة
 من منازل الناس و انما يحب الهدى في الحرم فخره فلا يجزيه و ان فخره
 عند ثنية المدنين فلا يجزيه انما فاز ذلك لما رواه و جمع عن اسامة
 بن زيد عن عمار عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل فحلج مكة
 منحر و روي زيد بن علي عن ابيه عن حميد بن اسحق عن علي بن
 ابي طالب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال منا كلها منحر
 و روي ابو اسامة عن اسامة بن زيد عن عمار عن جابر ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال عرفة كلها موقف و كل منا منحر و كل المنزلة
 موقف و كل فحاج مكة فخير من منحره فلهذا قال صلى الله عليه
 و سلم في الحج الامنا و لا في العمرة الا لمكة و قوله انما يحب الهدى في
 الحرم فخره انه لا يجزيه فلا زال الله جل وعز قال هديا بالغ الكعبة و قال
 بسم الله و الهدى معك فان بلغ محله و ذلك على ما قسمه صلى الله
 عليه وسلم في الحج منا و في العمرة مكة لا يجوز ان يكون محله
 الهدى غير هذين الموضعين من الحرم و اكل
 فخر النبي صلى الله عليه وسلم في الحرم و هو من الحرم قبله

مسئلة قال ولا يغني المحرم وجهه ما فوق الدفن من غير استئذان
 المحرمه الا ان يستئذن انما قال ذلك لان على المحرم كشف راسه وجهه
 فليس يجوز له فكسها من مسئلة قال ولا يستنخل المحرم على
 الحمل فان فعل اغتدر ولا بأس بالفتحاك واستئذان انما قال ذلك لان
 المحرم ممنوع من فكس راسه ما فوق الدفن فكسفه فليس يجوز له ان يغني
 بكنه من حراوتين فحق الاستئذان على الحمل فكذا كنه من الحراوتين وقد
 لذلك فوجبت عليه الفدية وقد روي عن ابن عمر انه رأى محمدا قد
 استنخل بمسئلة فمنعه من ذلك وقال له اخي لما حرمت له واما الميت
 والفتحاك فلا بأس عليه في فكسها وان كنه لان الميت والعسقاء
 لم يزل المحرم وحده دون العمل والعمل والحمل فانما هو من احده
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واحياه احده فممنوع فكسها فكس
 روي عنهما في آخره فوجبالا حراما فلو اخله على الحمل وادخل
 غير حازه مسئلة قال ولا بأس ان يستنخل المحرم على
 الحمل انما قال ذلك لان المحرمه يجوز لها فكس راسها فلا بأس عليها
 اذا استنكلت مسئلة قال ولا بأس ان يستنخل المحرم
 خلال الحمل به هذا كما في مسئلة الاستئذان فلا بأس عليه وليس له
 فكسها يستنخل على الحمل انما قال ذلك لان المحرمه ممنوع من فكس راسه وجهه
 ما فوق الدفن وليس كذلك مسئلة قال ولا بأس ان يستنخل المحرم
 بالبر والحر المحرمه انما قال ذلك لان المحرمه ممنوع من فكس راسه وجهه
 ما فوق الدفن وليس كذلك مسئلة

مسئلة قال ولا يغني المحرم وجهه ما فوق الدفن من غير استئذان
 المحرمه الا ان يستئذن انما قال ذلك لان على المحرم كشف راسه وجهه
 فليس يجوز له فكسها من مسئلة قال ولا يستنخل المحرم على
 الحمل فان فعل اغتدر ولا بأس بالفتحاك واستئذان انما قال ذلك لان
 المحرم ممنوع من فكس راسه ما فوق الدفن فكسفه فليس يجوز له ان يغني
 بكنه من حراوتين فحق الاستئذان على الحمل فكذا كنه من الحراوتين وقد
 لذلك فوجبت عليه الفدية وقد روي عن ابن عمر انه رأى محمدا قد
 استنخل بمسئلة فمنعه من ذلك وقال له اخي لما حرمت له واما الميت
 والفتحاك فلا بأس عليه في فكسها وان كنه لان الميت والعسقاء
 لم يزل المحرم وحده دون العمل والعمل والحمل فانما هو من احده
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واحياه احده فممنوع فكسها فكس
 روي عنهما في آخره فوجبالا حراما فلو اخله على الحمل وادخل
 غير حازه مسئلة قال ولا بأس ان يستنخل المحرم على
 الحمل انما قال ذلك لان المحرمه يجوز لها فكس راسها فلا بأس عليها
 اذا استنكلت مسئلة قال ولا بأس ان يستنخل المحرم
 خلال الحمل به هذا كما في مسئلة الاستئذان فلا بأس عليه وليس له
 فكسها يستنخل على الحمل انما قال ذلك لان المحرمه ممنوع من فكس راسه وجهه
 ما فوق الدفن وليس كذلك مسئلة قال ولا بأس ان يستنخل المحرم
 بالبر والحر المحرمه انما قال ذلك لان المحرمه ممنوع من فكس راسه وجهه
 ما فوق الدفن وليس كذلك مسئلة

بحسب الترتيب في مسأله قال ولا بأس ان يرفع يده على رأسه
 من شدة الحر أو ليشترها . رحمه ولا بأس ان يستتر أنفه من الغبار سوبه
 الخافد ذلك كما يشاء كله جفف ولستر هو شيئا يبرو فلاس عليه
 ذلك ان الفديه انما يجب على المخرج فعله هذه الأشياء اذا سفع بها
 فاما ما سفع به فحسب فلاس عليه مسأله قال لا يجب
 له ان يركب وجهه على الوساده انما قال ذلك لانه اذا فعل ذلك فقد
 غمها وجهه ولستر يفي ان يغطي ذلك مسأله قال لا يجب
 شترها وعقصة او كفرة فعليه الخلاق في سسل الى التفخير انما
 قال ذلك لانه لا يفسخ من التفخير من فعل هذه الأشياء فوله ان الخلق
 وفدرة من شترها يرفع عن ان يمسها من ليد او عقر او خفر مقدر
 وجهه عليه الخلاق . وروى في سلسل عن يافع عن ابن عمر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من عقر او خفر فوله الا لا يرفع
 سار قال ومن فدى قبل ان يركب عليه فلا بأس به انما قال ذلك لانه الفديه
 انما يجب على الشرا لم يرفع منه فاما ما رواه يعقوب فلا يجب عليه سكت
 من عقر او خفر مستخرج واستخرج الفديه انما يجب عليه جهات او خفر
 سار قال او ان يرفع الخرافات من ليد او خفر ليد بها قبل ان يركب
 وطول ذلك الخرافات وقلبه الخرافات ليد فوله انما يجب عليه انما
 او خفره فوله انما لا بأس به مسأله قال ولا
 مع الفديه بها ليد من ليد او خفر فوله انما لا بأس به
 الفديه انما لا بأس به وروى عن يافع عن ابن عمر عن النبي

نزل به ونيتته اذا عاد اليه ان يفعله فمثل الحق شتر لها اذا احسنه
 ومنع عنه اذا فعلت فليست عليه الفديه واحده ما دام من مرضه
 فاذا ذهب ذلك المرض في شيء من عاوده من اخر فالفديه عليه كما
 وصفت لك وكلما سعال به المخرج من مرض واحد فليست عليه الفديه
 واحده ومن فعل سعالا واحدا اليه في مرضه فاذا ذهب ذلك المرض
 في شيء من عاوده من اخر فالفديه عليه كما وصفت لك انما قال
 ذلك لانه حكم المخرج لكان في حكم واحد فاما ما سعال به فحسب عليه فديه
 واحده انما لا بأس به لو احتاج الى شرب دواء فيه طيب فخرج منه جرعة
 كان عليه الفديه من لم يكن عليه فديه اخرى اذا اخرج في الخافد
 اخرى كما لشرب الناس الدوا جرعة فخرج فذلك سار ما سعال به
 من الحبيب او شتر به للمخرج وسوا كان ذلك ووقت واحد او وقتين
 ما دام مرضه متصلا . وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 فديه واحده متى فعل شيئا في مرضه وكانت نيته ان يفعل الثاني
 ان احتاج اليه ثوبان ذلك فله . فله الاول وهذا القول كان
 وما حكاه ابن عبد الحارث فوله انه او يجمع ان سأل الله وهذا عند
 ما شاء ان يسهل من حلقه وادبه ما كان من سعاله فحسب عليه
 مد ثوبان من ثوبان الله ان يركب فعله فله ثوبان بها سعالا
 وروى ان يافع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بأس به
 ان يركب به جمع هذه الأشياء او يركب بها سعالا وان عليه فديه واحده
 ولو سعال اذ كان في شرب الدوا فله ثوبان وان سعالا فله فديه

واحدة وهو كالمحرم على رأسه ففعله القديس كما أنه قد انزل اسق
 وتقدوات رأسه ولو كان قد فعله في قتل دوات رأسه أو أخذ
 سبعة ففعله القديس بكل واحد منهما ولو وجه من الأصوات وهو
 أن يثاق لو قطع السبع فذهب الشر لكان على القاطع ربه واحدة
 في قتل الشر والحقار ولو أدهم كل واحد منهما على امرأة لكان
 عليه بكل واحد منهما وكذلك المحرم لو قتل في الجمل لكان عليه الجزاء ولو
 قتل الخلال في الحرم لكان عليه الجزاء ولو قتل في الحرم لكان عليه
 جزاء واحد وكذلك القاتل في غير الحرم واحد وما السبب ذلك وكذلك
 القاتل إذا كان ياتر عدو أو سرق أو سرق من راقب أو يقاتل بغير
 أخذ في كل واحد من ذلك لكان عليه حد واحد ولو أقيم عليه الحد
 لم يفل ذلك لكان عليه حد آخر وكذلك حكم المرحل الواحد إذا فعل
 مع المحرم من هذه الأسباب التي ذكرناها ففعله قديس واحدة ثم إذا بطل
 أو مرض بانه وجب عليه قديس آخر إذا فعل ما لا يجوز له فعله بـ
 الأمر من سرق الرأس والشر والتكسب والله أعلم قال أبو بكر
 في رواية في مشايير السبع وأسر القس من ملك أنه إذا فعل الأسباب
 الستة في منعه حلال التكسب والمال والشر والعلو عليه قديس واحدة
 وأظهر المحرم من أسبابه ما لا يبيح ولا يبيح لراحمته ولا بأس بالشر
 والشر من المباحين إليه من غير أن يبيح المحرم من أسبابه الستة
 المحرم عليه ما لا يبيح له من غير أن يبيح المحرم من أسبابه الستة
 في منعه من أسبابه الستة قال أبو بكر في مشايير السبع

إذا ناله وجعله في فيه أو ألقاه في ذلك لأن هذا منزلة السم والشر
 وهو ألبان عبر التكسب والله أعلم بما أن كان محسباً فهو محرم له
 فعله كالسبع والشرى **مسألة** قال أبو بكر يذهب
 المحرم ما كان كفه وقدمه بالسم والشرى ثم يهاوماً كان على كاه
 قدميه ففعله القديس كما إذا قال ذلك كان كاه كفه وقدمه به طاحه
 إلى أن يدهنهما لما لحقه من المشقة بالمشقة في العمل والشر يقصد بذلك
 الشر والشرى فاما ما كان كاه ذلك فلا يجوز له لأنه لا ضرورة به إليه ولا أنه
 يذوق ينزع بذلك وينزع عنه التمسك فمضى فعل ذلك ففعله القديس
مسألة قال ولودهن المحرم رأسه زيتاً كحسب فيه أقدر
 إنما قال ذلك لأن يدهنه رأسه ينزع عنه السبع والشرى والمحرم
 فهو السبع والشرى فإذا فعل ذلك فقد نزع وترحل وأزال السبع
 وهو ممنوع من فعل ذلك كله ففعله القديس **مسألة** قال أبو بكر
 الحامى الذي يدهن ما يحسب فيه وتركيبه القديس كما إذا قال ذلك
 ينزع عنه السبع ونعمه والمحرم ممنوع من ذلك ومن إدخال الرفاهية
 عليه بهذا الوجه من الكسب أو الزينة أو القتل أو الشبه ذلك
 فعل ذلك ففعله القديس **مسألة** قال أبو بكر المحرم
 من ضروره ولا بأس أن يكسب بمرجه أو يعقاده أو يقطع عرقه
 كره الخاف المحرم من غير ضروره أنه قد يجوز أن يقطع من سعة في حال
 الحاجة أو يعقده سبباً من دوابه يدهنه وذلك محرم له إلا أن يحتاج إليه
 ولغير ذلك في جميع عرقه في يدهنه ذلك محرم له

[illegible]

مستواحل ذلك في حوائج فرعون حج او عمرة فذلك نجس به وليس عليه
 تكرير الحوائف للوداع كان حرمها ينوب عن الاخر كما ان الاخرام بالحج
 ينوب عن العمرة اذا قنعما والغسل من الجنابة ينوب عن الحيض
 او الحيض عن الجنابة اذا اجتمعا **مسئلة** قال وبومرا الحج
 اكثر يوم من غيره انما قال ذلك لان يوم النحر كان فيه اجتماع الناس
 حائرا من فرائض وسائر العبادات ففرقتا كانتا تخرج الى عرفه تقول
 ما يعطى غير اخر وسائر العبادات كانت تقف بعرفة فامر الله تيمم على الله
 عليه وسلم ان تقف بعرفة عن ما امر به من غير عليه السلام فقال جل وعز
 انمضوا من حيث افاض الله فيكم وازاد بالحج الاكثر اجتماع الناس ليؤدوا
 بها امر الله جل ثناؤه لله صلى الله عليه وسلم ان يؤدوا لله وهو الذي كان
 وجه به النبي صلى الله عليه وسلم اياكم الصديق واجمعه بعلي رضي الله عنهما
 عن ان يكونا ثابتا عن بان وعمر ذلك وذلك يوم النحر فيه نادوات
 وقد روي عن حديث محمد بن اسحق عن ابي اسحق عن ابي حنيفة عن ابي
 علي عليه وسلم قال تسالنه عن يوم الحج الاكبر فقال هو يوم النحر
 وهو قول علي وابن عباس وابن عمر **مسئلة** قال وكة بن جاور
 احدا لعمر بن ابي حفص بن عاصم واف من ربه غير وقت صلاة فليقم
 في غير الصلاة ثم يركع ما بدا له انما قال ذلك لان النبي صلى الله عليه
 وسلم عز من ربه زور ذلك ملك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم

اخام باليهما التي تذي الحذيفة وجلي بها وكان ابن عمر يفعل ذلك
 وتور عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يخرج من طريق الشجرة ويدخل من طريق المعبر فاستحب ملك فعرف ما فعله
 النبي صلى الله عليه وسلم فناداه وتاسبا **مسئلة** قال ومن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يترقا بالنعاج انما قال ذلك تعظيما
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يترقا للموضع الذي كان يرقاه
 بفعل او خوف قال الله جل ثناؤه ذلك ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب
 وقال سبحانه ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه وليس على احد
 ان يكون حافيا من كثرة تقوا النواضع لله جل وعز في هذا الموضع وكل موضع
 لشريف مثله كالعبادة وما اشبهها **كتاب الذكر**
 قلت لملك رايك الرجل يزوج ابنته البكر قبل ان يستأمنها قال ذلك
 احسن ذلك ان يستأمنها وتزوجها اياها بغير مشورة نكاحين عليها ولا
 تكون عليها امر غيره الا بترضاها وامر الاب في ابنته البكر جائز عليها وان كانت
 حرة **انما قال ذلك لان الله جل ثناؤه قال وانكحوا اليكم منكم من الصالحين**
من عباد اخر وامايكم وقال تعالى وما تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقال تعالى
ولا تعملوا لغير دينكم ان واحضروا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نكح الا
بولى وتروى في ذلك جماعة عن ابي اسحق عن ابي ربيعة عن ابي موسى الاشعري
عن النبي صلى الله عليه وسلم لا نكح الا ما يرضى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
انما قال ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم

انما قال ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يترقا بالنعاج
 انما قال ذلك تعظيما لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومن يترقا للموضع الذي كان يرقاه بفعل او خوف
 قال الله جل ثناؤه ذلك ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب
 وقال سبحانه ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه
 وليس على احد ان يكون حافيا من كثرة تقوا النواضع لله جل وعز
 في هذا الموضع وكل موضع لشريف مثله كالعبادة وما اشبهها

وقرباءه ولياموا به انه ليس احد انظر لنفسه من نفسه ثم من ابويه
 واذ كان كذلك كان موثقا في ايديهم بها ليست من اهل النكر لعقده
 كذا في يوم من ايامهم واما في حال ولا خبير بهم فنعرف ما يصلحها
 وعلمهم عليه من قدام امرها الي ايها واختيار ذكي اليه لمعرفته بذلك
 فتصور معرفتها عن ذكي فحاز له ان يزوجهها بغير رضاها لانها لا تعرف
 موضع اختيار نفسها ولها عرف بذلك منها في ان لهذه الهة عقده
 عليه جبرا فانها صارت تباع فعرفت طارا لربها وخرت لهم وكان
 رئيسة لم يعقد عليها ابو عاتق براكها تعرف من مصلحة نفسها وخبرة
 لربها مثل ما يعرفه ابو عاتق لم يكن له ان يعقد عليها جبرا لربها اذا
 ارتدت وتبتر كذا في خبره وقد روي ملك عن عبد الله بن الفضل عن
 ابي بصير عن عبد الله بن عمار عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يهرس
 اخو بنفسها من وليها يعني لا يجنس واذن ابكر صما لانها ليست تحت
 من الخلاير واذ كان كذا كان امرها في العقد واختيار المعقود
 عليها الي ايها والامسرا لستاورها وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال لستاوروا النساء في ثنائهن فليستجب لالنسان ان يستاذن ابنته
 البكر من ذلك قبل ان يخطب لنفسها وكذلك يستحب له ان يستاذن امها
 فيها وليست كذلك واجبا عليه فانما عبر الارب فلا يكون له ان يزوجها
 من يستاذنها وتزوجي له كالمعروف مقام الارب احد في ولده ولا يكون

قال فان كانت رجل بعض ليلة عن منا فلا شيء عليه انما قال ذلك انه قد افام منها
 بعض ليلة فلا شيء عليه كما اذا افام عدة بعض الليل فلا شيء عليه وجه ثامن
 قال وان افام في يوم جمعة فليرجع الي منا ويدع الجمعة انما قال ذلك لان هذا
 مستأقر لجمعة عليه وتعيبه الرجوع الي منا افضل ناسيا بفعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مسألة قال ومن اراد ان يكلم اهله فليكن يومنا
 فيصيب منهم وينكر في ضيعته فلا ياتر بذلك ما لم يخلف كل يوم ويكمل
 الخامة انما قال ذلك لان هذا خفيف وبه حاجة اليه وضرة فلا يمنع من ذلك
 ما لم يتشاغل بها عليه من عمل الحج مسألة قال واصلها ان
 الذين يرمي يوم النفر وتنفذ مكانه فان كان يستحب ان يحمل تلك
 الساعة فليساخر ما لم تحضر الشمس انما قال ذلك لان الاقامة بعد النفر
 غير مستحبة لان النفر في اليوم الاول هو ليرتفع لسترعة الرجوع فاما اذا
 افام بعد الرمي فكانه لم يختر مذهب له من الرفق وله ان ينفر بعد ذلك ما لم
 تنصرف الشمس وينفر دخول الليل فلا يجوز له حينئذ ان ينفر لان النفر هو
 بالنهار دون الليل مسألة قال ولا يترك النكاح في ايام
 حتى اذا كان الصدر انقضى النكاح فلم يترك هذا الصدر في ذلك اليوم
 يعني النكاح في ايام الشرف بعتر اهل من اجب يصلوا النكاح منا وترموا
 والجوز لهم ان يترموا بعد الزوال وان لم يصلوا في النكاح وكان النكاح
 معنا هو ما دام عليهم ان يقيموا اما اذا سقط عنهم الاقامة لئلا يكرهوا

واما الفلانة فاقوا فيهم بكترون يوم النحر اظهروا بفقهم يوم الرابع
 من النحر بكترون بغير صلاة اصبح ثم يفتكعون وهم خمس عشرة صلاة
 بعد او بعد زحواه في موضعه **مسئلة** قال وتعمل الافاضة
 في النحر اشد من غيرها وان اخوف ذلك واسعه اما قال ذلك لان النحر صلى
 الله عليه وسلم كان في عواف الافاضة في يوم النحر فاستحب الاقدار بفعله فان
 حرم في يوم النحر اذ كان ذلك كله وقت الكواف روى عبد الرزاق
 قال حدثنا عبد الله بن عوف عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 من النحر ثم جمع على المهر منان **مسئلة** قال ولا يجب احد
 ان يسفل عواف بعد كواف الا فاضة ايام منان فان فعل فان حرم
 بشي خشيته يعني انه اذا كاف عواف الا فاضة رجع الى منان او لم يستعمل
 شي غيره من عواف او صلاة او غير ذلك لان رجوعه الى منان افضل من كل ذلك
 وحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاستحب الاقدار به فان كاف لم يكن عليه
 شي من ذلك مباح واختيار غيره **مسئلة** قال ومن نسي الافاضة
 قبل رجع الى منان فليرجع على حرمه حتى يفتق ما عليه فان كان احاب النساء
 رجع واقام ثم اعتمر واهدي اما قال ذلك لان عواف الافاضة فنصر
 في النكاح ان ياتي به ففعله ان يرجع على يفته احرامه وليس له وحى النساء
 والعبء ويحرم له الخيب فان كان احاب النساء كاف ثم اعتمر لكان عوافه
 احرام لا يفي به واهدي لثا حرمه الكواف عوافه ووجبه في احرامه

نكوه لهم كنفن الاب ولا يزوجها الجدا ابو ايها علي قول ملك ليعرف فيه
 منها الا توي انه لما لم يزوجها باب المبرات منها كابها فذلك لا يكون
 باب عقدا النكاح عليها كابها **مسئلة** قال ولا بأس ان
 يزوج الرجل ابنته وهي صغيرة ولا يكون لها اذا بلغت نكوة **مسئلة** اما
 قال ذلك لما ذكرناه ان احدا لا يكون نكوة لغيره كنفن النساء لنفسه
 مثل الاب له بنكوة لولده كنفن لنفسه فباب نكوة الاب عن ولده
 واخيائه له كنفن لولد لنفسه واحتياجه لها اذا بلغ فجاز له ان يعقد
 على ابنته الصغيرة قبل ان تبلغ فيستأذنها لهذه العلة ولا خلاف في
 ذلك بين حفها الا مصاد الذين يرجع اليهم العمل وقد روى مسلم انه
 بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من عدا له وسليم بن يسار انه كانوا
 يقولون في نكوة بنو جها ابوها بغير اذنها ان ذلك لا يزوجها وقد
 استدل بعض احبابنا على جواز ذلك من القرآن بقوله جل ثناؤه واللاي
 يلبس من المحض من نساكم ان لا تزينن فقد تهنن انتهر واللاي المحض
 فعل بهذا ان عقدا النكاح فيمن كان علامة البلوغ الحيف فاذا
 زوجت قبله فهو تزوج قبل البلوغ وليس احد من زوج الصغيرة فيلزمها
 النكاح حتى لا يكون لها فسيء اذا بلغت عتق الاب ومما يدل على
 جواز تزوج الاب الصغيرة ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه زوج عاتكة
 من ابنته صلى الله عليه وسلم وهي صغيرة لها سبع سنين منهاها والاشع

فاعلم ما ذكرناه من ان تزويج كلب كلبه الصغير والله اعلم وقوله
 في كلبه لها او لا يزوجها ولا يزوجها هو عقد الزوجية عليها
 رضاها او لا يزوجها فاعلم ان عقد الزوجية اذا كان برضاها
 او لا يزوجها فاعلم ان عقد الزوجية اذا كانت صغيرة وكذا اذا
 كانت كبيرة فاعلم ان عقد الزوجية عليها بغير رضاها يقو
 من العقد عليها برضاها والله اعلم **مسئلة** قال
 من تزوج بعرا فاعترضت عنها ففرق بينهما ومي بكر ففدا خلع فيه
 فقبله بزوجها الا برضاها وقبل ان كان غرا فقه اياها الحداثة ذلك وقوله
 في بخار النكح بزوجها بغير رضاها فان كان زما لها ولشهادتها
 وقامت في امرها فلا يزوجها الا برضاها وهذا اصل النكاح
 عنها ان يزوجها من القصة ووجه قوله انه لا يزوجها الا برضاها
 فانها قد عرفت امرها بزوجها وجهها وعشرتها الزوج وخبرتها
 لذلك فان يزوجها بغير رضاها لانها قد صارت من اصل
 الاختيار لنفسها مع عرفت امرها بزوجها وجهها وعشرتها الزوج
 قوله انه يعقد عليها اذا كان امرها لم يكل معه ولم يكلها حكمها حكم
 البكر التي لم يزوجها ولم تعرف الرجال انها انما تخبر بها لها شقة
 وهو ان امرها موقوف ومي او اقامه زمان طويل فاما ان كان يسيرا
 قال كلب يعقد عليها بغير رضاها انما ليست من اهلا الخيرة بالزوج

ضرر عليها اذ لا يتوصل اليها الا بعد وقوع النكح بها وقد لا يتوصل
 اليها ايضا اصلا فبان لسائر الاوليا او الحاكم ان يزوجها برضاها لان
 كلهم اوليا وان كان بعضهم اقرب وكالة واو كد سببا والله اعلم **مسئلة**
 قال وكذا باسرا بزوج الرجل اخته التي اذا كان ابوها غايبا اذا
 لم يثبت انهما قال ذلك لان الخ والاب في المرأة النكح ولحد ليش
 بفضل احدهما الاخر في تزويجها فابيضان وجهها بامرهما بان التري ان
 الاب لا يقدر ان يزوجها بغير رضاها وكذا لا اخ لا يزوجها الا باذنها
 فاستوي الخ والاب في هذا الوجه انهما لا يحلان في العقد عليها الا باذنها
 فمن عقد عليها كان جائزا اذا كان باذنها وهي مخالفة للذكر لما ذكرناه قبل
 هذا ولو زوجها اخوها باذنها وكان ابوها حاضرا في البلد لم يجز النكاح
 ولم يكل للاب ان يزوجها من الخ والاب وعقد الخ يعقد الاب اذ كل
 ذلك بترضاها الا ترى ان الاب لو عقد على نكح بغير رضاها لم يجز وعقد
 او عقد عليها الاخ فكذا اذا عقدت جميعا او احدهما عليها باذنها كان
 انعقد جائزا والله اعلم **مسئلة** قال ولا بأس ان ينكح
 ابنته امقرضونها وان كان اخبرها غايبا اذا كان عدلا ولا يمتنع
 انما قال ذلك لما ذكرناه من غير الاخوة وخبرهم بزوجها لا تحت
 بمنزلة واحدة لان كل واحد منهم لا يقدر ان يزوجها بغير رضاها
 اذ ابلغت فاستوي الصغير والكبير في تزويجها فان هذه العلة ان

على مدته و...
 الخسوف...
 احد...
 خاد...
 قول...
 المعروف...
 حجة...
 وكذا...
 الذي...
 فمن...
 على...
 وعاش...
 الاخير...
 واحد...
 فهذا...
 ذلك...
 وهو...
 وكذلك...
 حال...

و...
 عليه...
 يكف...
 هلك...
 ماله...
 قال...
 الورثة...
 نفسها...
 ان...
 لكن...
 اذا...
 فان...
 مثل...
 وال...
 تقدم...
 وك...
 على...
 نفقة...
 ١٢...
 المس...

من رحمه الله مات فقد انعم الله على الورث واستغفروها عن
 الورث فهذا هو الحق في ترك النكاح ما احتجوا به من قوله تعالى
 وعلى الورث مثل ذلك انه النكاح **مسألة** قال واداء
 الرضاة اربعة اشياء وقد ماتت امه ثم ماتت ابوه قبل ان يرضع
 رجا عنها فما ارضعت في حياته امه فذلك لها في مال أبي العلام وما كان بعد
 موت أبي مال العلام. اما قال ذلك ان ما ارضعت في حياته الاب
 فذلك كان واجبا على الاب فهو خذ من ماله اجره ذلك لان ذلك كان ماله
 واداءات سقك عنه الرضاة والنفقة على ولده لان ملكه قد انقل الى عتقه
 فحاز الرضاة بالصبي ماله رزق مال الاب ودون سائر ورثته لان
 ليس على ورثته ان يرضعوا له ولا على امه ان ترضعه بعد موت امه فصار
 ذلك مال الصبي ودون غيره **مسألة** قال واداء الرضاة
 الرجل ان يرضعها نفقة سنة في هلك امه بعد شهر او شهرين فانه
 حاسبها بقدر الشهور وما خذ ما فضل عندها. اما قال ذلك لان اجره
 الرضاة انما يسقطه المرضع بالرضاة المدة التي استأجرها فان اقامت
 الصبي رجع عليها ما بقي من المدة لانها لم تسقطه كما لو اخرجت علاما
 لخدمته سنة مات قبل السنة رجع من الاجرة ببقية السنة وكذلك
 رجع عليها ما دفعه من النفقة للصبي تمام السنة لان قدرته في يد امه
 عليها ان يرد ذلك الى امه **مسألة** قال ويقضى للمتراد
 اذا ماتت زوجها في بطنها ولها عيال وزوجها من حنكته بعد موته ان
 وما يملكها من الرزق والمكسب والكسوة وان كان موثرا في يد الخنك

ولا ما يملكها فكانت امها اولي بها واستغفروها واصولها حتى يزوج
 فليس من زوجها عن امها فلهذا ما اذا اراد استغفروا الخنك عن الخنك
 ان يزوج لا يزوج من كفاية الخنك الى كفاية الزوج وقوله
 ان ادب يزوج عليها خنكها لان النفقة واجبة عليه في الاصل فلا
 يسقط عنه الا ما استغفروا الولد اما مال او تصرف في كسب وخذ ذلك
 في الجارية ان يزوج ويدخل بها زوجها لا بما يستغفروا الزوج عن
 نفقة الاب والعلام حتى يبلغ ويكون عتق من كفاية ليس من نفقة
 كسبه عن نفقة امه وقوله فان اخرجت فاوليا وليس احق بهم فغير
 ادنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للام ان اخرجت بالولد ما لم يكن
 ولا بها ان زوجها اشهدت خدمه زوجها عن خنكته هم ولا زوجها
 يشهدا ولها من عتقها ونفقتها ونفقة هم على نفقة خنكته
 فوجب كسبها من اخرجت من امهم فان كانت لهم حرة او خالة فحق
 احق بهم من اوليا **مسألة** قال واداء الصبي
 ادبه ابوه وعلمه برحمة الى امه يكون معها. اما قال ذلك لان
 ادبه حلاط ومفقده له في العاجل والاجل وصدع النبي صلى الله عليه
 وسلم فيما رواه الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال ما خل والد وله افضل من ادب حسن. وقال صلى الله عليه وسلم
 من روى الصلاه تسبع واضربوهم عليها لغسر ملا ابان يورب امه
 وعلمه ما يملكه دينها ودينها يستقلب الليل واوقات حاجته الى امه
 ولا يغار له وسقوك شئ لعمري ما خوذ من لغره وهي تلمه تكون

مسألة قال وإذا طلق الرجل امرأته ففكرت ولدها إلى أبيه
 مسأله قال نعم من اراد ان يتركهم فليست ذنبا الا ان يكون خيرا
 من عند الله وقطاع بين يديها في ذلك عذرا له انما طلقها
 ذنبا الا ان يتركهم لعذر عذر الله فله تفتتها على ولدها فاردوا
 الى الوصل ان يتركهم بانيه وفي ذلك ضرر على الولد وانهم ايضا
 فان كان خيرا عذر في تركهم ردوا الى اهلها من دونهما لئلا يترك
 مسأله نعم والرفق بهم انما هو بعد كان لها مسأله طار
 في خلق بعد اخر وله منها ولد ففكرت هي او ابى الولد منه وليس
 حق في ذلك مطلقا اخر الا ان يخاف عليه عند لها الضرر فاذا جرد
 تحت شاة انما كان ذلك في بعد مسأله نعم من عذر عن خدمه
 ولده والقيام عليهم ونعاهدهم فكانت اثمهم والى هم وان كان لها
 في ذلك وان كانت ليست في خدمه الزوج عن خدمتهم هي اسبق
 بهم ورفق بهم عن اثمهم فطارت اول هذه العلة في الاب مسأله
 خدمه مسأله والله لا يملك من نفسه شيئا اعني انه لا يتصرف الا باذن
 مسأله فهو في خدمه ولده ونعاهدهم اقل بصرفا من اثمهم لان اثمهم
 لا يملك من نفسها وابولهم فعمله ربه وخدمته مسأله قال
 ومن يزوج امرأته ولها بنت صغيرة بعد ذلك يتركها وهي معها فارقا
 لها بعد اخر حيا على فليست ذنبا له انما فان ذلك لا يجوز له ان
 يتركها عن ابيه اذا كانت صغيرة وامها لان ذلك حق لها جميعا و
 كذا في غيرها ولست ان يفعل ما يحسن بها وقد قال النبي صلى الله عليه

وسلم لا ضرر ولا ضرار وقال الله جل وعزور يا سكران لا تبيع خمر
 لئلا يسكر الاني رجل منكم يا خمر سكرانه ان لم يسه يكون خمر الخمر
 بامها وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ما ذكرا بوله والله على ولدها
 اي لا يفرق بينهما مسأله قال ويلزم المراه رضاع
 ولدها ما كانت تحتته يعني تحت الزوج ان الولد اذا اكلها لم يكن لها
 ولا يكون ذكرا عليها وهي تحتها اذا كانت الشريفة المولدة التي ليس لها
 مسأله رضع فذلك على الزوج انا كان فوبا وكذا يكون لها من النفقة
 بقدر العنا واليستر لانه نكحها وهو يعرف حالها وسبق على حادها
 وان كانت لا خدمه في انما طار ان على المراه رضاع ولدها اذا كانت
 تحت اثمهم من الله عز وجل قال والوالدات برصعهن ولاهن حواهن
 كما ملن لهن ان ان يترارضا عنه فان من الله لسانه بعموم هذه الآية
 الوالدات برصعهن او لاهن اذا كن في اثمهم الا من خرج من هذه
 الآية بدليل وهي التي لا يكون الرضاع لان مثلها لا يقدّر عليه ولا على
 امساك الحصان ونعاهدهم والقيام عليهم فليست يكلف ذلك لان
 في ذلك اضرارا بها وقد قال الله تعالى لا تضاروا ولده بولدها ولا العرف
 جائز بان مثلها لا يكلف مثل ذلك قال الله سبحانه وعاسروهن في المعروف
 وقال تعالى خذوا زكواتكم من اهلها اولئك الذين طهر الله لئلا يكذبوا
 لا يقدّر عليه فاما اذا كانت من يقدّر رجب عليها ان برصع او
 دكر له من رضعه من مالها ان ذلك حق عليها فعليه ان تفعله
 بنفسها او ممن يقوم مقامها فاما اذا اكلها زوجها اعني ابى الولد فليست



عليها ان يرضع ولده وعلى ابيه ان يرضع له اما بان يعكس اية احده
 رعايه واما ان يرضع له من غيرهما والذليل على انه ليس عليها
 ان يرضع بعد الحلاق يرضع كما عليها ذلك قبل الحلاق قوله تعالى
 فان ارضعوا لكم فاتوا بها حواشيها واما احل اسمه وان يعكس في سنة
 له اخرى ودل بعد الحلاق فعلى هذا انه ليس عليها ان يرضع بعد
 الحلاق نعم اية ان يكون ابوهم ممن لا يقدّر على اية الرضا
 واما ما دللوا عليه ان يرضعهم على كبره وان كان له من لا يرضع
 فان يفعل ما يودى الى يرضعهم كما لا يجوز ذلك للمسلم حمله ان
 فعلوه فمن احتاج اليهم وقوله انه يرضع على امراته حسب ما
 يحتاج اليه وعلى قدر حالها من الفقر واليسر فلا نه على ذلك دخل فعليه
 ان يرضع كفايتها او يكلفها ان لا يقدّر على ذلك وليس له ان يرضعها
 من قدر كفايتها ذلك كذا نصها كما النسب ان يرضعها من
 سدا رقتها وما لحظها ان كفايه كذا لسان على حسب حاله وقد
 نادى الله تعالى على الموسع قوم وعلى الفقير قديم وقال عز وجل ليسق
 ذو نسبه من نسبه وقال تعالى وما سرورنا المعروف وليس من المعروف
 ان يكافها ما لم يحكمها كفايه ولا ان يرضعها عما رطلت عليه غنى نسبه
 على قدر حالها كما لو دخلت على انه لا يقدّر على نسبه عليها على
 حسب حالها او لم يقدّر على الوكيل او اسباه ذلك لم يكن لها ان يكافيه
 كبرها دخلت عليه وقوله وبه حق على جاريتها فلا عليه ان
 خدمها اذا كانت لا يخدم نفسها والخدمه من كفايتها فعليه ان يكفيها

ذلك وينفق على من يخدمها ذلك لا بد لها منه وان كانت ممن يخدم
 نفسها لم يرضع ذلك ماله مساله قال وللمراه ان
 تسترضع تولدها اذا ارضعها ذلك هو تحت زوج اذا كان لها عذرا او
 غلبه اما ما دل ذلك ان يرضعها ولدها اذا كانت محتاجة اليها
 اذا كانت ممن يرضع وبه خلاف ذلك فلما ان يرضعهم نفسها او من
 يقدّر فقا ماله اذا اضررت ذلك او كان لها عذر من مرض او غير
 مساله قال واذا كان للمراه الولد الصغير فاردت
 ان يرضع الى عمه ونسب وليس ذلك لها ان يكون له من المال
 يسترضع له فيكون لها ان يرضع الى خصته ونسب وليس لها ان يرضع
 ولدها مكانها على زوجها حتى يكمل له مرضعا ولو كان له قبل من
 غيرها وبنت ذلك ان تمت رضاعه اما ما دل ذلك ان يرضعها تولدها
 وترك رعايتهم ضرا عليهم وليس لها ان يفعل ذلك ولا عايشه
 واحتسابهم فدل انهما فليست لها ان يرضع منه فان كان لهم مال كافيا
 ترك ذلك لا يرضع لستعوزن فاما لهم عليها وليس رضع لهم ابوهم ان
 عصبهم وعلمها ان يرضعهم حتى يحدوا لهم من يرضعهم فان
 يحدوا من يرضعهم او وجدوا فلم يرضعوا الوضاع الا منها لئلا
 ان يرضعهم ويخبر على ذلك ان يترك رعايتهم بضره عليهم
 ولعل ذلك يودى الى يرضعهم وليس لها ان يفعل ما يودى الى يرضعهم
 ان يرضعها او يرضعها بضره المسلمين او احدهم اذا قصر العزم
 عليه ان يرضع الخاضع وليس في الغرض ان يرضعها او يرضعها

فكذلك لم يرد لها رضاء بحسب حتى يستغنوا عنها فان وقوله ان لها
 ان يرضى به الرضعة وعصبته اذا كان له مال ولست لها ان يرضى به اذا لم
 يرض له مال وان لم يرض به اذا كان للولد مال لا ان يرضى به العصبه لانه ليس
 على العصبه ولا العمة ان يرضى به الا بقرينة الا ان يرضى به الاب وحده اذا لم
 يرض للولد مال لست يلزم الحداء الاب ولا عمة ولا غيره من العصبات ولا
 ذوي الارحام من النساء والرجال وسند خرجه ذلك في موضعه ان ساء الله
 مال وولاه الولد الجبار على الامران وحدها من يرضعه بدون ما يرضعه
 ان يرضعه منها الا ان يرضعه بذلك فان وجدوا ما كالا كان ذلك لهم الا ان
 يرضعه امة كذلك ولا يقبل في ذلك قول الاب ان يرضع وحده حتى
 يغادر ذلك وليستر له ان يرضى به بخلاف ما يرضعه باكلالة الماعال
 ذلك ان على ابى الولد واولياهم ان يغفلوا بالولد وماله ما هو صالح
 لهم وادوا وحدها من يرضعه باجره هي اقل من اجرة الامر استرضعوا
 عتق الامور في ذلك توفيرا لما لهم وكذلك ان وجدوا من يرضعهم بغير
 من يرضعوا له ولم يدفعوا اجرة الرضاع الى الامر اداكلت ذلك
 ان يرضعهم لئلا اجرة التي يرضع غيرها او ترضع بغير من يرضع
 الامر والى يرضع له قد توفرت عليهم ما لهم وهي اسفوا عليهم وارفوا
 لهم من غير ما فطرت اولى بارها عنهم هذه القلة وكذلك اذا كان
 اب فليس له ان يبدف وجه من يرضع ولده باجره فليله او يرضى له
 يرضع ذلك لهم دون ان يرضع له ذلك في مقامه ادا لم يقصد
 بذلك الصرة بالولد وانما اراد ان يرضع له يرضع له اجرة

مسألة

ارضاء عنهم فليستر له ان يرضع لهم عن امهم الى غير ما وان كانت برضع
 بغير شيء لا نه يقصد بهذا الصرة منهم ولست يقصد توفيرا لاجرة
 عليه اذا كان يعلم ان مثله لا يرضع عليه توفيرا لها ان اخرجهما من ماله وعد
 قال الله عز وجل لا يرضع له بخلاف والده بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوالد
 ان يرضع ابنا يرضع له بغير ما يرضع رضاء ولده ولست للام
 ان يغفل الا لئلا يرضع له بغير ما يرضع له في ذلك كله هو على ما يرضع
 عشرتهم وقد قال الله عز وجل وعاشروهم كما عرفوهم المسلمون بينهم وخرج عن
 العشرة المعروفه والعرف الجازي في حقهم وقد قال الله تعالى ان يرضع
 الامه الا صلاح ما استنكحت وقال وما ترضع منكم من النكاح
 قال وامر الولد بغير رضاء ولدها اذا مات سيدها له انما قال ذلك لما
 ذكرناه ان الزوج اذا كان لها زوجة لم يكن عليها رضاء ولدها الزوجان
 الذين لزوجها معه رضاء ولدها فكذلك امر الولد اذا كان له سيد
 عنها بغيره لم يكن عليها رضاء ولدها وكان لها الاجرة في رضاء عنهم
 اذا كان للولد مال وان لم يكن لهم مال لزمها ان يرضعهم حتى يستغنوا
 بغيرها على ما ذكرناه في مسلة قال وقد قيل اذا كان الرجل
 موسرا فوجد من يرضع له اكله فليستر ذلك له واكر يرضعه امة ولها
 اجرة رضاءها وذلك له اذا كان معسرا انما قال ذلك لانه اذا كان
 موسرا فقد رضاء الولد عن امة كان مضوا بها ولست له ان يرضع له
 لانه لم يقصد الرضاء اذا كان لا يرضع عليه توفيرا لاجرة رضاءها وما

تريد ان تصور راسه ولست بذلك له واما اذا كان معسرا فله ذلك
 انه لما اتى به ليرقبه لا اضر راسه ^{مسألة} فالواذا
 كانت المرأة موشرة وروحها معسرا وان صنعت له نبتة لشيء مما ارغته
 به في الحمار ذلك انه اذا كان معسرا فليس عليه رضاع ولده لانه لا
 عد رعي ذلك وقد قال الله عز وجل لا تكلف الله شيئا الا وسعها وقال
 ما لي ابصار ولده بولدها ودمولود له بولده فوالله لمعسر هم من فقرا
 فسلمين وهو كذلك وان كان كذلك كان رضا عنهم على وجه
 القربة الى الله تعالى والحسنة فليس لها ان تتبعه بالقره ذلك اذا ذلك
 ليس واجبا عليه ولا رد لك منها على وجه الحسنة وقد نزلت ايضا
 اعانهم ليرضع لانها من لبن فغرد لي اذي الى تلهم ^{مسألة}
 قال وعرض للمرأة على زوجها اذا كانت ترضع ما تقوى به على رعاها
 ولست ارضع كغيرها انما قال ذلك لان الرضع يحتاج من البقرة
 وبقرة او اكثر من غيرها فعد زوجها ان يرضعها ما يكفيها من
 البقرة وولدها من رعاها على حسب كفايتها وحالها من حاله وذلك
 على ما عرفه الناس بالدهم ووقتهم وحالهم وعلى قدر احتياجها
 لما كثر ذلك وقد قال الله تعالى لسقود وسعة من سعته وقال تعالى
 وعلى الاموال له زرعهم وكنتهم يرضونهم وبقرة ان يرضعها
 حشنة كفايتها المعروف وقد روي عن ابن عباس عن ابيه عن عائشة
 عند فانت رسول الله ان راسه من راسه في راسه ما يكفيها وذلك
 المعروف او احدهم ما يكفيها في راسه ما لا راسه على الله عليه

الباء عدد من راسه ^{مسألة} **الوجه الاول** ان لا بد من

كل واحد من راسه ^{مسألة} وهو المراد بقوله تعالى وقد كان لكم دالة النبي
 وما ذكره من قوله والله يولد بصره من لبنها كالدالة لم يولد
 ان الكفاية او المسلمون اكثر لان بصرهم بامداد للملاية البلق وميريل
 فكيف يكون للملاية مستنبهة بالناس حتى يصح ان يروى منهم صلبهم
 نحو انما اردت ذلك لا تمتنع بان يعبر الله تعالى بغير صورهم كما صح ان
 حل وعرض صورهم خيريل فري على مثال حشنة بخلقه وميريل
 فاذا عرفت صورهم خرجوا من ان يكونوا ملايكة وكيف يصح ما ذكرتم
 ومن قبل فانما غير صورهم فخرجوا من ان يكونوا ملايكة فكيف يصح ما ذكرتم
 فوالله ان خيريل لما نزل بصره في حشنة لم يخرج من ان يكون هو خيريل
 فكذلك من امده الله المسلمون هم من الملايكة واما ما في ذلك ان
 الذي به يبين الملايكة من الناس ليس بظاهر من صفه الوجه فعد
 ذلك بوجه من الى الرقة فقط فلا يجب تبين هذا العذر ووجهه من ان
 يكونوا ملايكة خصوصا اذا كان الراي بالاهم على بقدر الاقرب
 ان المسلمين عنهم الملايكة الذين يرضعهم الله بهم والاهم عنهم
 المسلمون ^{مسألة} ومن ^{مسألة} ان كفايتهم بصرهم الله بهم هو انما كفايتهم
^{مسألة} **الوجه الثاني** ان لا بد من راسه ^{مسألة} فعد ذلك
^{مسألة} **الوجه الثالث** ان لا بد من راسه ^{مسألة} فعد ذلك
^{مسألة} **الوجه الرابع** ان لا بد من راسه ^{مسألة} فعد ذلك

نقدت الصغيرة على رفع العقد وخوفت من البلوغ كان الطلاق ليس
 اليها هذا الفرق بينهما **مسئلة** قال ومن زوج اخته
 بكرافا قهر ما نأمر بطلب الدخول فكانت الجارية لم أره ولم يعمل والدول
 قولها ان تقوم عليها بينة وتحلف في انما قال ذلك لها على الطلاق
 انما لم تستاذن من ادعي عليها انه سينداز والرضا فعليه البينة على
 ذلك ولا حلفت على ذلك بالله انما لم تستاذن ولم تره ولا يبرئ منها
 عقد النكاح **مسئلة** قال واذا اتى الرجل اخته ثم مات
 الزوج قبل ان يدخل فادعي الورثة انها لم تره قال تسار فان قلت
 نعم فذلك لها انما قال ذلك لها اذا زوجت من غير رضاها كان
 النكاح فاسدا وتبرئ لها ميراث فاذا اقرت نفسها بالنكاح تبرئ لها
 ميراث واذا لم تقر فسد وجب لها الميراث بحصول الزمان وتبرئ من
 ادعي فساد البينة على ذلك ولا حلفت بالله انها كانت راضية **الفقد**
مسئلة قال ومن زوج اخته فادعي الورثة انهم علمت
 اقرت بعد ذلك وقالت كذبت قد كنت راضية فلما نفق علي ذلك
 النكاح حتى انفق غيره انما قال ذلك لها انما لم تستاذن من رضا النكاح
 فقد اقرت بفساده فاذا قالت بعد ذلك انها كانت راضية بالنكاح لم
 يقبل منها لانها تنقض ثبات عقد النكاح فادعي بفساده ولكن يستأنفان
 النكاح ان اذات **مسئلة** قال ومن فوض اليه وليه عاينها

بزوجها اصغر اخوتها اذا بلغت باذنها ومعنى قولهم البينة يعنون
 التي هي المختار من ابائها وان كانت قد سفت ولا يجوز ان يزوج احد
 صغيره غير الاب على ما ذكرناه وقد قال ملكان البينة الصغيرة
 اذا كان بها حاجة وصورة الى التزوج لغيرها جاز ان يزوجها غير ابها
 وهذا انما احاز به وجهه وتزوجها وفقوها لا يملك ما تنفق على
 نفسها ولا يزوجها بغيرها فيجوز ان يزوج هذه العلة وقال محمد بن
 عبد الله بن عبد الحشر رجوع ملاءمة او قال ان يزوج البينة حتى تبلغ
 وتزوجي **مسئلة** قال ولا يجوز للجد ان يزوج ابنة ابنه بغير
 رضاها ولا يزوج البينة وثبها حتى تبلغ اخيرا له نفسها وتنفق على الناس
 ذلك فان زوجت وبلغت فلم تره فان كان يفسد قال ولا زوجت
 بنية وبها حاجة لجهة في صلاح وعلمها اذا بلغت عشر سنين وما اشبهها
 فلا بأس بذلك على هذه البينة قد ذكرنا ان الصغيرة لا يزوجها احد
 غير الاب لا يزوجها جد ولا غيره من اهل وليها ولا غيرها من اهل
 ذلك مقام الاب الا بغير وليه ولا يزوج احد لنفسه مثل نكاح اب له حتى
 ربما التزوا لصلاح ولده على صلاحه هذا يعرف بالمشاهدة وقد قال الله تعالى
 واصحاب ذرية من لم يجد صلاح ربه له واذا كان كذلك لم يقم مقام الاب
 الا بغير احد من الناس لا جد ولا اخ ولا عصبه فاما ان يزوج الاوليا الصغيرة
 وانما اذا كان بها صورة الى ذلك فقد روي ان سلكا احاز

فقد توفيتها الى ذلك وتماثلها والصورة قد نقلت من اصله الى غيره
وقد ذكر عن صلواته رجع عن هذا القول فقال لا يزوج احد الصغير الا ابو عمه
وهذا هو القياس وهو الصحيح لما ذكرناه والله اعلم
قال ولا يشارن شيخ الصغير ولا يزوجه فلان يبلغ على وجه النكاح وبما روي عنه
وليه ولا يزوج ولا يشترط بلوغ الما فان كان الصغير بوجه ولية اذا كان
ذلك لغيره فلان الولي هو الذي يقوم مقام الاب والصغير فلما جاز
للاب ان يعقد على الصغير اذا كان في الدينار ذلك للوجي والولي كما يجوز
ان يعقد عليه في امور الدين فيستدرك اذا كان له فاما الصغيرة فلا
يعقد عليها الا في امور دينية بلوغها بعد البلوغ غير وجهها اذا
رضيت به وقد روي عن سعيد القمان عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن
ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال تستامر الصغيرة في نفسها رواء عن الحسن
احمد بن حنبل وروي ابو عبد الله عن ابي الحسن بن مولى ابي اسحق عن ابي ترادة
عن ابي موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال تستامر الصغيرة في نفسها فان
سكنت فقد انت وانا نكحت لم نكح في الخبرين ان احدهما ان الاب
يحتاج الى استئذانها في مهيئتها فكيف نفسها والاخر انما يزوج اذا
كان الولي غير الاب الا بعد ان يستامر وذلك بعد البلوغ لان ذل الصغير
ليست اذن في الفرق بين الصغير والصغيرة من جهة القياس ان الصغير
يقدر على رفع القيد من نفسه اذا بلغ ان يكلف ان يعلق اليه وليته

المناسبة